



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

جامع الفصولين

المؤلف

سليمان بن علي القرماني

كامل

لنقل

١٩٤٥

٢٦٧٨٤

مكتبة

من ارفع الى هتفا فظ بابا

هذا

الكتاب للشيخ الاسلام علامته الانام سليمان
ابن علي القرماني علي جامع الفضولين

بالتعاون والكمال

والحمد لله على كل

عمل

بروح غزلا قد طبت وصالة

فأعرض غني واستطال دلاله

وأعد بالهجر الموبد بعد ما

حياتي بنقر مستطاب زلاله

إذا قال عندي للتواصل باعش

فقد ما نبل ما بالابلال



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن اعلن معالم العلم واعلامه وانقن شعاعير الشرح
واعلامه والمصلاة والسلام على من ختم به النبيين وانبي دجته
عليه عليين محمد سيد الكونين ورسول الثقيلين وعلي الله
ومجده العيين ديني الخلق بالتجدين باللسان والسفنتين ولعل
فيقول المختقر الى الله العلي الغني سليمان بن علي القرماني لما
مررنا عن قضا قره حصار وقانا ربنا عذاب النار فقعدت
فيه خلي الباد ودرخي الحال وباسفت في العدو والاصال بضي
العمر بلا استعجال في ايام كهل بلا اعتمال فغرت بخلوص النية
ورصدق الطوية ان اطلع جامع الفصولين حاوي الفروعين
والاصولين فان جامع له سيات الغايات وصاحب الآيات
وكتابه اريد يع له قدر رفيع يستريح الروح لا يري مثله في
الفروع لو جازة لفظه يشبه الالفاز والرواي يحكي الابعجاز
فاختصر في غاية الاختصار وصغر حجمه نهائلة الصغار ولم
يتروك من مسائلهما الا ما تكرر وضم اليهما من ساير الكتب ما تيسر

بمدانه

بمدانه معترض على المسافر ومعترض عما قال الخائف ولومع
بان يقول اقول وينبغي وفي كتبها عجول حتي كتب فيه الثمانية
وثمانين سوالا ومن سمعها بعد محالا فيقول قلما يسلم
مكثارا واقل عشار من كثر كلامه كثر خطاؤه الفضل
للمتقدم فخداني غيره العلماء العجول فيما قالوا من الفروع ومع
والاصول ان ادور في حرماها حومان الهايم واصول في
حرماها اصولان الحاييم ولا يمد الكري ضحا بمقلته ودونه
قائم الارجا مجهول واخوض في حياضها التجري العيان
المضائق ان يستقي منها الظمان واغوص في بحارها ما يخرج
منها اللؤلؤ والمرجان لم يطعمها انس قبلهم ولا حبات
فاستصغيت منها اجوبة عما يقول بان يقول اقول
بتقريرات الاوائل والاواخر وتقريرات الافاض والاكابر
وبما سمح به الخاطر الفاتر اوسخ للناسر القاصر مع قلته
المبضاغة وقصور البارع في هذه الصناعة وما هذه الا
هبة لية الله ومعانيته واعانتة علي ابائته فبدات كتبتهما

في اول شهر رمضان المبارك ونختمها في سنة اتم ربوع
 الله تعالى وتبارك سنة اربع وتسعين من تاريخ الهجرة النبوية
 في اخر صفر باخر سفر لا يتدخني بالهول نفسي اني بخي ثم تبليت
 بقضا فطمونيه فنظر بها نظرة ثانية وتبعته ما سودت وكتب
 ما اعتقدت وجعلت تحفة الى حضرة من خصله الله تعالى
 باو فرح خط من العلي واوفي المضائل العلمية والعملية بالقدح
 المعلي وما من مكرمة الا وكان لها حائرا ولا محدة الا وصار
 بها فائزا وحق له قول من قال لقد ذلت له سبل العالين
 وفاق الخلق طرا بالبيان الذي هو ميع الزمان فسيم
 الجنان فصيح اللسان صحيح البيان وصاحب وقت واصد
 عهد لا سكر ولا بخت صاحب قران ابو الفتح سلطانتنا
 بايزيد خداوند كار ابن سلطان سلطان وينصرك الله نصرا
 عزيزا بفتح مبين وعدل واحسان الا وهو من مسح الله
 به روس ايتام العلماء وورث به امور الضعفاء بان جعله
 وزيرنا نانيا ولعننا ان ملة المصالح اليه

ثانيا

البه ثانيا **س** اتته الوزارة متقافة اليه تجرأ وذا لها فلم
 تنك بفضل الآله ولم يك بفضل الآلهما ولورا متا اصدغهم
 كزلزلت الارض زلزالها اشفاقا عليهم ولحقا فالهم اعني
 حضرت ميج باشا يسر الله له بشا وهو مظهر فرله تعالى
 توف الملك من تشاء ويعز من تشاء وبذل من تشاء بيدك
 الخير انك على كل شئ قدير فان نظرت بعيني العناية والاهم فده
 نفر باي الهم وان قيل بلطفه العجيب احبني العظام وده
 رسيهم ومن احبني ربيما فكانما احبني الناس جميعا
 فان مسح رأسي بيدكم فيحصل لي اعظم النعم والا فقل
 سيج في الارض الواسعة والكف صغر والرجل فافية
 ورحم الله امرأه نظر وانصف واتبع الحق ولم يتعسف ونظر
 ناظر فيه خزانة الطيبات من فيه **س** على اني راض باهمل
 الطوى واخلص منه لأعلى ولا ليا وبالله اعتضد عسما
 اعتد واعتصم مما يصم واسترشد الى ما يرسد فما
 الاستعانة الاله ولا التوفيق الا منه ولا المولى الا هو

عليه نزلت واليه **الفصل الاول في القضا وما ينصلح**
قول دار الحرب يمتنع ما يندرج بالشمات حلاف لا **فصل**
 اذا احكامنا لا يجرى في دارهم وكذا عكسه ولو سلم ثم وقتل
 مستامنا لا قوه ولا ذية عندنا ويتا عند **الفصل**
 اسيرنا مدر ثم عند اى صوره كمن اسلم ثم فجبه الكفارة للحاق
 وامر ابدية في ماله وفي الخطا بكفارة ايضا او العصمة المتقومة
 بدارنا لا تبطل بجارضى ولم يقدر للشبهة **اقول**
 هذا التعليل يقتضى ان يجب الذية على من اسلم ثم قتل مستامنا
 هذا الكلام **اول** الاقام اربعة **اما** يقتل احد المشايخ
 مستامه فيها فودي من ماله فلا يكف القصاص او وقت
 القتل يتعذر الاستيفاء لانه بالمنع ولا بعد المشبهة
 فيجب الذية لوجود العصمة في الدارين في حال القاتل ولا ينفى
 على العاقلة اذا الوجه عليهم باعتبار النزع والقبض
 في الصيانة وقد سقط ذلك بتباين الدارين او يقتل
 من اسلم ثم ولا يجرى بدارنا فينبغي ان يكون حكمه كذلك

من ماله فاقب
 القصاص

او يقتل من اسلم ثم مستامنا ولا قوه ولا ذية عندنا
 لعدم الولاية عليه وانعدام العصمة المتقومة او يقتل احد
 الاسيرين مثله فلا شئ عليه الا الكفارة في الخطا عند اى
 لانه لا سير صار تبعالهم بهتهم اياه فقط العصمة المتقومة
 ومن ما يوجب المال عند التعرض على من حقن دمه فلم يجب الذية
 في العمد والخطا لكن العصمة المؤتممة ومن ما يوجب الذية
 فيجب الكفارة وعند ما يجب الذية في العمد والخطا لان العصمة
 المتقومة لا تبطل بالسر كما لا تبطل بالاستيمان فظهر ما ذكر
 ان العصمة المتقومة اما يعتبر في القاتل دون المتول
 حتى لو قتل الحزب مسلما منا ولو دار الاسلام ثم ذنب
 اليها ثم جاء الى دار الاسلام بالاستيمان او الايمان فينبغي
 ان لا شئ عليه لعدم جريان الاحكام عليه ولو جوب القصاص
 عليه وقت القتل لكونه حربيا فاذا سقط بالاستيمان او
 الايمان سقط عنه ما مضى وتبقى العجبان العصمة المتقومة
 لا تزج في حق من اسلم ثم بانفاق ايمتنا فكيف يعذر عليهم

بما لم يتولوا به وان اعترض عليهم بدليل الشك في صحة ما عليه
 بيان وجه البراءة على أنه لا يخص بما ذكره تأمل قولهم
 المفتي في زماننا لو سئل فلو كانت المسئلة مروية عن اصحابنا
 في الرواية الطامحة بلا خلاف بينهم فيقولون ولا يخفى انهم
 براء ولو مجتهدا اذ الظاهر ان الحق مع اصحابنا ولا بعدوهم
 واجتهادهم لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر الى مخالفتهم ولا يتقبل
 حجة لانهم عرفوا الادلة ويميزوا بينما صح وبني ضده اقول هذا
 من حسن الاعتقاد فما لك نكته اقدم منهم والآلاف دليل انهم
 اضبطوا وحرصوا اكثر تتبعنا بالاجابة والآثار من الشك في
 ولم يكن الا احاديث مدونة في زمانهم وصاحبه مثل ما ذكر
 بعدهم اذ الكتب الستة واثباتها دونت بعدهم وايضا
 راي المجتهد لو خالف رأيهم لا كتابا ولا سنة واجماعا متفقا
 وتابعا قبل فتواه في زمن الصحابة كسائر مثل ما فيجب
 ان يعمل براه البراءة غيره اذ يزعم انه صح رايه على غيره
 فكيف يحل له العمل بغيره وقد ذكرناه وجه المحذور في المجتهد

العمل باجتهادهم ويحكم عليه بتقليد غيره هذا كلامه اقول
 حاصله ان الدليل جاربعينه في اجتهاد الشك فيلزم ان
 لا يجوز اجتهادهم خلافا من قبل لانهم عرفوا الادلة ويميزوا
 بينما صح وبني ضده فيلزم ان لا يعمل براه ولا يفتي براه
 لان اجتهادهم اقوى من اجتهادهم لكثرة خبرهم والحق ان مد النقص
 غير وار لان الكلام في مفتي المتأخرين من متقدميهم ولا يجوز
 في حديثنا اجتهادهم فيها ~~لأنهم لم يروا~~ ~~في حديثنا~~ ~~لأنهم لم يروا~~
 ولو مجتهدا ~~في حديثنا~~ ~~لأنهم لم يروا~~ ~~في حديثنا~~ ~~لأنهم لم يروا~~
 في زماننا مثل الشك فيهم وهم محض لان تتبعنا احاديث
 وضبط اسانيدنا والتميز بيننا بحيث يطالع على ما لا يطلع
 عليه السلف متعذر جدا بل محتج على وان وجد فلا يضر
 يغرضنا لانه مجتهد مطلق لا مقلد بوجه كان فيهم
 والتفاوت بين المفتي في زماننا وبين السلف فاحص
 لا يقاس مفتي زماننا ولا لم ان الشك فيهم اضبطوا
 واكثر تتبعنا اعمتنا الثلث لان هذا من حسن الاعتقاد

بعد رواية اصحابنا
 عنه برواية ظاهرهم

وقوله اجماعا وصحابة وتابعيا مع ذكر شرحهم لا طائل تحته
وما ذكره الوجه من قبيل العمل باجتهاد دون امر الفتوى
اونه حتى المجتهد المطلق لو وجد ولو كان المستند في غير ظاهر
الرواية فلو وافقت اصول اصحابنا بعملها ولو لم يجد لها رواة
عن اصحابنا واتفق المتأخرون على شيء يعمل به ولو اختلفوا
بجتهاد ويقتى بما هو صواب عنده اقول جعل اصحابنا بمنزلة
الصحابة في لزوم التقليد وهذا مخالف للاصول ومذهب
اصحابنا هذا كلام **قول** لم يوجد في الاصول ما ذكره ولعل
ما زعم من مذهب اصحابنا ما نقله من وجه المحيط وقد عرفت
حاله فلا تعبد وما وجهه الاصول ان اجماع المتأخرين
في حكم لم يبق خلاف من المتقدمين من اجتهاد المتأخرين
فيه كما كان الحكم كذلك في كل قرن قرنين وان سبقت خلاف
فعندما ان اجماع المتأخرين لا يرفع الخلاف المتقدم وعند
محمد بن يرفع كسب ام ولد فان عمره كان يقول انه لا يجوز على
كان يقول انه يجوز ثم اجمع المتأخرون على انه لا يجوز **فصل الثاني**

بما ازيل بها يجوز عندهما وعند محمد بن لا يجوز مع مروي اجماع
الصحابة ١٠ ومن اجماع التابعين ولم يجرأ الى يومنا هذا كما هو
في اصول الفقه ولما تقلد الصحابي فيجب اجماعا فيما سلكوا
عنه المسالك ولا يجب اجماعا فيما ثبت فيه خلاف منهم
في غيرهما فعندنا في لا يجب لانه تألم برفعهم الى الشيء
لا يعمل على سماع من عدم وعندنا يجب ويحمل على سماع من **قول** لو
اتفق اصحابنا لا ينبغي للفتوى ان يبالغوا براءة اذ الحق لا يعود
اقول فيه نظر لما مر وبقي في الفصل ان الحق لا ينبغي
له ان يحكم بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا بهذا كلامه
اقول ما مر من حسن الاعتقاد الحق في حق المفتي في زماننا
من مقلدي ابي ٢١٢ ولو مجتهدا وقد عرفت جوابه هناك و
كذا حال القاضى من مقلدي ابي ٢١٩ ولو مجتهدا لا ينبغي ان يبالغ
اصحابنا براءة لو اتفقوا اذ الحق لا يعود بهم الى لفر ما ذكره الا ان
المفتي اذا انفسى يجب عليه ان يفتى بما اتفق اصحابنا ولا
يجب على القاضي ان يحكم به بل هو اولى بالنسب ان يحكم بما اتفقوا

برأيه حكم مخالف لرايه بل لا اجتهاد فحقنا ٢٢٢ رويان
 كما صرح به الفصل الثاني وان كان عرض المصنف نقله
 الفصل الثاني ان الحنفى ينبغي له ان يحكم بخلاف مذهبه او الكا
 مجتهدا او وقع اجتهاده نظر الى الاستسناد فهذا هو الظاهر
 ما ذكره اول الروايتين اصحابنا لا ينبغي للفقيه ان يخالفهم
 برأيه بل لا يجوز ان يرى على الاجتهاد وهذا غير لازم اذا الراي
 اعم منه بجواز استعماله في غير الاجتهاد وان سلم فيجوز على
 اختلاف الرواية فرداية الوجيز غير رواية ظهر الدين وايضا
 ما ذكره في الفصل الثالث في المسئلة فيها كما يجوز عن الانفا
 لا يوجب الفواق عندنا خلافا للشافعي وما ذكره من مقتضى
 ان يتفق اصحابنا ولا يكون المسئلة المختلف فيها ويريد
 القائل ان يخالفهم برأيه وايضا على انه لا يلزم من ظاهره ان
 يتفق اصحابنا فيها فيكون ان يوجد فيها رواية من اصحابنا
 وان كان غير ظاهري والعلمى كجهده ووقع اجتهاده على
 خلاف ظاهر الرواية فحكم بما وقع عليه اجتهاده وان كان مخالفا

المجتهد

لرايه ظاهر الرواية فلا مخالفة بين الثقلين
 السلطان لو قال لرجل جعلتك قاضيا ليس له ان يتخلف
 الا اذا اذن له فيه صريحا او دلالة بان قال جعلتك قاضيا
 القضاة لان قاضي القضاة هو الذي يتصرف في القضاة
 تقليد او غرلا واجاب النسخي الله غير صحيح لانه ذكر فيه
 ان هذا القاضي مقلد من جهة قاضي القضاة وليس فيه
 ان قاضي القضاة ما دوننا باستخلاف اقول يمكن التوفيق بينهما
 باعتبار الزمان اقول ويمكن ان يجاب عن قول النسخي
 ان معني النيابة كونه قاضيا باذن السلطان ويكون
 خليفة السلطان حقيقة حيث لا يعمل القاضي عزله الا
 اذا قال السلطان ول من شئت واستبدل من شئت
 على ما صرح فحينئذ يكون معنى قوله جعلتك قاضي القضاة
 فوضت امر القضا اليك تقليد او غرلا والفرق بعينه هو
 التقليد والنيابة غير مقيد به اختصم غريبان
 عند قاضي بلدة مع قضا ومثلي سبيل التحكيم اقول

فعلي هذا لا يجوز قضا قاضي بلده بين الغريبي الحدود
والعصاص لان التحكيم لا يجوز في هاتين المسيلتين
والغزل الحكي لا يحتاج فيه الى علم الوكيل فلو مات موكله او
اخرج ما امره ببيعه عن ملكه او ارتد ولحق ينغزل وكيله
علم اولاً وما ذكر من الحاق قول ابي خيفة اذ تصرفات
المرتد موقوفة عنده فكذا وكالته فلو اسلم فقدت ولو قتل
او لحق بطلت وكالته وقالوا تصرفاته نافذة فلا تبطل وكالته
الا بموته مرتداً او يحكم بحاقه اقول فيه نظران المرتد اذ لحق
بدار الحرب ولم يحكم به الحاكم حتى عاد مسلماً صار كأن لم يزل
عند ابي خيفة روح وايضا ذكر له في سير الكافي انه حرجي
مقبول غير انه يرجي اسلامه فتوقفنا فام اسم جعل
العارض لعدم العارض ولم نعمل بالسبب ولومات او لحق
بدار الحرب وحكم بحاقه استقر كفه فعل السبب اذ وهذا
ليدل على عدم بطلان تصرفه بمجرد الحاق بل لا بد من الحكم
به عنده ايضا فينبغي ان يكون حكم الموكل كذلك لا يبطل
توكيله

توكيله بمجرد لحاقه عنده ايضا هذا كلامه اقول
احكام المرتد منها غير لازم يكون لدوامه حكم ابتداءه
فكما لا يجوز توكيل من لحق بدار الحرب فيما بقي من دارنا
كذلك لا يجوز بقا التوكيل ومنها لا ضرر له لا يضرول
الا بالقتل او بالحاق والحكم به كالنكاح والملاك وقد
صرح في الوقاية والجمع حكم يوافق ما ذكره هنا وما ذكر
في سير الكافي وغيره انما هو في حق الحكم اللازم لا مطلقا
وهو هنا اعتراض المصنوع القاض لا يقبل
الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا لا يهدي اليه ويكون ذلك
بمنزلة الشرط اقول بخالفه ما ذكر في الخلاصة لو اهدي بلا
شرط ولكن يعلم يقينا انه يبعينه عند السلطان فما بيننا
رحمهم الله تعالى علي انه لا باس به اقول لا يلزم من جوازه
بلا شرط لكن يعلم يقينا انه يبعينه عند السلطان قاضيا
كان او غيره جواز الاخذ من حيث انه قاض اذ يجوز
ان لا ينفعه الاعانة والقاضي يشتغل بامره فيكون رسوة

في المعنى واقله يورث التهمة فانضج الفرق ٦ ٦ ٦ ٦

الفصل الثاني في الجهر في قوله

وما يقول قضاء زماننا من تقليد هم شافعي المذهب
في اليمين المضافة وبيع المدبر وأمثاله لو كان المقلد من لا يري ذلك
والمسئلة على الخلاف فقاد حكم الشافعي رحمه الله تعالى على
الخلاف كما لو حكم المقلد بنفسه أقول إذا كان الحكم على الخلاف
على تقدير أن يكون المقلد ممن لا يري ذلك فضا ركانه حكم نفسه
فلا فائدة في التقليد أقول الظاهر أن الأئمة مبني على ما ذكر من حل
الاقسام على الحكم وعدم الحل فقد لا يحل وعنده يحل وقوله أن
التقريب والرضاء كفعله بناء على ما هو المشهور أن الرضا بالكفر كفر
يرد عليه أنه إنما يلزم ذلك أن لو كان حراما عنده أيضا وإنما برهني
بفعل يحل عنده وأهل أن القاضي الخفي إذا رأي مصلحة لضرب
شافعي المذهب للتفريق ليجز الاتفاق يكون من بابا عند الله كما
استحسن المتأخرون لضرب شافعي المذهب لهذه المسئلة وقوله
فقاد حكم الشافعي رحمه الله على الخلاف كما لو حكم المقلد بنفسه فالمناسب
لمذهب

لمذهب أبي حنيفة في الجواز مطلقا إذا التائب كالوكيل فكما يجوز
أن يوكّل فيما لا يملك التعرف كوكيل مسلم وفيما يبيع الخمر كذلك
يجوز أن يئصب نايبا شافعي المذهب ليحكم فيما لا يري وفيما يري
فينبغي أن لا يكون عنده روايتان كما يكون إذا حكم بنفسه ولنا
لقولنا عدم الجواز كما في التوكيل المذكور فإذا كان كذلك كان الخلاف
بينه وبين صاحبيه إذا حكم نايبه شافعي المذهب وإذا حكم
بنفسه على خلاف مذهبه يكون فيه روايتان عن أبي حنيفة
فانضج الفرق بين الخلافين حكم بصحة خلع الأب صيته
نقد وزال المهر عن ملكها ويبرأ الزوج عن المهر لانه قول
مالك أقول مران أصحابنا لم يعبروا بخلاف مالك فقهرات
فيه اختلاف مشايخنا راج أقول محتمل أن يكون فيه اختلاف
الصحابه راج لا مجرد خلاف مالك فقط كما مر مثل ذلك في
خلاف الشافعي فحينئذ يكون النظر إلى الدليل دون الغايل كما هو
ولو أقر ذواليد أنه للغايب وصدق المشتري في شرايه

الفصل الثالث في الجهر في قوله
لغيره ولا يصح قوله

لا يوم بالتسليم اقول لو كان له المقر يد عارية
يجب ان يسمع عليه دعوى السراي من الغائب المقر
له عند من يجعل المتعير خصما في الاستحقاق بالملك
المطلق حتى يشترط حضور المتعير مع المعير هذا
لامه اقول المذكور فيما سيجي لو استحق العارية بينه
يشترط حضرة المعير والمتعير وفي هذه المواضع
اختلاف المساج وفي اشتراط حضرة المودع مع المودع
اختلاف المساج ايضا ولا يلزم منه ان يكون المتعير
او المودع خصما لجواز ان يكون شرط لاحضار العارية
والوديعة ليسير الشاهد اليهما عند الشهادة وايضا
يكفي للمتعير والمودع دعوى الامانة في الدفع عن
الخصومة كما اصرحوا به ولا نسلم ان ملك المنفعة يكون
سببا لما يدعي على الغائب لانه غير مضمون عليه
اخذ لقطه ثم ضاعت منه فوجد هاتي يد اخر فلا خصومة
بينهما بخلاف الوديعة والفرق ان الثاني ولاية اخذ اللقطه
كالاول

كالاول بخلاف الوديعة اقول دل هذا على انه لو تعدى ثم زال
التعدى ثم ملكك بضمين لا يبره ليس بيد مالك لما مر من الحفظه
فبتعديه ظهر انه غاصب ولا يبرأ الا بالبراهم الغاصب **اقول**
اذا ضاعت اللقطه من يد الملقط ثم وجدته في يد ملسط آخر لا ولاية
لاخذها لما ذكره ولا يلزم منه ان يكتم يده يد الغاصب بل يده
كالوديع حتى لو تعدى بها ثم زال التعدى يعود الى الامانة كالوديع
فاذا ضاعت ثم وجدته في يد آخر كانت به الاخر امانة ايضا
لولاية اخذها ايضا فقد تعارضت اليدين فزحمت يد الاخر
على يد الاول لوجودها فيها بالفعل فيكون يد الاول ايضا
يد المالك معنى الوديعة الا انه موقت وابتدأ الغاصب
المالك وقت من الاوقات لا بشئ على زوال يد المالك
فانضج الفرق **اقول** فاذا ضاعت الوديعة من يد المودع
من غير تعدى ثم وجدته في يد غير ملسط فلا خصومة
له وبين يد مالك في المعنى وهو سبب له **اقول** ان التعدى لها
زال يد المالك عنها معنى فيضمن فاذا زال التعدى يعود الى الامانة

اذا ضاعت الوديعة من يد الملقط ثم وجدته في يد ملسط آخر لا ولاية
لاخذها لما ذكره ولا يلزم منه ان يكتم يده يد الغاصب بل يده
كالوديع حتى لو تعدى بها ثم زال التعدى يعود الى الامانة كالوديع
فاذا ضاعت ثم وجدته في يد آخر كانت به الاخر امانة ايضا
لولاية اخذها ايضا فقد تعارضت اليدين فزحمت يد الاخر
على يد الاول لوجودها فيها بالفعل فيكون يد الاول ايضا
يد المالك معنى الوديعة الا انه موقت وابتدأ الغاصب
المالك وقت من الاوقات لا بشئ على زوال يد المالك
فانضج الفرق **اقول** فاذا ضاعت الوديعة من يد المودع
من غير تعدى ثم وجدته في يد غير ملسط فلا خصومة
له وبين يد مالك في المعنى وهو سبب له **اقول** ان التعدى لها
زال يد المالك عنها معنى فيضمن فاذا زال التعدى يعود الى الامانة

منه ويكون
العدم الشئان

وبنوة المعنى يد المالك فلا ضمان بعده الا بالاعتدى مرة اخرى
 قوله والواراد ان يرجع فيها وطلب للفق يفتنى له بغيبته مولاه
 لو ما دوننا لا لمجردا عالم بحكم مولاه ولو قال القن لنا محجور
 وقال الوامب لا بد انت يا دون صدق الوامب ^{بسم الله} حسنا
 اقول فيه نظر ولو بر من القن على انه محجور ترد بينة اقول
 القن لا يخلو اما يكمن مدعيها او منكرا فلا بد ان يكون له بينة
 او البينة للاسكان فلو قوله دسمة حمال لقوله عدم البينة
 للمدعى واليمين على من انكر مع امكان الواقعة فالظاهر عند
 ينبغي ان يصدر في القن مع يمينه لانه ينكر الاذن والاصل في القن
 المحجور ايضا الوامب اذا ترك ظلاف القن فحجج السبب للوامب
 عملا بالنقل والعقل في القيس ان الوامب هو المدعى لانه
 لا يحجج على الخصومة وجه الاستحسان ان المدعى جميع موقوف العبد
 فاذا لم يقبل البينة على المحجور يخلو الوامب على عدم المحجور وهو
 يستلزم ان ^{في القن} الوامب العبد انما محجور سقطت الدعوى
 لان الموامب يغير ملكا للمو فلا يقبل بينة العبد على المحجور

نكره وسوم
 المدعى

الاذن وكذا

والدعوى

والدعوى على المحجور يكون للمولى فانقضى الحق وانقضى النظر بالحرية
 قول الوكيل بالخط من جهة الغائب لو اودع عند غيبه
 فذوال اليد يكون صفها الكلام في عامه الا ان يبرهن ان فلانا الغائب
 دفع الى الميت الذي دفع الى وغاب فاني عن الخصومة ولا جعل
 وصية الا انه هذا وعلى قيس قول ان يبرهن بصيرة وصية كل شيء
 اقول لو يبرهن انه وصل اليه من الغير بسفي ان يكون عن الخصومة
 ان لم يكن يذكر المدعى ما يتوفى المسند المحجور فلا وجه للقول
 الا ان يبرهن هذا الكلام **اقول** ان ذوال اليد او الم يعرف المودع
 باحدى معارف ثلث معروفة بالوجه والاسم والنسب ولم يشهد
 الشهادة عليه كذلك لا يندفع الخصومة عن ذي اليد كما سيجي
 واذا بينت اعمات يكون ذوال اليد وصية من كما مر ثم فلا
 يخرج عن الخصومة واما اذا برهن ان فلانا الغائب فعم
 الحسنة الذي دفع الى وغاب فقد اثبت ان يبرهن به فذوال
 اليمن جهة الغائب فكيف وجب عنده وقيل على المحجور وجه لان
 الوصاية غير مقفورة منكم **قوله** لا بد من حرفة الصبي للفق

انما قاله

وصيا يلزم شرط ان يكون الناف عالمًا بوجود الصبي
وان يكون الصبي في ولاية قال الاستروشنى هذا دليل
على ان لا يلزم شرط حضرة عند الدعوى قوله لا على انه حضرة
ليس شرط لنصب الوصي لانه لا يلزم شرط حضرة عند الدعوى
اقول لا على انه حضرة ليس شرط لنصب الوصي لانه لا يلزم
بينهما لا مكان نصب الوصي فلفظ التركة وضبطها بلا شيء
من الدعوى **اقول** سياتي الكلام في نصب الوصي للدعوى
المتعلقة لتركة الميت وحضرة الصبي ليس بشرط فيها ويستلزم
المطلوب فهذا العذر يكفي لتأييد قوله بعض المتأخرين والله اعلم
الفصل الرابع في الدعوى والمضيق قوله وارلها ادعى
رجل نصف على اخرها يكون مدعى ربه ومدعى نصفه
او في يد النصف فلو كان مدعى للنصف الذي يده يكون
مدعى للنصف ^{الذي يده} المعين وهو مدعى النصف المعين
اقول على هذا فيما ذكره الفروع في مسائل المتنق وهو ان
يقول المدعى نصف لمن سميت بفرارث ونصفه من المدعى

له فينبغي ان يكون مدعى ربه فينبغي ان يقضى له بربه لا بنصفه
بعين هذا الدليل مع انه قال بنصفه هذا الكلام **اقول** قد ادعى منكر
نصفنا معينا بان قال ليس كل شيء بل يبي لي ولبن سميت ومننا
ادعى على ربه الشيوع كما مر به **قول** ^{له} عليهما
فبره على احدهما والاخر غائب قال ابو صبيح افضى المال وقال
ابو يوسف افضى به عليهما لو كانا شركيين فيما عليهما وقيل ابو
افضى المال عليهما وقيل هذا الجواب يستعمل على قول ابي
اذا الخاف لا ينصف خصما غائبا عنده في جنس هذه المسألة
وقيل ابو صبيح يقضى على الخاف بنصف المال وقال ابو يوسف افضى
عليهما جميع المال وفكرة المبسوط ان عند ابي الحكم للخاف على الخاف
يقضى عليه وفكرة بعض مدعي المسألة ان الحكم على قول ابي
يقضى على الخاف ذكره بعضها انه يتعدى الى الغائب وتارة ذكر
قول ابي يوسف مع انه صبره وتارة ذكر قوله بخلاف قوله وكان
اي روايتان واما الفرق فلا ريب له اقول يحتمل ان يكون افضل
الروايت بناء على اختلاف الروايت في جواز الحكم على الغائب **اقول**

لا اجدر رواية في هذا الحكم على الغائب على حصة ٩٠
وانما يوجد منه ان اذا حكم عليه فذلك في اظهر الروايات على ٩١
لكونه مجتهد فيه ولعل ان مبنى اصلا في الروايتين متهما
الشركة لو كانت فحاشية ينضم الوكالة والكفالة في حصة الشركة
في البيع والشراء فينضم الخاف خصما عن الغائب فيما له وعليه
وان كانت عتانا او غيرها ينضم الوكالة فقط ولا ينضم الخصم
عن الغائب **قوله** وكذا لو كان كل منهما كفيلا عن صاحبه او
الخاف كفيلا عن الغائب والاصل على الخاف والغائب كفيلا عن
كل سواء فينضم الخاف خصما عن الغائب الاصل على الخاف والغائب كفيلا
عنه فيه نظر اذ يجوز ان يكون المال على الاصيل دون الكفيل كما قبل
الكفالة **اقول** هذه الشركة المفاوضة ظاهرة اذا كان المشتري
بالشيء خاف او شريك غائبا وهو كمثل من الخاف بمقتضى الشركة
المذكورة ومنه ان يكتفي في صورة المسئلة على انه لو اشترى الدين على
الكفالة بهذا الدين على الغائب يعني ان يثبت الكفالة بتعاين الدين
او الخاف فينضم خصما عن الغائب في هذه الدعوى **الفصل في**
الوقف الغائب انه شركة من فلاح الغائب وهو ملكه وقال في اليد

١٢٤
مولى فبرمى المدعى حكم على الخاف والغائب المدعى بئذ ولهم ومولاد
والمدعى على الغائب مولا ^{بئذ} سبب ثبوت ما يدعى على الخاف
اذال من المالك سبب لا محالة قال على الدين في فصوله ومنها عوجة
ذكر في فتاوى الصغرى لو صدقة في اليد في ذكر والعش لا يابى في اليد
بالسليم الى المدعى لئلا يحكم على الغائب بالشراء باقراره وهي تجب
اقول لا عجب فيه لانه باقراره يصير موهبا والموهب ليس بخصم ومولاه
الاجابة **اقول** من الخاف ان المصلح عرض على من المالك في اليد
الفصل الثاني فيما يصلح خصما بانه لو كان المقرب بالشراء بدعائه
ينبغي ان يسمع عليه ودعوى الشراء من الغائب المعركة عنه من جعل المستعبر
خصما حتى يشترط حضور المصنف مع المعبر اليه ومنها سلمها وبعض
على عماد الدين والحق ما ذكره ومنها انه لو ادعى على الموهب كونه
من موهبه سعى ان يسمع او المدعى علمها وله بينهما المسئلة لا محالة
حتى لو لم يذكر الغائب كفتا في خصوصية بينهما مسموعة فذواليد لو ادعى
انه له وهو خصم بخلاف الموهب على انه لا يثبت له سبب بحجة ان الامر بالسليم
لا يستلزم الحكم على الغائب بالشراء جوازا من مقتضى المقر صفي

لا يدعى على المقر وانما يدعى على المشتري ما ادعى **قوله** لا يدعى
 انه كفل بغير ما عتد بها لو طلقها ثلثا وانه طلقها ثلثا فادعى على
 بالكفالة وانكر العلم بوقوع الثلث فبطلت طلقها ثلثا حكم بالطلاق
 على الحاضر فالمدعى يتبين سببها فادعى فادعى فادعى فيطلب
 المدعى على الغائب وهو الفرق شرط المدعى على الحاضر لا سببه وفي ثلثا
 لا ينصب الحاضر خصما عن الغائب عند دعائه المشتري فليس له ان يرفع يده
 عن الغائب عند دعائه المشتري فينبغي بعضي المهر على الحاضر لا بالقر
 على الغائب **قوله** قال الامام ابو ذر ان الاثنا ينصب خصما لا با
 شرطه كما ينصب خصم لانه الحق كما لا يثبت لاسباب لا يثبت
 بلا شرط كذا ذكره البرازي وفكرة الميتة القناتى ثم كما ينصب
 خصما عن الغائب في اثبات سببه فكذا في اثبات شرط حقه اذا لم
 لم يكن اثبات حقه الا به فبطلت السبب كما مر في حقه القاذف
 حقه ما لم يكن اثبات الكفالة الا به فيكون سببا لما يدعى وان كان
 اصلا بطريق التعليل كما اختاره المصنف فلما بعده **قوله** كما لو
 ادعى القاذف انه قذف فلان ويرى المقدوم ان فلانا حرمه واكفل
 غير الغائب طلقه اقول قد مر ان كونه سببا يحرمه وبينهما

مناقاة **قوله** المراد من السبب هنا كمالا يمكن اثباته الا به وهو
 شامل للشرط ايضا وسبب المدعى على القاذف القذف على المحض
 فتعني الحجة ان يكون شرطا فلما مناقاة بين الكلامين معني
قوله شري يتبين وطلب السبب الشفعة فبرهن المشتري
 انه شراء فلان وان فلانا وكله بشراء منذ سنة لا اقبل هذه البينة
 لانا لو قبلتها الزمت البيع على الغائب اقول ظاهر يومه انه
 لو سمع البينة ويثبت كالتة لا ترفع عنه الخصوم وليس كذلك لو لم
 يعلم المبيع فان وكيله اشترى خضع الشفعة ما لم يعلم المبيع
 الى موكله **قوله** ظاهر السباق والسباق ان العوض من
 الحاضر لا يصب خصما عن الغائب وان كان المدعى عليهما واحدا
 ومدعى الشفعة لا اندفاع الخصوم عن الوكيل بما ادعاه
 هذا اذا اضاف العقد الى نفسه ما اذا اضاف الى الموكل
 سمع البينة فينبغي ان يدفع الخصومة عنه لان الحقوق راجعة
 الى الموكل **قوله** وفيما نحن فيه لا اتصال بين السابح والزوج
 او لا يخلو لما ان يدعى المشتري ان باعه زوجها او باع

٤٠
 ٤٠

او يدعى ان لها زوجا ولا يذكون من زوجها فلوا دعي ان بايع زوجها
 بصير الباي خصما عن الغايبة لان اتصاله بالوادعي ان بايع بايعه
 زوجها اذ ليس بين بايعه وبين زوجها اتصال سبب وكذا الوادعي
 ان لها زوجا ولم يعين من زوجها اذ يحتمل ان بايع زوجها بنفسه
 خصما ويحتمل ان غيره زوجها فلا يصح خصما بسبب وكذا يقول
 منبه الوكيل والبيع الفاسد كذا في الكفالة لان اتصالها
 اقوله سر ان المشتري لو ادعى ان بايع زوجها لا يصير الباي
 خصما في كل هذا الجواب يذكر فيكون هذا راجعا **اقول**
 والحق ما قاله اولاً موافقاً لما قاله البزازي ومثية الفتاوى ولا
 سببية بينها لاحتمال الطلاق وان نفس النكاح لم يصب
 بالابتداء والبقاء وان شهدوا انها امرأة في الحال لا يقبل ايضا
 لان البقاء يقع للابتداء وكذا صيغة البيع الفاسد **المعكول**
 لاحتمال فسخ البيع فيها **وقوله** وكذا يشكل ايضا بامرة بيان
 اصل الثالث من صيغة الدعوى وفيه التردد اذ لا اتفق
 بين مولايم وبنى المدعى عليه مع انه جعل خصما عنه في الاستكثار **اقول**
 انهم قد صرحوا بالحكم بالحكمة حكم على كافة الناس فاعلم عليه محمد الاور

حكم على مولاها بالحكمة فهذا اصل مقرره عند المنبذ فلا اشكال
 والمعتبر في الباي ما يكون سببا بين ما يدعى على الغايبة والحكم
 مطلقا لا يمكن ثبوت الا انه لا باعتبار البقاء فهذا اصل مقرر
 عندهم تأمل **قوله** لو برحت على زوجها انك قلت تا توذرك
 مني مازنا كما يكنم ازم من سب طلاق وقد تزوجت فلانة عند علي
 تطعن لثبوت الشرط وهو التزوج عليها وهذا الواو عرفت فلانة
 الى زوجت نفسها فيكون الشهاكة بعد دعوى النكاح ومسا
 النكاح عليها ولو كانت فلانة غايبة عن مجلس القضاء والباي
 بحاله لا يثبت والحاصل ان لو ادعت تطعن طلاق نفسها بنكاح
 غيرها وبر من انه تزوج فلانة ففي قبول من البينة روايتنا
 اقوله والحاصل ان يوم اء حاصل ما قبله وليس كذلك لان
 حاصل ما بعده يتعلق الاصل بتزوجها على امانة والحاصل
 المذكور يتعلق طلاق امانة بتزوج غيرها فيسقطها فالحكمة
 فلوزاد وقال توازن من سب طلاق والشيء في حاله كان الحاصل
 المذكور حاصل ما قبل **اقول** ما ذكره من احوال الجين لكن ما ذكر

من قوله وهو لو ادعت فلانة اني تزوجت منه الى لا يثبت الا بيمين
 الى دعوى **قوله** ينتصب فيها بتوابع الغائب **قوله** هذا الجيد
 اذا حكم على ابي ان يزوج الحكم على الغائب قيل فما يقرر يقضي على
 الحاضر لا على الغائب فكيف يستلزم بغيره الاصل **قوله** اذا
 ادعى المشتري ان البائع زوجها على الغائب فمضنا شيئا من العيب
 والنكاح فاثبت العيب ضرورة فمن حيث انه عيب لا يستلزم ثبوت
 النكاح من حيث انه زوجها للغائب حتى يارم صحة على التوابع
 عند القائل على انه يدعى على البائع فعلا وهو الزوج للغائب
 والفعل لا بد له من فاعل ويتم الكلام به ولا يقتضي ذكر المفعول
 لانه فضاء وهو يكتفي بثبوت العيب الذي هو كافي للرد فان قلت كتمان
 مواده مما يقرر على الحاضر لا على الغائب مسيلا الى قال لامرأة
 لو طلق فلان امرأته فانت طالق فبرهنت امرأته كالحالف عليه
 لان فلانا طلق امرأته قلت بذكر فلان فلهذا المسئلة
 على قبول بينة في حق الحاضر دون الغائب بل الظاهر ما ذكر

ادلى هذا بعدا
 الحكم على ابي ان يزوج
 الحكم على الغائب

منك ان قبله صحتها والا فلا **قوله** واقول فالاولى ان يثبت
 خصم الغائب الا خصم عنه جاز وعليه الفتوى الى **قوله** هذا الحق
 كما حقه والعجب ان المصنف فيمكن واخلاق مهتة
قوله غاب المكفول عنه فادعى الكفيل على الطالب ان
 الالف التي كفلت بها عن فلان من ثمنه وقال الطالب لا بد من
 عن عبده فالقول للطالب فهو بر من عليه الكفيل لا يقبل ولا يقبل
 خصم عليه كذا في مالوك ان المطلق صا او بر من على الطالب
 ان الالف التي يدعى عليه ثمنه سدا كذا في اقول سفي
 ان سدا الكفيل ايضا الى **قوله** ما يجب على الكفيل المطالبة
 المتعلقة بالالف مطلقا على ما هو الاصح فالجواب عنها ان المسح
 او الالاتام فالعرض خصوص الالف يكون خارجا عما يجب
 عليه فلا يكون خصما عن الغائب خلافا لما اذا حضر المطلق
 يكون محسبا عنه حقيقة لا كفاية ولما على قوله من سري كذا
 الدين فينبغي ان يدفع عن نفسه الكفيل لان البراءة عن الكفيل
 لا يستلزم البراءة عن الاصل خلافا للعكس حتى لو بر من انه من

مما نحن الخسر بسقط عنهما كما يشتر اليه من ثمن خمر كفسل **قوله**
 ادعى نكاحها فبرئت امرأة فلان الغائب لا يدفع دعوى كدعي كما
 لو ادعى قنا فبرئ من ذوال اليد ان حكمه فلان لا يدفع عنه الخصومة
 كذا من ادعى ان يدفع عنه الخصومة في مسبقه القن كما في
 مسبقه المني **قوله** الحق اذا لم يدع انه وريعه لم يثبت قوله
 هكذا وكذا البزاري في كنفه الخاص عشرة بقية سبيل الدفء
 حيث قال ولو برئ من الغلان ولم يذكر الايداع منه لا يقبل ولعل
 البرء ان الاقرار لا يتم بدون التصديق حتى لو كذب ورررررر
 ناذر لم يصدر الغائب المقر المذكور لم يثبت الحكم للمقر فاذ لم يستلزم
 للمقر لا يدفع الخصومة عنه بخلاف القول بالوديعه
 فانما عند شرعي فاذا ثبت بالبيعه ثبت له الاحكام بدون التصديق
 وسبب مسبقه القن بعد اسطر **قوله** برئت على ذي اليد
 معتقة الغائب حررا وهو ملكها وهذا استحقاق بغير حق ليمتل
 او يدعي قنريد الحاضر عنها وهو لا يمكنها الا بذلك فيبصر خصما
 فيحكم بعينها وقصده اقول فعلى هذا لو برئت انها امرأة

فلان الغائب ينبغي ان يدفع دعوى النكاح باجوبى هذا التعليل
 وقد صرح خلافا من قول باسطر ان المحتاج بين شروط العتق في حكم العتق
 والحكم بالحرية حكم على كافة الاثام فهو مستلزم قهر اليد عنه ولما اتم
 خافرت ضكوة الغائب فقبل تصدق ثبت نكاح المدعى فلا يعتبر
 اقرارهما فافترقا او على قن انه ملكي فبرئ من القن انه ملك فلا
 الغائب يدفع دعوى المدعى كما لو برئ من ذوال اليد ان دفع يدى ودفع
 يدفع الخصومة كذا من ادعى ان يبر على نفسه الغائب
 انزل هذا يؤيد ما قلنا ان سفي المدعى دفع عنه الخصومة
 في مسبقه القن ان ادعى ايضا برئ من على انه طرطان الغائب
 ولم يرد عليه فيسفي ان يتحد احكاما في العرف لا يقال على المرأة في يد
 الزوج بل على انما كانت نكاحا لا يمكن ان يقال اذ يد على نفسها
 نية عن الزوج الغائب بل القول بنكاح صحيح سواء جهر
 او غاب في لا يؤيد ما قاله انما فسفي ان يدفع الخصومة وكلهما
 لقبص منه فخاب الموكله احد الوكيلين فادعى الوكيل الآخر
 فاقهر الغريم بدينه ونجدد كالتة فبرئ الوكيلان الدابن وكما

وفلان الغائب يقضي بيمينه بولائها حتى لو حضر الغائب لا مكلف ايمان
 وكذا الدخول في المالك والتوكيد فدين عليهما الوكيل اذ اقام على التوكيد
 بالدين وبولائها او بالتوكيد بخصومة في الغيبة والدين بالتوكيد بالدين اقول
 هذا التعديل لاني سبب الصورة المذكورة اذ الكلام في التوكيد لقضي
 كما مر صرحه فلا حاجة الى اثبات التزاعا فلو عكس قال اذ التوكيد بالقبض
 توكيد بخصومة لكان امثله وكلما بالقبض ثم فاصم وبرهني فاصبح الي
 اثبات كونه وكيل بخصومة بان التوكيد بالقبض يتلزم ولكن هذا
 في الدين لانه الغيبة وايضا هذا عند اى صورة وعند اى صورة
 لان التوكيد بالقبض ليس بتوكيد بخصومة عندهما او بالقبض
 بخصومة هذا كلام **اقول** هذا المقام مما اجمعه الفقهاء لظهور
 المراد عندهم وبالله التوفيق ان التوكيد بالقبض عند اثبات التلزم

بالخصومة توكيد

بعض

وقف على طلب العلم لان هذا من اركانها

بعض الغيب لا يكون توكيلا بالخصومة فيجب ان يكون مرادهم التوكيد
 بخصومة لا يكون توكيلا في حق الدفع بعد تمام اثبات الوكالة
 والموكلة سواء كان ديننا او عيننا بدل علمه هو انه هذه المسئلة
 في الكتب وما ذكره ههنا من المسائلين كما نقلها في يكون التوكيد
 بالقبض توكيلا بانبات الموكلة ان يجرب مدعى عليه لا التوكيد
 بالقبض توكيد بما يتوقف عليه القبض وهذا اذ لم يذكر
 من اذ توكيد بالخصومة في اثبات المدعى استند احتياج الخصومة
 الى القبض هو ظاهر ومتى تحقق الخصومة في هذا المقام بالقبض
 بدون القبض لتوقف على محج الغائب فقد علم بان التوكيد بالخصومة
 توكيد بالقبض تنفيها على التلزم من الجانبين ولقول التوكيد
 بالقبض توكيد بالخصومة لتوهم الخصومة في حق الدفع كما توهم المصنف
 حين قال التوكيد بالقبض يتلزم توكيلا بالخصومة ولكن هذه الدلائل
 لانه الغيبة وايضا هذا عند اى صورة لا عند اى صورة ومحمد ومي
 هذا يندفع توهم التناقض من صدر التزم حين قال في هذا
 الوكيل بالقبض هو الذي ملكه القبض طلاق الرسول فانه لا امر

توكيد الغيب لا احتياج
 القبض الى خصومة

بادار الرسالة بالتسليم والبائع اذا لم يسلم اليه لا يملك الخصومة
 بخلاف الوكيل فينبه من ان للوكيل بالخصومة القبض وصحة ايضا
 في باب الوكيل بالخصومة والقبض وللوكيل بقبض الدين الخصومة
 لا بقبض العين فلو اقام محذوذا واليوكيل بقبض عينا موكله
 منه بقضيه ولا يثبت البيع بقبض ثانيا على البيع اذا
 حضر الغائب من كلامه فهذا تناقض الى نقل الاول والدفع
 ما قلت وصرح لما قلته ان الوكيل بالقبض لا يكون كسائر الوكلاء
 قياسا لكونه امينا وفي الاستحسان يقصر به لا ينقل اليه ما ذكر
 ان لا يكون خصما من ائتمنه به في الدين ايضا لكونه امينا
 بعد ثبوت الدين للموكل سواء كان بالادارة او بالبيع ولا يسمع
 دعوى الابراء منه لانا نقول ان الدين يقضى بامثالها
 فلا يكون ما قبضه من الموكل فيكون له خصما في الدين
 فلا يكون امينا صرا فخلافا للعين فان ما قبض الوكيل على الموكل
 حيلة اخرى في اثبات هذه الحجة ان يدعى على ضمان نفقة العدة
 معلقا برفع الفرقة بالاداء وبره على ما ذكره ويحكم بالفرقة
 ويطلبه

أقول

أقول برونه من الجية ما ورد في الجية الاولى من النظر قد مر رفع
 النظر المذكور هناك ان اد ايل هذا الفصل فارح بها قوله
 وكذا الوحات وله ورثة غيب وماله مصر بيد المقرني بالمقضي عليه
 فالقاع لا يدفع شيئا منه حتى تحضر المقضي عليه لو غابا قال ما ذكره
 بما اقول ما ذكره الاصل ان القصة يقضى بنفقة المرأة الغائبة في
 ماله لو كان موصوع الغائب من ائتمناه ووديعته او لقطعة
 أقول الظاهر من السابق والسباق ان نفقة الزوجة
 مستثناة عن هذا الحكم كما ورد في المسئلة السابقة فلا يحل
 سها قوله وكذا في يده فيرضى آخره شره مما ذكره الغائب
 يحكم بالملك للحاضر حتى لو حضر لا يملك الا بالكان وقد مر غيره
 اقول ينبغي ان يحل هذا على ان ذل اليد يدعى لنفسه اما لو ادعى
 ذو اليد ووديعه او غصب او نحو وبره من يرفع الخصومة عنه
 أقول هذا ظاهر من قول حكم بالملك للحاضر فلا حاجة الى النظر
 الفصل في ما انواع الدعوى والاطراف
 اقول ما يحتاج في نقله الى المؤنة كبر وشجر فهو مال حمل مؤنة

ورثته لو لم يضر

مليح

لا ما يحتاج في نقله الى المؤنة كسكر وزعفران قليل وقيل ما
 اختلف سعي في البلدان فهو مال ومؤنة لا مما اتفق **اقول**
 ولقابل ان مع اتفاق سواد الزايب المخصوص وكبح او اسرع في
 لمصلحة الناس وان سلم فامناك هذا الحكم مبني على الاكثر لا على
 وجه النذر لان اختلاف الاسحال يستلزم على المؤنة اكثر
 البلدان **قول** ادعى قنا تكتيا وبين صفاته وطلب احضاره
 فاحضرنا حالف بعض وضف معال المدعى هذا ملكي وبمى يتبل
 قال وهذا لا يستقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقال هذا ملكي
 ولم يزل عليه سعي دعواه ويجعل كانه ادعاء ابتداء فاقالو
 لو قال هذا القن الذي ادعيته اولاً لا يسمح للتناقض **اقول**
 اقول هذا يخالف ما قبله فظهر ان فيه اختلافاً ولكن ينبغي ان لا
 يقبل لظهور الكذب وتخل به الشهادة **قول** قد مره في ما قبله
 ولا يشترط كمال اللون والهيئة في الداية لكونها يتغيران الاكثر
 فاذا تعرض السامد عما لا يجب عليه في الشهادة لا يجمع قنوها
 واما ما القى فيجب عليه بيان صفاته فاذا تناقض في البيت لا يقبل

اقول هذا لا يستقيم في
 التراب وقوله لانه مال
 حمل ومؤنة بلا شك
 مع السعي متفق في
 البلدان

سهاكها

شهادتها فلا يلزم اختلاف المشايخ فيها على ان التناقض
 وقع على المدعى لا على الشاهد **قول** ادعى زيد يعجيا طوله
 كذا فبر من انه ملكه بخضر زيد يعني سعيه لكن يذرع فلو نقص
 في الذرع او زاد لا يقبل البينة لظهور كذبها والوصف في
 الاشارة لغرض الايمان اما في باب الشهادة اذا شهدوا
 بوصف فظهر بخلاف ما شهدوا لا يقبل كما لو ادعى دابة
 فقال عن الدابة التي سها اربع سنين ملكي وشهدوا
 كذلك فظهر انها اذ بدوا انقص لا يقبل لظهور كذبهم كذا اما
 اقول وذكره او اسطر فصل فخر به العقارة مثل الشهاة
 بملكه ارض من ان ذكرا من مدعى شهاة حالاً محتاج اليكم
 بالمشهور به ولا ذكر سواء فظهر ان في باب الشهادة اختلافاً
 في الغاء الوصف **قول** لو ادعى سها للدابة بتعزير عنه
 عند ادائها بجلية وجب على الشاهد ان يشهد على بانها
 دعواه واما ما لم يدع المدعى فذكر الشاهد ما لا يملكه
 لا يمنع الشهادة واما ما ذكره في فصل فخر به العقار

س

فيكشف عليك حاله منك ان شاء الله تعالى **قول**
 ادعي حردا وذكرا وزند كذا او الحمد بحرف جمل الحكم فوزن
 قواد على قدر المذكر او نقض بصح الدعوى والحكم اذ او جدت
 الشهادة عليه اذ الوزن في المثار اليه لغو والتعارف لا ينعى
 صح الدعوى فان قيل الوزن وصف وقد قال الوصف لغو البعبع
 لا في الشهادة فبين كلامه حنا فاة **اقول** على التوفيق ما في الشهادة
 لم يظهر كذبهم منا اذ لم يذكر انهم شهدوا بالوزن الذي دعاه
 كمالا و حارم فظهر الكذب ثمانية الدعوى لا في الشهادة بل حنا فاة
اقول اذا حمل الدعوى على الابتداء ثم شهد ان **عليها**
 فلا تناقض في الدعوى ايضا واما على ما ذكر المحقق لا يوجد
 الموافقة بين الدعوى والشهادة ومعيضة قبولها **قول**
 وعلى ان يكون في صيغة روايتان فافذ ثم برأيه **قول** عليه
 ما نقلت آنفا على الذخيرة من ان ذكر **الحكم** لا يحتاج
 اليه ولا ذكره سواء فلا اشكال في ما قلت آنفا من ان الشهادة
 تحتل بالكذب مسعى ان لا تقبل **اقول** والجواب قد عرفت من انه

يحل الدعوى ابتداء ثم الشهادة عليها **قول** لو ذكر في دعوى **الآن**
 انها ياخذ خمس مكاييل يزور و بين حدودنا واصحاب
 واضطواء في البذر ليعتلف فيه المتأخرون **اقول** هذا حرج في ذكر
 ما لا يجب على المدعي في الدعوى اختلاف المتأخرين واما على الشهادة
 فلا ولاية منها ايضا **قول** جماعة من اهل الشروط لا يكتب دار
 فلان اذ المدعي دخل في الحدود قلنا ليس كذلك اذ المدعي غاية
 ومن لا يدخل تحت المغيبات **اقول** كل من القولين به قول الغاية
 ومن القيل بعدم وقولها لا يستعمل على الطلاقة فانه الغاية
 قد يدخل وقد لا يدخل في هذا الباب **قول** هذا ما هو من
 مباحث الوصورة في جواب فرجه وقد ذكر في الفصل الثاني
 والعشرين مباحث متعلق بالغاية وسنكلم عليها
 ان شاء الله تعالى **قول** ولو ادعى كيتا بذكر جنسه كبر او غير
 ونوع كيتا بذكره الى **اقول** ينبغي ان يكون هذا الجواب
 بجنسه واما كذا **السم** فيجوز بيان وزنا وبه يفهم
اقول جواز **السم** بالوزن لا بناء شروط الا ان كان بالكيل

وهو المشهور المستعمل في كل زمان ومكان ولهذا جعل شرط
 واحكامه بابا مما في كتاب البيع **قوله** وفي بيع العبريل يتعين
 مكان العقد للتسليم اشبه الى انه يتعين لان ابا يوسف
 ومحمد قالوا لا يلزم بتعين مكان العقد وقاساه في بيع العبريل
 وتاويله لو كان العين حاضرة يتعين مكان العقد للتسليم او
 في بيع العين يتعين مكان العين للتسليم ولا يتعين مكان العقد
 حتى لو باع في المصر تارة السواد ويتعين مكان الترة اقول فيما مر
 من التاويل حيث اذا لا يصح فيكسها على البيع فغلبها ينفي
 ان يتعين مكان العقد عندهما ولو كان العين غائبا والتاويل
 يقتضي خلافه ويلزم اما يبطل التاويل او يكون المقس عليه خلافا
 كالم **اقول** مراد الماويل ان القياس انما يصح اذا كانت
 العين حاضرة لتصرحهم انهم قالوا لو باع في المصر تارة السواد
 يتعين مكان البر والظاهر ان المقس عليه يكون متفقاً
 عليه وان جاز ان يكون متفقاً عليه وان كان كوران يكون مختلفاً
 بينهما **قوله** ادعى ترة او شجر امنا وبين وصفاً قبله وقبل لا يفتق

بانه يسال عن دعوته فلو مرضا او املا لا لا يفتق بالوصف لا يفتق
 بمثل ولو سلم او بيع غير برة ذمة يفتق بالوصف كذا في الدرر
 اقول هذا يتغير ويوافق ما مر من قوله هذا في الجواب له كجسه
اقول قد عرفت جوابه هناك **قوله** ولولا البلد نفوذ مختلف
 والكثرة الرواج سواء كقطر يغيم عدلية ويارنا في الزمان
 الاول لم يجر البيع بلا بيان اقول سفيان بن عمار هذا على الكيل
 سواء في الغلبة ومختلفة في الحالة والا فيجوز نفوذ مو قبيل هذا
 انه لو استوى الكثرة الرواج لا فضل للبعض على البعض حال البيع
اقول في البلد نفوذ مختلف متبادل لا سبي وقد زاد قوله ولا
 للبعض على البعض اى لا اختلاف في المالبية فيجب ان يغير مهننا
 بالاختلاف المالبية بقرينة ظرفيه وعدليه والا يكون ما ذكره او لا
 تاتل **قوله** وفي البلد نفوذ واحد او روج لم يصح الدخول ما لم
 يبين وكذا لو اقر بعشرة دنانير حمرة في البلد نفوذ حمرة
 لم يصح ما لم يبين كلاف السح فانه يتفرق الى الارواح اقول
 ينبغي ان يصح اقراره في حق الجبر على البكر لانه اقل حقه من اقراره

الحق وهو يصح ويجوز على البيان وهذا اولى وقدم قبل هذا
 ان بينة الاقرار بغير بلا بيان وصفه يجوز في حق الجبر على البيان
اقول فالقوله الهدي في جهالة المقصود لا يمنع صحة الاقرار لانها لا تليق
 بمجهول بان انك لا تدري ادخل في جراحة اليعلم انك
 او يبقى عليه بغير حساب لا يحيط به والاقرار اخبار عن
 الحق فيصح به الظاهر ان هذا التعليل لا يجري هنا لان ما ذكر
 لولم يلزم عينه او مثله ولا سبيل على الزام لانه مختلف الوزن
 والقيمة وايضا المراد من المقوم منها النقص المطلق على ما
 ذكر في كتاب البيع وهو يصدق على اي فرض متيقن وجدا على
 سبيل العموم والمراد من المقوم المجهول على ما يشهد الالة
 العامة الشاملة على الاقرار على سبيل الاجمال فلا يلزم جواز
 البيان في الجملة العام جواز التيقن في المطلق ولعل عند المجتهدين
 دليل يثبت بما ذكر وعلم العلم مخصوصه لا يستلزم عدم
 مطلقة ولو سبب فرضه او سلم يصح طلب قيمته في الحال
 ان لم يشترط اذ ان **اقول** فيه تغليب ولا يلزم التصرف في العلم

فيه قبل قبضه ومولا كقولهم نعم لانا هذا الاسم على تقدير
 المضي على العقد او راس مالك على تقدير الاقاله **قوله** واما
 امر عبد ال لطان فليس كراه فكذا يجوز له امر المولى بالملك الامر
 لغوا فضمن المأمور لا الامر اقول ينبغي ان يكون امر المولى
 كما مر ان لطان في صحة الدعوى عليه على ما ذكر في فضائل
 وكذا ذكرناه انه يضمن من امره من غير ما تلافى رجل **اقول**
 العبد مولا اخذ بافعاله فلا سواء كان ما ذونا او مجورا وسواء
 كان امره المولى او غير ويضمن عما يدره ان وجده والافعى مال
 مولا سواء ادعى على المولى او عليه خلافا لكتاب الفاء للهمي
 باعتبار امره اكرام **قوله** وكذا الوادي غرس شجرة فخره
 فهو على ما ذكر فلو بين ذلك فان اقر المدعى عليه امره بدفع البناء
 والشجر واللا حلف به ما بينته وما غرسه في ارضه فلو نكل
 امره فيها اقول لو بين الارض ولم يكن فيه بناء غير ما ذكر
 ينبغي ان لا يحتاج الى ذكر اكتساب المدر بل يحتاج الى ذكر طول
 وعرضه او القيمة الحاصل يعني الامر فهو لو اثبت **اقول**

المفهوم من الكتب الفقيه ذكر المدة العقار يكفي لصحة
فان اقر المدعى عليه او نكل شئت المطر وان الى بالبيت يحتاج
الى الاستئذان الى المدعى ليشهدوا به فاما فيما نحن به
لا يفهم الحاكم عند المدعى في يد كذا ذكر لصحة الدعوى
فيجب ان **قوله** قبل الاقرار اخبار عما سبق وقيل عليك الحال
استدلالا بما اقر له جلفه اقراره ثم قبل لا يهجم ولو كان
اخبارا صحيحا وكذلك الملك الثابت بالاقرار لا يظهر في الزيادة
المستترة حتى لا يملك المقر له مطالبة ذلك من المقر **قوله**
يرد عليه انه يجوز ان يكون التملك فيه مشروطا بعدم الرد
والتصديق يكون الهبة مشروطا بالقبض وكذا يجوز ان يكون
الوجه شرطاً في الزيادة باقرار الاصل **قوله** ولو كان اخبارا
كافا مضمونا عليه اذ استهلك واستغل لا اولى به لو اقر بقبض
وانه متاع صحيح ولو كان عليه كالا يبيع عند اقره اقره
وعند ما كذا قد ذكر اى صفة لا اقرار غير الحق كالا يبيع الثلث
لا اقرارهما **قوله** هذا انما يتم اذا كان الاقرار كالهبة في التملك

بلاعوض فلا يتم الا بالقبض واما اذا كان التملك فيه يتم با
لاقرار والتصدق الذي مما بمنزلة الاجاب والقبول
في الهبة فلا يتم ما ذكره لان المانع في تملك المشتاع القبض
الكامل الذي مشروط ومتهم في الهبة ومولين شرط
في الاقرار او دعوى شيئا بغيره وقال هو ملكي وهذا احدث
يد بلا حق قالوا ليس هذا دعوى الفضي على ذي اليد كذا
لو قال هو ملكي كان بيدي وهذا احدث يد بلا حق اقول
على قبلي ما ترون في حقه فاقوى رشيد الدين قبيل دعوى كذا
من انه لو ادعى انه ملكي وفي يدك بغير حق **قوله** اى يبيع دعواه
ولا يلزم منه ان يكون الدعوى دعوى غصب غايية ما في اليك
انه يبيع دعوى الملك منا ووفق بين دعوى الغصب على الغائب
ودعوى الغصب مبني بطريق الملك عليه **قوله** ادعى ان لي
على العهر محمد بن محمد كذا ورثا وهو مضاف شهدها
هذا العهر محمد وله عليه كذا ثبت المال لا النسب اذ المدعى
وشهدها ليسوا خصم في اثبات النسب المال لوجه الشبهة

اليه ثم قال وعلى قيس مسئلة اخرى وهي انه لو ادعى على فلان
دينه وانه مات وانت وادنه وابنه واسم ابيك كذا واسم
جدك كذا وبرهن بقبل ويثبت النسب وسعى ان يكون
كذلك اقول يمكن الفرق بينهما بان الاشارة منها تغني
عن ثبوت نسب اذ الحى يثبت عليه بالاشارة وان لم يثبت
نسبه واماته فلا يمكن ثبوت صحة عليه الا بثبوت نسب
اذ المال على الميت فلا ينتقل الى المدعى عليه الا يكون وارثا
فا فرقا **اقول** هذا هو الوجه في الفرق الا ان ثبوت المطلوب
يحتاج الى البيان ليكون المدعى خصما في ثبوت النسب
ولا يحصل مقصود بدون ثبوت النسب منه فيكون ما يدعى
على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر تامل **الفصل الثاني**
تحديد العقار قوله لو باع دارا بطرقة جازنولا فالفرق
لانه يتناول طريق العامة فلا يتناول طريق الخاص وهو ما سطر
فيه صاحب دون غيره فاشترط في العقد لا ينفصل عن هذا
سعى ان كونه ذكره في الدعوى اقول في طريق العامة ما يخص

دون شخص فلا يستقيم قوله وهو ما يتطرق فيه صاحبه دون
غيره الا اذا حمل على حاله المردور **اقول** الطريق الخاص للدار
ما هو المسمى بالمالك دون غيره وهو المراد من قوله ما يتطرق
فيه صاحبه دون غيره يدل عليه اضافة الدار اليه لانها للخصيص
فان كان للدار طريق خاص فيها ونعم ولو كان باب الدار
طريق العامة فان ذكر بطريقها في بيع مثله هذا الدار فقد ذكر
ما ليس لهما معها فلا يتناول طريق العامة لعدم اضافتها اليه
فلا ينفذ البيع لانه ذكر ما ليس فيها معهما فالظاهر انه لا ينفذ
قوله كتب في الحد الرابع لزين الرقيقة او الزقاق واليه
المدخل والباب لا يكون كثرة الاذقة فلا بد ان ينسبها الى ما
وان كانت لا تنسب الى شيء يقول رقيقة بالجملة او بالقدية
او الناحية ليعتبر به نوع معرفة اقول دل هذا على انه لا يكتفي
بذكر الثلاثة ويحتمل ان يكون غرضه من قوله لا يكون فلا بد الى
انه بيان الرابع لا بد منه كذا منه **اقول** غرضه متعين بقوله
كتب الحد الرابع بان المراد بيان حال الرابع فلا بد منه لفظي

قوله وهذا لا بد من على ان بيان الرابع لا بد منه اذ بين قولنا
 بيان الرابع لا يبين الا بكذا فرق فلا دلالة له بفرقه واقول ايضا
 بالحدود الثلثة يتميز تلك الرقعة من سائر الاراق فلا يضر للثمة
 وايضا في قوله كما اي بالجهة نظرا للمعرفة الحاصلة بذكر الجهة
 او القرية يحصل بدون ذكرها اذ ان المعلوم ان الرقعة لا يكون
 الا بالجهة او القرية فذكرها وعدم سواء **اقول** المراءى في التحديد
 معرفة الحدود من حيث انه محدد بها لا معرفة بعض الحدود ببعضها
 وموظ على انه كوزا راء الرابع والثاني يوجد الاراق بعضها
 مستقيم وبعضها معوج فلا يتميز المطر ايضا رواق الجهة
 او القرية يتميز عن رواق النجاس او الحد او مثله لان هذا
 بعد ذكر المبيع في اي محلا في اي راق من ارق البلد على ما فصل
 في اول الفصل فيكون الجهة محدد في ذكرها ثانيا فيتميز عن غيرها
 وهذا المطلوب **قوله** لو ذكرنا الملك الرابع ارض الوقف لا يكفي
 وينبغي ان يذكر انها وقف على الفقراء او على مسكينا او نحو **اقول**
 ينبغي ان يكون هذا ما يتلوه من جنس على تقدير عدم المعرفة

الاج والافه وتضيق بالافرة **اقول** الواجب معرفة الوقف
 في الشهادة والدعوى معرفة الموقف عليه واذا ذكر في الحجة
 فينبغي ان يذكره فلا تضيق في لان من علم انه وقف علم انه ملك
 هو عليه فلا حوزا لمسا ملة بذكره **قوله** كذا في ميان وهي
 قد يكون للغياب وقد يكون ارضان كما ملكه على امدل القوة بالمال
 وقد يكون ارضان كدعي دوات القرية من وقف الفاع فحوا
 ميان وهي ايضا فهذا لا يحصل التعريف اقول في نظير
 الارض ميان وهي لو كان معروفا في نفسه يسمى ان يحصل التعريف
 والجهالة في ملكه وفي جهة التملك لا يقر التعريف كما لو ذكر الرجل
 معروفا فشهدوا به لم يلقه لا بابه وجهه يكفي في ذكره
 استهربه وجهه ابيه وجهه لا يقر التعريف بل ذكره وعدمه
 لعدم معرفة النكاح **اقول** اذا كان ارض ميان وهي متعريف
 في القرية او كانت غير معروفة لا يكفي وما وجد على وجه النقرة
 لا يتفرع عليه الحكم الكافي وما ذكر في التحديد يستغنى عنها
 لشهرتها انما يكون في مجموع دون بعضها ولعل من ايا ذكره

لا يكفي كذا ذكره لان
 ارض ميان وهي

المصنف في هذا الكلام في ذكر الحدود وقد ذكرنا بعضها
 ما ذكر على ان ذكر الحدود واجب عند اى من وان كان في الحدود
 مشهور **قوله** لوجعل الحد طريق العام لا يثبت طريقه ذكره
 العامة او البلدية لان ذكر الحد لا اعلام ما ينتهي اليه الحدود
 قد حصل العلم حيث انتهى الى الطريق اقول هذا يؤيد ما مر
 انما في النظر ارض ميان ديه اذ لا اعلام ثم ايضا حاصل
 وان لم يذكر جهة المالك وجه تركه **اقول** طريق العام من حيث
 طريق يصلح ان يجعل حد العدم الاضافه الى غيره واما
 ميان ديه فلا بد له من اضافة الى من تركه او من جهة تركه ^{الفرق} قطار
 بلام **قوله** والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا السور
 وطور واية عن ابي بصير في نظام الحد حيث يصلح حدا والحد
 كالنهر عند اى من وسور المدينة والنهر والطريق لا يصلح
 حدا لانه يزيد وينقص وربما يوجب السور لا يبقى وعنه كذا السور
 في هذا الطريق واجزاء المارة منه النهر وعند ما يصلح حدا واقار
 قولهما اقول في قول اى من نظر لان تبدل دار فلان اسرع من تبدل

السور

السور ونحوه عاوة ومع هذا اذا اصلح دار فلان حدا فينبغي
 ان يصلح **اقول** دار فلان وان تبدل ا طول الزمان بالملك او
 بالبيع من غير من لا يخلو عن مالك فينظر اليها حتى لو بقي بعضها
 من ملكها بحدودها بخلاف ما ذكره ابي حنيفة فانما النظر فيها ليس
 من حيث ما ذكر **قوله** واما الدار فلا بد من تحديده ولو مشهور
 عند اى من تمام حده بذكر حد صاحب الحدود وعند ما
 التحديد ليس بشرط في الدار المعروف كذا اعمد من حاش
 بكوفة وهذا مما يحفظ جدا اقول في قول اى من نظر
 اذ الغرض من ذكر الالكه والجهة هو التوقيف فاذا كان
 مشهورا معروفا فينبغي ان لا يحتاج الى ذكر اسم حده
اقول ما ذكره ليس لهما ومواعيد ارض عليه كل موضع اذا
 خالفهما ودليله بوجوب اى يحصل التعريف بقصى ما يمكن
 ولا شك ان التوقيف الحاصل بالشهرة والحدود مع اتم
 من التعريف بالشهرة وحدها واكتفيا بما يحصل بالتميز
 عن غيره والا خلافا بينهما في امثال مبنى عليهما ما ذكر

وتتبع تقف عليه **قوله** بين حدوده ولم يبين انه كرم اراضى
 اودار وشهدوا كذلك قيل لا يسمع الدعوى والشمالية وقيل
 يسمع لوبني المهر والمحلة والموضع وقيل ذكر المهر القرية
 والمحلة ليس بلازم وقال عماد الدين في فصوله وكتابته
 في اول هذا الفصل من اختلاف اهل الشروط في البداية
 اجماع منهم على شرطية البيضا **قوله** ما سبق لم يدرى اجماعهم
 لجواز ان يكون الاختلاف بين فرق شرطوا البيضا ولو سلم
 ان الاختلاف في البداية روي عن الكل يجوز ان يختلفوا
 فيها على تقدير الذكر ولا يلزم منه عدم الكل فلا دليل على
 الاجماع **قوله** ذكر الحد وهو يستلزم ما له الحد وان ذكر الحد
 في الدعوى بلفظ عام كالملك مثلا فلا بد في الشمالية
 ان يشير واليه فيحكم عليه اوله واما اذا ذكر الحد ^{بلفظ}
 عام ولم يبين انه كرم اراضى اودار ولم يذكر المظهر ^{بلفظ}
 او المحلة فاذا اختلف المدان والحكم المدعى والمدعى عليه
 فيشير واليه فينتفى ان كوز هذا فان كان مراد القابل ^{بلفظ}

فانظر ان هذا يجوز ان كان بخلاف ذلك فانظر ما لا يجوز سبها
 على قول اي؟ اذ عند حصول التعريف فمضى ما يمكن شرط كما
 بيناه من قبل وما ذكره المصنف في شرحه على طريق المفعول فاذا وجد
 الدلالة تؤيد ما ادعاه اعله والا فدعوى مجردة لا يعتد به **قوله** شري
 علوي ليس له سفلى كذا السفلى للعلو اذ السفلى مسح من وجه
 من حيث ان قرار العلو عليه فلا بد من تحريم وتحديد يعني تحريم
 العلو اذ العلوي في تحديد السفلى لان السفلى اصل العلو
 تتبع في تحديد الاصل اولى هذا اذا لم يكن حول العلو حجة فلو كانت
 فينبغي ان يحد العلو لانه هو المبيع فلا بد من اعلانه ويؤكد
 وقد امكن اقول الفرض هو العلم به وينبغي ان يجوز بانه كان
 اذا علم بكل منهما ولكن الكلام في الاولوية **قوله** يمكن ان يكون السفلى
 كبير او علوي بيوت متعددة فاذا بيع بيت منها فلا بد من
 تحريمه وعلوه من قال طوا اذا لم يكن حول العلو حجة
قوله ان يحد لو غلط في حد لا يقبل شهادة بخلافه
 احد ودون الفرق ان المشهود به يختلف بالغلط لا بالكم

وانما ثبت الغلط بالاقرار انه غلط فيه انما لو ادعاه المدعى عليه ليس
ولا يقبل بينته لان دعوى غلط الشاهد من المدعى عليه انما يكون
بعد دعوى المدعى وجواب المدعى عليه والمدعى عليه جنى اجاب المدعى
فقد صدق ان المدعى كلف الحد وفيصير بدعوى الغلط بعد قضا
اقول عمن ان يجب ان هذا ليس لك فلا يكون حج بدعوى الغلط بعده
مناقضا فيسفي ان يعقل **اقول** صدق المسئلة ادعى دارا وبنى حدوده
باسماء صاحبها واجاب المدعى عليه على وفق ما ادعاه باقرار الحدود
وانكار الحدود واللام يكنى جوابا في الحكم بالاجاب حتى يجب
فاذا اجاب بانكار الحدود سأل بنية ليشهد واعلى وفق ما ادعاه
المدعى وبنى حدوده باسماء صاحبها ثم قال غلطت في بعض اسماء صاحبها
وبدل عليه ما ذكره البرازي ولو غلطوا في الحد والحد بن ثم تداركوا في المجلس
او غير يقبل عند مكان التوفيق وامكان التوفيق ان يقول كان اسم فلانا
ثم صار اسمه فلانا او باع فلانا واشتراه فلانا واما قول المصنف ان هذا
ليس فاعلم ان مراد معناه ان هذا المدعى الحدود ليس كمن يكون
اقرا بالحد وان لم يدعى الملك لنفسه لان هذا لا يكون جوابا للمدعى الذي يدعى

حدودها وبين ان المدعى المذكور في يد غيره حق الالبه والالب يكون تعشا
وعنا واما كماله في قلبي ان هذا العالم يحفر واعلى الارض والا فينبغي ان
يكفي الاشارة الى الحدود في الدعوى والشهات في حصول كمال التميز
بها لكن ذكر في الفصل السادس في تدبير العقار لو تعذر نقل
كسحي فالحاكم مخير حفر او بعث امينا فيسمع الدعوى والبنية ويقضي
قوله وايضا يمكن ان يغلط للمخالف في تحديد المدعى فلا تناقض
اقول هذا ما صنف من قول البرازي حيث قال والغلط لا يستلزم ان
المدعى ان الشاهد غلط لكن الشاهد لو اعترف بالغلط يكون قرا
ولو انكره وقال على هذا لا يكون غلط منه قوله ثم قال ويقدر
دعوى الغلط في احد الحدود ان يقول المدعى عليه احد الحدود ليس
ذكره ان احد او يقول صاحب الحد ليس هذا الكلام الذي ذكره الشافعي
وكذا ذكر في والشهات على النقي لا يقبل **اقول** لو قال المدعى على
بعض حدوده كذا الا ما ذكره الشاهد والمدعى سفي ان يعقل بنية عليه
من حيث اساء ان بعض حدوده كذا فينبغي ما ذكره المدعى ضمنا فكون
شهات على الالبات لاعلى النقي **اقول** ان ابننا الحدود لاعلى النقي

فبقى التفتيح في مسئلة التناقض في حق الدعوى لعدم صحة الدعوى
على ضعف ولهذا قلنا يمكن الدفع وبهنا بعد صحة الدعوى فلا يمكن
علمه وكذا يلغى المدعى عليه الدفع خطأ الحدود بجزان يكون
بعد صحة الدعوى وان سلم ان الدفع يكون مختلفا كما لو ترك
ذكر الخلاف اي يقبل الشهادة ولا يدفع بالغلط واللامحالة لا
يقبل الشهادة ويدفع وهو اختيار الصدر من هذا ما سيجي وانه
قول شهد له بدار فقل لا قبل الحكم البناء للمدعى عليه لا للمدعى
يحكم له بدار لا لبناء لدفع البناء تبعا فالبناء قبل الحكم
كتعريض المحل ولو قال له بعد الحكم ضمنا قيمة البناء اقول على
الفرق بان البناء لما حكم به كما حكم بالدار صار كانه صرح به
في الشهادة فضمنا بالرجوع بعد الحكم **قول** ليس البيع
في هذه المسئلة كما تبين في دعوى الارض وفيها بناء وشهدا
على الارض وسكتا على البناء ليس دعواه في البناء او صار
محكما عليه في البناء تبعا وهذا البيع بمعنى الضمني لان الدار
اسم العرصه والبناء جميعا فيكون جزوا فضمنا فاذا رجعا

عن شهاقة الدار ضمنا قيمة الدار فكذا اما في ضمناها فلا مخالفة بين
والله اعلم **قول** ادعى عرصه الكرم سوى اشجار وزراعيه وشهدا اخذا
المحمود له ولم يثبت اشجاره وزراعيه هل يقبل شهادتهما اجيب
لانهما شهدا بالزيادة على ما يدعي المدعى او لم يذكر الاستثناء
اقول هذا وما يتلوه اشارة الى ان جعل البيع كالمصرح **قول**
ان الشهادة بالمحمود شهادته بالاشجار وزراعيه فلا توافي الدعوى
فلا يقبل **قول** شهد له بدار وذكر بناء او لا فقصي له بهائم قال
لا لبناء للمدعى عليه او قال بعد الشهادة قبل الحكم فانه اذ اثبت
لشهوده فيبطل شهادته في الارض والبناء ولو قال البناء للمدعى
عليه فهذا ليس بالكذب اقول لو قال المدعى بعد الشهادة قبل
الحكم ليس البناء الى انما هو للمدعى عليه فينبغي ان لا يكتم الكذابا
ايضا على ما مر من ان شهده لو قالوا بعد الشهادة قبل الحكم
البناء للمدعى عليه لا للمدعى اليه لا يكون الكذابا منهم لشهادتهم
او يثبت ان يكون كل من القولين الكذابا اذ كل منهما يستلزم الآخر
فينبغي ان يتحكما **قول** فرق بين قول الشاهد قبل الحكم البناء للمدعى عليه

لا المدعى وبين قول المدعى ليس البناء على انما هو المدعى عليه من جهة اللفظ
 والمعنى اقول اللفظ فقط واما المعنى فلان كلام الشاهد لا يفصل ^{بكل ما يبين}
 ولهذا جعل كتحسين المحتمل كما خرج به قبيل خلاف كلام المدعى فانه يفصل
 بكلام الشاهدين لكن بر عليه ما سبق من ان الشاهد بكل الحائز ^{المدعى}
 اقر بان استثناء ابن وكان مدعى كونه است بطلب الشهادة فالأقار
 ببعض المدعى المدعى عليه كذاب للشهره ويمكن دفع بكمية ^{كل لعدم}
 وما ذكره من التأييد فيحتمل كيفية الاقرار على طرته اظهر او يكون المنفعة
 روايتان تأمل **قوله** بغير البناء بذكره في الشاهد مقصود في
 الشهادة والقضاء فلو اقر المدعى بعد ذكر البناء للمدعى عليه
 كان كذا بما بالشهره وبطلت الشهادة والقضاء ولو لم يذكر البناء
 في الشهادة وحكم به بالبناء والدار ثم اقر بالبناء للمدعى عليه لا يكون
 كذا بما بالشهره لدفع البناء تبعا فلم يكن اقراره كذا بما بالشهره
 اقول فحلي هذا لو قال شهره بعد الحكم البناء للمدعى عليه لم
 يذكر البناء في الشهادة ينبغي ان لا يضمنوا قيمة البناء لدفعه
 تبعا فلا يكون اقرارهم به كذا بما بالانفسهم بغير ما ذكره اقرار المدعى

وقد مر خلاف **اقرار** واعلم ان احوال الشاهد في الشهادة
 ثلثة احدهما ان يشهد بالدار للمدعى ولا يفصل شيئا والثاني
 ان يتعوض البناء بالشهادة للمدعى ايضا والثالث ان يتعوض العلم
 لمن هو وقد مر حواشي الحكم بمدعى الدار بالبناء تبعا للوصية في الشا
 حتى لو ادعى المدعى عليه او اقر المدعى بان البناء له يحكم له لان البناء دخل
 تبعا ^{الحكم} لا يبطل القضاء في العصة وفي السا وقضى بالبناء والعصة
 اصله فلا يصح دعوى المدعى عليه البناء وسطا القضاء باقرار المدعى
 ان المدعى عليه وبغير الشهادة اذ رجعوا عنها فان حمل القسم الاول
 بغيره ذكر البيع او غيره في بعض المواضع على الشا فحكم الشا
 وان حمل على الشا بقرنه ذكر عدم البيع واستراك حكمها باقرار كثير
 الشبهات وعشيرة اختلاف الروايات تأمل والله الهادي
 واما اصطلاح المصنف كذا بالشهره انفسهم فليعل هذا يخفى لان الاصطلاح
 في صقهم الرجوع وهو سبب الضمان **قوله** المدعى عليه لو قال ساء ابن خات
 من كرهه من اذ هو خوي في راو مدعى استثناء كرهه است واز قاضي كرهه
 من طلبه كرهه تراعيه نيل من عار كرهه علم ان خوي في راو قال لا يفي

اقول من اختلاف ما قبله والحق عندي هو كما قبلنا **الظاهر** ان هذا قبل اقامة
 فيجوز ان يكون فيه اختلاف المتأخر **قوله** ادعى كرماء ولم يذكر البناء صريحا وقيل
 ثم برهن المدعى عليه اني بنيت البناء بقبول وبوجه دفعه اقول من مظلوم في الدار
اقول فرق بين دعوى الكرم وفيه بناء ودعوى الدار وبناء فلا بد من الدار
 من البناء وان حُزبت خلاف الكرم وكذا قوله لو كان الولد ظاهرا وشهد الامة
 ولم يذكر الولد حكم له بانه وبولد فلو كان ذوا اليد ان الولد لا يقبل اقول
 ان يكون هذا على اختلاف في البناء فيقبل على قبلي البعض فها قد
 من قوله لو شهد ابا لارض وسكننا عن البناء لسمع دعوى البناء وصار
 عليه في البناء بتعا **قوله** فرق بين الولد والبناء في التبعية فان تبعية
 الولد للام للتولد ونماء لها وتبعية البناء للمقرار عليها وعدم القيام
 بدونها وايضا عني ان يقول البناء مد لا تعلم حال البناء المدعى
 ام المدعى عليه ويحكم المدعى بالتبعية وهذا لا ينافي الكون شيئا
 الارض فيكون لما ذكر قبله تأمل **قوله** قيل لو لم يعرف احد دونهما
 لا يكل الشهاى ولو عرف الا انها لم يشهدا بها لا يقبل شهاىتهما ولو
 الا صوب اقول ينبغي ان يحل لهما الشهاى ويقبل اصل الملك لو

تصادقا الخصمان على ان المشهود به هو المتنازع فيه ويطلب من المدعى
 شهود الحدود ارتفاع النزاع في الحد ايضا على ما يبيح في آخر هذا الفصل
اقول قد ذكرنا كل شهدا بملكته محدوده وشهدا بغيره ان
 بالحدود يقبل شهاى الفرقتين فيجوز ان يشهدا باسما
 صاحب الحدود ولا يعرفان بملكتهما ولا بخصوصية الدار كما
 بعيد هذا ويدل على قوله شهد ملكته محدوده في لا يتأسس عليه
 اذ الشهاى بلا ذكر الحدود لا يقبل كما مر به بعد **قوله**
 القاضى يعرف حدوده ولا يعرفها سواه فشهدوا ان المدعى
 ملك المدعى لا يقبل اذ القاضى انما يقضى للمدعى بشهادتهم والعلم
 انما يعرف حدوده ولا يعرف الملك الا بشهادتهم فشهدوا ان الملك
 بلا ذكر الحدود لا يقبل ولو تكلم على قوله وكو شهدا على المتنازع
 فيه والصمان تصادقا على ان المشهود به هو المتنازع فيه ينبغي
 ان يقبل الشهاى في اصل الدار وان لم يذكر الحدود فهذا اعتراف
 آخر غير مسلم عند القوم وان اقتضى القياس جواز ان يكون فيه
 استحسان اقول والفضل هو الغلبة فيشغى ان يريح حكمه بحسب ما ينبغي

اقول الغرض حصول العلم للقاضي بشهادة الشهود بالحدود وإذا
لم يحصل العلم المقصود لم يصح حكمه ولما قوله ولو شهدا عند المتنازع فيه
الحضانة تضاداً على أن المتهم به هو المتنازع فيه سفي أن يشهدا
في أصل الدار وإن لم يذكر الحدود لعدم الجهالة المفضية إلى النزاع الخ
فالظاهر أن هذا تكلم بمقتضى القاعدة والقياس لا بالنقل عن المتنازع
فيكون أن يكون فيه شك فبذلك لا بالقياس الجلي وكوشدة الدار التي بله
كذا التي لا يصح دار فلان بن فلان فلان التي في يد هذا الخ
عليه لم يرد المدعى ولكن لا يرد حدوده فقال المدعى لك أنا أنتك
شهودا لم يعرفوا حدوده وأنتي بهم تشهدوا أن حدود
كذا ذكره بعض الشيخين بطلب ذلك حكيم بما للمدعى وفي بعضها أنه لا يقبل
أنها يثبت لأن محل الشهادة غالباً يكون بهذا الوجه فانه إذا شهد البائع
في البلدة والعقارة السوله والظاهر أن الشهود لا يعرفوا حدوده
المبيع لكن سمعوا ذكر الحدود فيشهدوا على تلك الحدود المذكورة في البيع
ولو كانوا لا يعلمون الحدود حقيقة **اقول** بينهم من أن ذكر الحدود شرط
وإن لم يعينوا الحدود عند حضور الدار ويعلم أول الكلام ذكر الحدود

واللاصق يكفي فلا بد من تقديره في الأول لينطبق أو الكلام آخره فينبغي
أن يكلف المدعى بإقامة البينة أن الدار المتهم به في أي موضع كما
به في آخر هذا الفصل **قول** لو قالان شهدان الدار التي في كورة هذا الخ
كذا يلاصق بمسجد كذا أمكن للمدعى ولكن لا نعلم أسماء الجيران
فقال المدعى أنا التي بشهود يشهدون على الحدود لا يقبل
الشهادة أو شهود الملك لم يشهدوا الجيران وحده وشهود
لم يشهدوا بالملك فلا يقبل بخلاف الشهادة عند معانية الدار إذا المعرفة
حصلت بالاشارة بلا ذكر الحد فيقبل قوله سعي أن يكون هذا على الرواية
الأخرى لا على قوله الأظهر **اقول** قد مر في الرواية الأظهر لا بد من ذكر
الحدود وإن لم يعينوا عند حضورهما فإذا حضر وأخذ الدار وأشاد اليها
وقالوا إن هذه الدار ملك لهذا المدعى بحكم المدعى وإن ذكر أحد حدوده
عند الغيبة كما مر به فيكون هذا متفقاً عليه وفرق بين قولهم
لأنهم حدوداً وبين قولهم لأنهم أسماء الجيران وموطنهم
الفصل الثامن في دعوى الحال مع دعوى اليد وفي رواية
أي سليمان لا يثبت للتاريخ ملك المحدثين فصار كما لو حضر المورثان وبرزنا

على الملك المطلق حتى لو كان للملك المورثين تاريخ يقضى لاسبقهما
 اقول ينبغي ان يكون حكم هذا الحكم دعوى الشراء من اثنين للمورثين
 كما يعين في تلقي الملك منهما فمن لم يعتبر التاريخ في الشراء
 ينبغي ان لا يعتبر التاريخ في الارث ايضا **اول** يمكن الفرق بالتزول
 بدخول يوم الموت في القضاء او التاريخ وقع قصده تقدم الملك
 ولانه واحد متعين لا يمكن القدر فيه خلافا يوم البيع فانه يمكن التعذر
 في تاريخ عقده يومه فسخا او اقالا لم يعقدان بتعال اخر يوم آخر
قوله ان ارضا واحد مكملين قضي لاسبقهما بخلاف ما لو لم يعلما
 من رجلين لانما ثبت ان الملك لسايعهما **فك** ^{في} ^{هذا}
 ملاة البزاري حيث قال وارضاهما فقط فله خلافا اذا ادعياه
 بتعلق الملك من رجلين فانه بينهما ارضا فاولاهما الهداية حيث قال
 وانما اقام كل واحد منهما البينة على الشراء فليخ وذكرا رجلين
 فهما سواء اي تاريخا واحدا ولو ذكر تاريخين قال بنى اولى ولو وقت
 البنتين وقتا ولم يوقت الاخرى قضي بينهما نصيب لان توقيت
 احدهما لا يدل على تقديم الملك لجزان ان يكون الاخر اقدم بخلاف

وعف بخزانة المهرري بالارزهر

كان الباع واحدا فيعلم منهما انه اذا كان الشراء من رجلين وتاريخ
 احدهما اقدم يكون للاقدم لا يثبت الملك لبايعه فوضت لارزهر
قول وكذلك كل سبب لا يتكرر لانه معنى الشراء كل بعد وجلب
 ولو كان مما يتكرر قضي به التاريخ وهو كسب وعرض اقول على هذا
 ينبغي ان يقضى بالتاريخ لانه مما يتكرر **قوله** اذ ابرمتا على الشراء
 يعتبر التاريخ الاستعانة منا لانه اتفاقا على ان الملك كان للبايع
 وانما اختلافه التلقي منه واولا في التسليم قد انت
 التلقي لنفسه وقت لا يشارك فيه صاحبه خلافا لفضل الخرس
 فان فيها لا يمكن الاتفاق والاختلاف المذكورين في الشراء والحاصل
 ان فيه دليل آخر لاعتبار التاريخ ومنام يوجد ولم يتعرض عمادا
 على ما سبق **قوله** ليد بكر شاة بر من زيد اناله وولد في
 ملكه وحكم له بها ثم بر من عمرو اناله وولد في ملكه يوم زيد باع
 البيت اذ الاولى قامت على عمر فليكن على عمر وولد
 اعادها فهو اولى لانه ذو اليد وان لم يعر من عمر وفلا اقول له ثم بر من
 زيد على الشراء حكم له بها اذ بر من على شيء لور من عليه لا ليد بدها

كان احد عليه هكذا لورثتها و اقول **فعل** هذا الورث من بكر على التناج
 بعد الحكم لعمر وينبغي ان يحكم لبكر لانه ذواليد فلو لم يكن بكر **التناج**
 بعد الحكم لزيد ينبغي ان يحكم لبكر ايضا لان زيدا خارج بالنسبة الي بكر وكان
 و ايد بالنسبة الي عمر و سمي تاييده **اقول** ان وجد الرواية على ما ذكره
 فيها ونعم الا ان ما ذكره لا يدل على ما ادعاه لان زيدا لما صار ذواليد حكم
 له صادر عمر و خارجا و بعد الحكم لعمر و بالبينه فقد خرج زيدا عن حكم ذواليد
 كما خرج بكر عنه بعد الحكم لزيد ثم بعد ذلك لو حكم لزيد بالتناج لكان
 حكم ذواليد ولو اقام بكر البينة على التناج فالتناج سبب حرمه حكم ذواليد
 اليه ايضا بعين ما ذكره في زيد لانه لما قبل البينة و بعد فوطح **فصل** في الحكم
 لعمر و فكانه لم يخرج عن زيد ابتداء و خلاف ما ذكره في التايد فان
 هناك لم يخرج الموضع عن حكم ذواليد لظهور الحكم الاول على
 خصم لان ذواليد قد اعترف ان يدعي له انه وان لم يثبت بالنسبة
 الى المدعي و عدم الثبوت عند الحكم لا ينافي الثبوت في نفس الامر
 وقد ذكر في البازي مسئله يخالف هذه المسئله نوع مخالفة
 وهي ان يرثي الخارج مع ذواليد بينة على مكر المطلق و حكم الخارج

و يرثي آخر على التناج فادعي الخارج المقضي له برأيه
 على التناج في حكمه قبل ان يحكم به لمدعي التناج على الخارج
 قبل برأيه هذا اذا لم يحكم للمدعي التناج اذ الخارج المقضي
 صار ذواليد وقد ذكرنا ان صاحبا اليد على التناج يمنع
 القضاء للخارج ولو لم يعد الخارج المقضي له برأيه حتى قضى للبينة
 على المقضي عليه الاول اعني الخارج ثم يرثي الخارج المحكوم له
 على التناج لم ينقض الحكم لانه انما جعل ذواليد بالحكم الاول وقد
 انتقض تلك اليد بالحكم الثاني فصار المقضي له التناج صاحبا
 فكان برأيه اولى ويمكن الفرق بين التناج و الملك المطلق
 يستدفع الخالفة تأمل **قول** يستغنى عن برئانه
 في شراء من زيد و ادعي ذواليد شراء من زيد ولم يثبت
 حتى قضى للمدعي ثم المقضي عليه يرثي على الشراء هل يقبل
 ان يقبل لانه لو برهن في الابتداء قبلت بينته فكذا لا يرثيها
 فصار كما لو ادعي التناج و قد مر اقول **ينبغي** ان يكون
 خلافه على **مسئله** الذخير و ينبغي ان لا يقبل على حام و لا العدة

والجامع **قول** الشراج والملك يشقان بالبينه فكذلك التزج بزيادة
الاثبات بالبينه ومنها يكون التزج بالقبض وهذا لا يكون
بالبينه كمانه الخارج وذو البينه الملك المطلق وايضا
قد راجع الشراج لعزل السعي عما روى انه قضى لذو اليد
دونه الخارج لا بالقياس به ينبغي ان لا يلتفت الى بينه
ذو اليد بعد الحكم عليه فقله ان يختلف فيه واما قوله به عن التزج
الحق فغير مسلم مطلقا لانه لما حكم فقد قوى جانبه لا اتصال الحكم به
كحالة الاقوال الضعيفة **قول** اشروني وعما والدينه فضوليها
ذكره الهداية لو ادعى المالك بسبب كذا اشرا من واحد وان احدهما
لا الاطر يقضى للمدعي اذا اتفقا ان الملك لا يتعلق الا بوجهه فاذا
اثبت احدهما تاريجا بحكم به حتى يثبت انها تقدم شرا وغيره ولم يذكر
فيه ان المبيع في يدهما او في يد احدهما او في يد غيرهما هذا
طراف ما ذكره الذخيرة اقول ذكر في الهداية قبيل
تقلده بورقة بالتقريب ما يوافق لما ذكره الذخيرة في الف
ما حمله على الهداية والمراد مما نقله غير ما حمله يعرف بالاعمال

وشووها **قول** قد فهم صاحب الفضولي من عبارة الهداية حيث
قال ولو وقت احديهما ولم يوقت الاخر فهو لصاحب الوقت
ومن دلالة الهداية ايضا حيث قال بخلاف ما امكن البائع
واحد لانهما اتفقا على ان الملك لا يتعلق الا بوجهه فاذا ثبت
احدهما تاريجا بحكم به حتى يثبت انه تقدم شرا وغيره فقد يدل
على بعض الوقت والمدة وايضا قول الهداية فان الذي
اشان كل واحد منهما انه اشترى من هذا العبد معناه من صاحب
ومن قولهما ولو ادعى الشراء من واحد معناه من غير صاحب
وانها خادجان والا لما كان خيار من المشتري بين العبدين
بغير اشتراك وقد مر به صاحب الهداية في الموضعين فلا بد في
التزج به ان المبيع في يدهما او في يد احدهما لا في الغيبه الذي
والهداية واما قول الهداية وان لم يذكر تاريجا مع احدهما قبضه
اولي فمعناه انه في يده لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شرائه فوفق
لما في الذخيرة وهو قول المصنف قبيل نقله بورقة بالتقريب الا انه في يد
والاخر خارج فلا يخفى لغيريهما **قول** وقال على الدين في فضوليها

والفرق في الهدية ولو كان تاريخ احدى المملكتين فهو كما لو وصف بالبيعة
 وبرمنا وارخا واخذ مملكتين والمبيع في يدا احدهما يحكم للاسبغ كذا
 ههنا اذ كل من المملكتين ضمهما في بيعه قوله ذكره المسألة الثانية
 في الهدية حيث قال ان اقام كل واحد منهما بيعة على الشراء
 من آخره ولم يوص في صورة الاثني مسألة الخارج والفرد المذكور
 ثم غير الفروع المطلق منها بل بعينهم في ثلاثة فالفرد المذكور منها قال صاحب
 انما نفي الى ان لا عين في صورة الاثني بخلافها منها **اقول** عيار الهدية
 حيث قال وان اقام كل واحد منهما البيعة على الشراء في آخره وذكرنا
 تاريخا فيهما ولو اختلفا في ثبوت الملك لبايعهما فيصير كأنهما صفرا ثم يغير
 كل واحد كما ذكرنا في قبلي من انه تغير عليه شرط عقدهما فلعل كل
 رغبة في تلك الحكر فيرد وبما ذكرنا المتفق ففهم عما الذي نريد في هذه
 قوله وذكرنا تاريخا في تاريخا واحدا وما ويا ويكون المبيع في يدي ثالث
 غير المدعين بعضي للأسبغ حتى لو كان تاريخ احدى المملكتين اسبغ وان اقام
 لا الاخر يعطى للموتخ اذا كان في يدا احدهما كما لو وصف البيعة
 وارخا وكان تاريخ احدى المملكتين اذ تاريخ احدى دون الاخر يكون الامر

كذلك

كذلك وكذا لو كان المبيع في يدا احدهما وارخ احدى دون الاخر
 يكون للموتخ لا ثبوت الملك لبايعه في الوقت لا لزوجه الاخر
 والحاصل ان مدار الحكم بالانفصال اذا تلقى الملك من رجل واحد
 في التاريخ وكون المبيع خارجا عن يديهما حتى انفق واحدهما
 يكون الحكم على خلافه كما في الارث من اثنين لهما كان في يدهما
 لا يقال لا انفصال ما ذكره الهدية في قوله غير مناج البند وقوله
 بغير كل واحد منهما يندعيان ان يكون المدعيان خارجين لانا
 نقول نعم هذا بشرط كون الحكم بالانفصال بين المدعين لا مطلقا
 كما توهمه المص وعلى هذا ما ذكره المبسوط لا يخالف ما ذكره الهدية
 لان ما في المبسوط جيني على ان المبيع في يدا احدتهما بشرط تاريخ
 وما ذكره الهدية مبني على كون تاريخهما سواء بشرط كونهما خارجين
 ويكون المبيع في يد غير بايعهما حتى لو صفرا ولو عبا يكونان خارجين
 ايضا كما صرح بقوله **اقول** فلا حاجة لاحالة الفرق على الهدية
 والفرق ما ذكره الاستدلال ولو اختلفا في ثبوت الملك
 من اثنين وكل منهما يحتاج الى اثبت الملك لبايعه فكان البايع

حفرا والدار في يدا أحدهما وأدعيهما ملكا مطلقا ويرى ما يحكم للخارج
 ملكا أحدهما فاعمالا وأدعيتهما ملكا مطلقا ويرى ما يحكم للخارج
 إلى اثبات ملك بايعة لنسب ملك ببقاء وتماما وانما يحتاج كل واحد
 منهما إلى اثبات الانتقال إلى نفسه بسبب الشراء **أقول** هذا لا ينفك
 لما ذكره الهداية لأن ما ذكره الاستدلال مبنى على كون الجميع
 في يدهما لأن يدا المشتري يدا البايع معنى بشرط عدم تعرضها
 للشارع وما ذكره الهداية خلافا لما ذكره **أقول** وأقول لو ادعى
 من اثنين دار في أحدهما لا الآخر ينبغي أن يحكم للورث عندنا ^{والخارج}
 عندهما كما اختلفوا في ملك المطلق في دعوى تملك الملك من اثنين
 يقول كل حكم دعوى الملك المطلق كما يعرف من الفرق **أقول** الملك
 ليس مطلق بالنظر إلى المشتري وإن لم يظهر بالنظر إلى البايع
 أو لم يورثا لو أرضا سواء وما أجابه مبنى على ما فهمه وعدم اعتبار
 الشارع مطلقا إذ تملك الملك من اثنين وقد عرفت حاله **أقول**
 وكذا لو برهن الخارج على الملك بسبب موته بسنتين ^{ذو اليد} ويرى
 أنه ملكه مطلقا موثقا بثلاث سنين فهو الخارج أيضا لو كان ^{ضم}

عن بايعة على ما تم فكان حفرا ويرى على مطلق الملك ويرى ذو اليد على
 الملك المطلق فهو الخارج كذا أحدهما أقول على ما قرأه كفاية من أن
 الأسبق أولى من التلق من اثنين ينبغي أن يكون الأسبق أولى
 خصوصا فينبغي أن يكون فيه روايتان **أقول** إن سلم وجود الأولوية
 هناك لا يستلزم وجود ههنا لأن دعوى المطلق في المدعى عليه
 مقورة لا يكون بتبديله فإن جاء البايع فادعى الملك المطلق والشراء
 من ذي اليد فقام البينة على ذلك فيبينة أدلى وإن ادعى ^{الشراء}
 من غيره أو الأثر فيكون خضعا عن تملك الملك منه فلا بد من اشتراك
 في المطلق فيكون بينة أولى على أنه لا يشك على أنه لو شك
 سبق تاريخ أحدهما يحكم للخارج **أقول** لو ادعى الشراء في واحد
 وبرهن الخارج أنه شراه شراء أسبق ولم يورث ذو اليد فهذا
 من الخارج يكفي للسبق أقول على هذا فيما قرأه ^{من أنه لو}
 أنه شراه من زيد منذ سنة ويرى ذو اليد أنه شراه عن بكر
 منذ سنة وكذا ينبغي أن يثبت به السبق ويحكم لذو اليد على
 رواية اعتبار السبق في صورة التلق من اثنين **أقول** لو ادعى ^{الشراء}

من واحد فارخ احدهما لا الآخر فذو التاريخ احق وكذا الوارخا
واحدما سبق فهو للتسبق فلو اعتبر كل من السابق والتاريخ
يكون التاريخ احق في صورة التلقى من واحد بخلاف التلقى
من اثنين حتى يسلك البعض في التاريخ المعين فلا يلزم من
اعتبار فيه اعتبارهما فيها **قول** ان التاريخ وذو اليد لادى
الشرايين واحد ولم يورثا فقالا **احدما** سوس **بشرا** اذ سيع
لغوبه است وبرهن على هذا فتوا الى من **الاف** **ق**
لما ثبت السابق بهذا التدرج في البيع ولا في البيع ما لم يتعدوا
ان غلبه كان في رجبته كذا وعقد الا فلكان في شعبان
تلك السنة ثم قال **سوس** يخنا لم المتعدون كانوا يقولون
السبق يثبت بهذا القدر بلا يثبت ولكن وجدنا في بعض الشروط
انه لا بد من بيان التاريخ ونحن **اذ** **ذلك**
الاصح عندى ان يثبت السابق بهذا القدر اذا الغرض من النظر
الامر للقاء وهذا التدرج كافيه **قول** ما ذكره وليد الحوز ولذا
من لم يجوز يرى رايهم صوابا فكل حزب بما لديهم **فرعون**

فمثل هذا الاعتراض لو كتب علماء الكتب تدبر **قول** عيني في بدئنا
فادعاء رجلان فبرهن كل واحد منهما انه ورث من ابيه فلو لم يورثا او ارثا
سواء فهو بينهما انصافا وان كان تاريخ احدهما اقدم فهو الاقدمهما عند
وهو بينهما عند محمد **ق** واقول لا صوب عندى ان لا يعتبر التاريخ في
دعوى التلقى من اثنين ولم يورث من كل من النقل الملك من جهة **قول**
قد سبق منا القول فيه وهو ان الموت واخذ تحت القضاء لان التدرج
وقع في تقدم الملك فصدرا ولان واحد لا يتعد فيه دون يوم الشراء
فانه يحكم بالتعدد بان فشتى يوما ثم عقدا في يوم آخر بعد تأمل
قول لو كان سنها فبرهننا على الشرايين واحد ولم يورثا او ارثا سواء
فهو بينهما ولو ارث احدهما لا الآخر فالمورث اولى اقول قوله فالمورث
اولى بخالف بما قرره الكافي من ان العينة لو كان بيدهما فهو بينهما
الا اذا ارثا واحد منهما اقدم فهو الاقدمهما **قول** حاصل ما ذكره المصنف
قوله ان تاريخ الاخر ينبغي ان يكون بينهما لاندراج هذا القسم قوله
لو كان العينة في ايديهما فهو بينهما بقرينة الاستثناء فلهذا الاستدلال ينبغي
على ان حكم غير المذكور حكم المذكور وهذا قد مر ان الحكم في المسئلة

بخالف المسئلة المستدل بها بالقرينة فالقرينة اولى لاحتمال عدم حصول
 قوله لو كان في يد مائة المسئلة وان كان في الظاهر عموم النطاق ولا
 يحتاج الى ما ذكرته في الجواب **قوله** لو اجتمع نكاح ومبة او مبيحة
 او صدقة فالنكاح اولى اقوله لو اجتمع نكاح وهبة فيكون
 يعمل بالبينتين لو استويا بان يكون منكوبة لدا ومبة للآخر
 بان يجازى المنيعة فينبغي ان لا يبطل منه الهبة هذا عندك
 المومن وحمله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن
 مع النكاح **اقول** ان ادعى كل من الموهوب والمصدق به حل النكاح
 بهما في البضعة بعد القبض وعدى النكاح يدعى حل النكاح فيهما مطلقا
 فالظاهر ان ادعى النكاح اولى لانه يدعيها بغير ممانعة
 فيكون كالشراء والهبة ومدة الدعوى لا يكون من المصلحة لان تفرقه
 في الرهن لا كونه يحتمل ان المراد من هذه الاشياء ذكر سبب الملك
 والمدعى من النكاح المراد لانه سبب تملكه ما ذكره في هذا الكلام
 مما انه وان كان بيد مائة مبيحة لكونها قابضة للقسم في الجميع
 على هذا التقدير في يظهر قوة سبب المهر على غيره كما صرح في الوقاية

في الاحتجاج الى ما سكته المصنف **قوله** والقصود في الهبة ان يقضى بينهما
 احتمال القسم اولا اذا التزم الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة ^{الصدقة}
 كذا في الذخير اقوله النكاح من جهة الصور المذكورة فلا يستقيم ايضا
 لانه لا يقبل القسم **اقول** لو كانت المهر وسبب الملك يكون النكاح سببا
 للمهر فيكون قابلا للقسم **قوله** لو شهد اشع تسليم الهبة ^{الصدقة}
 اشهد عليك اقرار الباي او على معاينة البيع والتسليم والحكم
 يختلف فان الشهاة بالبيع شهاة بالملك للبايع والشهاة على
 اقرار الباي ليست شهاة بملك الباي اقوله الشهاة على المتعاينة
 قد يكون في غير ملك الباي بان يبيع وكالة فلا يستقيم جعل الشهاة
 على معاينة البيع شهاة بالملك للبايع **علا لاقول** **اقول**
 ان قرع الوكيل ببيع بطريق الوكالة يكون يد الموكل شهاة
 بمعاينة البيع شهاة بالملك للموكل فيفيد الملك للمشتري فيحكم
 عليه باقامة المشتري البينة بعد انكار البيع ^{المقصود}
 من الشهاة بملك الباي لان البيع مشتمل على ايجاب القبول
 فالشهاة بالبيع شهاة لهما خلافا لشهاة اقرار الباي

بالبيع فانه لا يغير الملك بدون قصد من المشتري به وان لم يصرح
 الوكالة بالبيع فالشهادة بالمعينة شهادته بملكه الا ان يقر بالوكالة
 فيحتاج الى التصديق او يقيم عليه بينة ان الملك لغيره وبالحكم هذا
 بحسب الظاهر في جميع حقوق المالك في البيع عليه فيكون حكم الحاكم
 بهذا الاعتبار وان عرض عليه شي آخر فامر آخر قال في المحيط اليد
 المنقول ثبت باقرار المدعي عليه فبرص الحكم على الحق باليد بملك
المقتضى في الاستدلال قوله ولو كنت
 في السجل فشهدوا على موافق الدعوى لا يغني بصحة المحضر وكذا لو كنت
 كذلك في كتاب الغاف الى الغاف لا يقبل الكتاب ومكذاه المحيط
 لو كتب وشهدوا على وفق الدعوى لا يصح لولا الشهادة على وفق
 الدعوى ان يدعيه الشاهدان لنفسه كما يدعي المدعي لنفسه قول
 الغرض بالوقوف فانما بينت الشهادة عما ادعاه لثبت المدعي
 لا ما ذكر فينبغي ان يصح كقولهم شهدوا على وفق الدعوى بناء على
 المتعارف لانه الغرض معلوم عرفا ولا اشتباه ولا في **القول**
 الغرض من السجل وقت الحاجة فاذا طرأ فيه بالاقتضاء المدعي

وقت الحاجة يزداد الحاكم في العمل به خوفا من المرد وفينوت المقصود
 منه سيما اذا حال الغاف احد الحائسين في دعائه بغيره ان يقر بالملك لا واجب
 ان يعلق الطلب ويضع الكتاب ابتداء **قوله** كتب شهادته نسخة
 ومما اتيان وقد اختلفت المدة في النسخة فقالا ما يجهل كواهي مي
 مي ومعهم كوي اندر بن نسخ فانه بر سر مدعي را بر سر مدعي عليه تقبل ولو قال
 ما يجهل كواهي مي ومعهم كوي اندر بن نسخ است لا يكتفي بهذا القدر بل
 الى المدعي والمدعي عليه اقول لو كانا هذا كورين في النسخ مع كور
 الصحة ينبغي ان يكتفي بذلك القدر اذا اشار اليهما مذكورة في النسخة
 فقولهما ما يجهل كواهي مي ومعهم كوي اندر بن نسخ است بغير الشارة
 اليهما فهذا القدر يكتفي **اقول** في ظاهر هذه النسخة لا يلزم ان يكون
 مكتوبا شرعيا حتى يتراعى فيه شرار يدعي الشهادة ولو سلم ذلك
 فكتب فيه شهد الشاهدان المدعي فلان فلان غيب الدعوى لولا
 بان لهذا الرجل المدعي فلان بن فلان على ذمة هذا الرجل المدعي فلان
 ولان كذا اقرا المکتوب عند **المدعي** ما يجهل كواهي مي ومعهم
 اندر بن نسخ است والظاهر ان الشارة المكتوبة فيها غير الاشارة

في الملقوط فلا يمكن التعبير عن احدنا بالآخر لان هذا عبارة الكاتب على
 طريق الغيبة لا على طريق التكلم بخلاف غير الاشارة فانه يمكن التعبير
 بالحكاية بامثاله ولشجابه **قول** ونسب التعريف ذكر ثلثة اشياء على
 هذا هو ذكر لقبه واسمه واسم ابيه قيل يعني والصلح انه لا يمكن اقول ان
 التعريف لا تكثير الخوف فينبغي ان يكون ذكر ما يحصل التعريف **قول**
 لو ذكر لقبه هل يقوم ذكر مقام ذكر جده ويحصل منه ما يحصل من
 والصلح انه لا يقوم ذكره مقام ذكر الجد ولا يحصل منه ما يحصل منه
 من التعريف فلا يحصل التعريف المقصود كما يقوم ذكر الصناعة
 مقام الجد ويحصل منه ذكر التعريف المقصود منه **قول** ويجب على
 بيان جه قيام مقام حصول التعريف الكلمة منه كما يحصل من
 ذكر الجد واما قوله الغرض التعريف فما لا يشفي العليل تأمل
قول المدينة والقرية والكورة ليست سبب للتعريف ولا تقع الموقوف
 بالاضافة اليها اقول **سبب** نظر لانه قد يقع المعرفة بالاضافة
 الى المدينة لا بالاسم والنسب بان كان يعرف الغريب بمدينة لا بنسبه
 مثلا يعرف بالسمرقندي والحاصل ان المعقب هو حصول المعرفة

وارتقاء الالباس باي شيء كان **قول** المصنف العامة لا يغير تخصيصا
 شخصيا وتعيينا شخصيا مساويا للشخص المعروف وهو المرامى وذكر اسم
 ونسبه وما ذكر ان الغريب يعرف بمدينة كالسمرقندي مثلا فهو محرم
 لان ذلك لا يغير من حيث انه نسبة الى مدينة بل من حيث انه علم ولقب لغلبة
 استعماله عند قوم حتى لو لم يذكر اسمه ونسبه لا يغير التعريف عند غير هذا القوم
 فلم يكن المعرفة الحاصلة منه لازمة عند العالم بالنسبة مطلقا وهو المقصود **قول**
 سبب العلم باسمها ونسبها وهي حاضرة فقال **العلم**
 للشيء هو مل يعرفون المدعى عليها فقل لو الا لا يقبل شهادتهم على
 المسماة ولو قالوا تحملنا الشهادة على امرأة اسمها كذا او كذا
 لانهم ان هذه المرأة مدعى هي فكلام لا سمعت شهادتهم على المسماة
 فكان على المدعى اقامة البينة ان مدعى بخلاف الاول اذا اقر
 بالجهالة فبطلت شهادتهم اقول قد اقروا ان كذا بالجهالة ايضا
 فبهذا القدر لا يحصل الفرق ويمكن الفرق بان يحمل الاول على الشهادة
 اصله والثاني على الشهادة على الشهادة فيتم اجماعا **العلم**
 لانه الاول **قول** للجهالة في التنازع طارئة لان حمل الشهادة بدو معرفة **العلم**

غير ممكن فلم يثبت كجوزة الطائر ولا كجوزة الابل كاشيوع الطائر
 في الهبة بخلاف الاول فاما قالوا لا فقد اقر والابو فيها مطلقا على ما هو المتبادر
 فهذا فرق واضح بينهم منه لا ما ذكره المصنفان لا بينهم من العبد **قوله** لو
 اراد الرجل ان يعرف المرأة التي يريد ان يتهد عليها اولها بوجاه او بامر
 من الامور ينبغي ان يدل عليها ومعاها جماعة من النساء ممن يثق بهن
 وذكر الرجل فيسألن من فلانة فلانة فان قلن نعم تركها
 اياها ثم نظر اليها فخصت لغوى فيصنع مثله ذكر كذا كبره عليها مرارا ثم
 اوثنته فاذا وقع موافقة قلبه بقولها ورجل من امكنه يستهد
 عليها اقول المعتبر حصول المعرفة فيسفي ان يحل له الشهادة اذا حصل
 له المعرفة ولو في المرة الاولى **اقول** ما ذكره ادب القضاء الذي هو
 الاجب الاول لاسرط الحل والجواز فالاحسن ان يدعى الشهادة ما يبرح
 لان شرط اعلية شرط اعليتها يدل عليه قوله سفي ان يدخل الح
 وقوله فيما بعد وفيه تعريف الولد يكفي كلمة المذكي والمترجم والاثنان
 احوط ومما خذ قوله المصنف هذا احوط لتقطع الاحتمال والاشتباه **البع**
 عن ورود النسبان بعد تحلل الشهادة كمالا يفسد صح الشهادة عليه

نسوق

لعمري

يعتمد عليه **قوله** جرى بينهما سح او عقد آخر واشهد عليه جماعة بل
 بشرط كتابة معرفة الشهود المتعاقدين بوجاهها واسمها **قوله**
 قالوا ابو زيد لا يكتبان ذلك وفيهما من يحبان لا يكتبون الا حياط
 قال صاحب المحيط وعند المتعاقدين لو موافقة عند الناس لا حاجة
 الى كتابة ذلك ولو كانا غير معروفين فلا بد من معرفته بوجه يمكن
 الشهادة عليه وعند عيبة او مودة يحتاج الى الشهادة باسمه ونسبه
 فلا بد من معرفة اسمه ونسبه اقول القابل ان يقول لزم من توريث
 ان المعرفة بالوجاه او بالنسب لا بد منها لاداء الشهادة وهو غير مطلوب
 ولا يلزم منه ان بشرط كتابة المعرفة وهو المطلوب ويمكن ان يقال
 بان يحل كلامه على كتاب بجله بلا اعانة بينه ككتاب القاضي
 فلا بد من البيعة بالبلغ الوجوه لتقطع الاعتقال الفاسد فيشرط
 ان يكتب فيه ما يحتاج اليه لاداء الشهادة فلم يزم ان يشترط كتابة
 المعرفة في كل كتاب القاضي وهو المخط ولكن ظاهر كلام الاطلاق في كل
 من الاشكال **قوله** الغرض شرط المعرفة بالمعاقدين وجها واما
 ونسب المعرفة بهما وقت اداء الشهادة لانها لا تشهد جماعة

لعمري

اعتمادا عليهم وتكملوا فوجب عليهم ان يخرجوا عن عهدنا فاذا
 كتبوا ما يحتاجون اليه من مواعيد من عهدتهم لقطع الاحتمال
 والاشتباه احتياكا لفساد عليهم عاقبة الامر فاذا لم يكتبوا ما ذكر
 تحتنا ان تغيب الحفوضات عن ضوابطهم فلا يخرجوا عما وجبت عليهم
 فيكونوا سببا لفساد حقوق الناس فلا يحتاج الى ما يتكلف
 به المص على ان ما ذكره في كتاب القاض امر بعد ما تم شرائطها في الشرع
 على التوجه لاعمالنا حدين **قوله** وطريق علم الشهور بالنسب
 يستمد عندهم جماعة لا يتصور تواترهم على الكذب عندنا ^{ونفسها}
 شهادة الرجلين كافية سائر الحقوق اقول كسبل للفقهاء العلم
 بالنسب شهادة عدلين وسعي ان كسبل للشهور ايضا **اقول**
 القياس بان كون شهادة رجلين كافيا لا يحكم لانه خبر محتمل
 للصدوق والكذب المحتمل لا يكون حجة مازنه لكننا تركنا القياس
 بالنسب لانه امر الحكام بالعمل بالشهادة والنقض مخالف للقياس
 تخفف بحدود فلا يقاس عليه غيري والتعريف غير الشاهد
 ولهذا يصح تعريفه من لا يصح شهادته كما سبق ولهذا شرطوا

بأن لا يشهدوا
 بغير العلم واليقين
 بغير الشهادة

التواتر فيه **قوله** ولو طعنوا في افضال جماعة شرطوا بوجه
 ينبغي ان يشهدوا على شهادتهما عدد الاطرين على النسب حتى لو اقاموا
 الى اداء الشهادة شهدوا على شهادتهما على النسب وعلى ما
 ذكره الكتاب بما استمدوا عليه اقول **قوله** لان كثرة النزاع لا يعتبر
 مع كون الاصل عدلين لان صدور الفرج وان كثرت خضوع الاصل وكان العدلين
 شهدا فقط فلا يوجد شرط علم الشهور بالنسب عندنا **قوله**
 معونة جماعة بالنسب حتى شرط عندنا حاصلة من الامر مهنت لان
 حقوق الخراج في افضال الجماعة لانه حصول عليهم الموصوف في نفس الامر
 على ما هو الظاهر من عبادته فاذا طعنوا في افضالهم وشهدوا
 عدولا وشهدوا على شهادتهما وقت التحمل اذ وقت الاداء
 بدو استنادهم ومهم على اشد ما كانا قانما مقام غير الجماعة
 ولهذا يجوز اجتماعهم مع الاصلين كما قرى به فبهذا الاعتبار وجب
 شرط علم الشهور عن عدلين **قوله** واكتفى بالجمع والظاهر انهم
 اؤشدهم بالنسب فغير شهادتهم عند الاداء كما سار النسب حتى لو

فسوا بطلت شهادتهم وان اوهم عبارة المصنف خلاف ذلك تأمل
القضية في التناقص قوله الاستعانة والاستبداد
والاستيلاء به من المدي عليه او من غير وكذا الشراء والمساومة وكذا التهمة
ومالكه من الاجارة وغيرها بمعنى صاحبها من دعوى الملك لنفسه ولغيره
اقول كون مدعي الاستيلاء اقرار بعدم الملك للبشر ظاهر واما كونها اقرار
بالملك لذى اليد فغيره روايتان كما سيأتي في اول المطوعة الفصل والظاهر
عندي ان محذور ذلك ليس باقرار لذى اليد او قد يفعل ذلك مع وكيل المالك
فلا يكون اقرارا بالملك لذى اليد فلا بد ان يميز بالقرائن فجعل اقرارا
بموضع دون موضع كسبب القرائن فعلى هذا ينبغي ان يصح دعواه
لغيره في بعض المواضع لانه بعضها **اقول** عدم الدعوى محذور مثل
مدعي الاستيلاء على قول من قال انه اقرار للملك لذى اليد الذي هو المالك
ما ذكره الفقهاء من الظاهر وكذا على قول من قال انه ليس باقرار للملك
لذى اليد لكن الوكيل ساوم او استبد به من ذى اليد بعد الوكالة
اذ حرج الوكيل والموكل عن الخصومة فلا يصح الدعوى عنها بعد ذلك
واما الفاساوم او استبداء قبل الوكالة في بئر من المدي عليه ساوم

حرج عن الخصومة ايضا ويكون محذورا عن الوكالة ويصح الدعوى
عن الموكل منذ اكمل مصرحة في الكتب واما غير ذلك الاستعانة والاستبداد
وغيرهما ما يثبت بهما فالظاهر من السابق والسياق انها مشرورة
في مدعي الاحكام فلا بد ان يكون مدعي الدعوى ولولا عند المحجته
ولعل الدليل فيها التناقض اذ اسام او استجار لغيره ثم ادعى
الملك لنفسه او لغيره لانه اقرب للاستيلاء لغيره ان لا يمكن له ان
ادعى بعد ذلك لنفسه يكون تناقضا او على الامر اسام لغيره
ثم ادعى الملك لغيره آخر فعلى قول من قال انه اقرار انه ملك لذى اليد
لا شبهة في عدم جوازها واعلى قول من قال انه اقرار بان لا ملك له
فالظاهر انه لا يجوز ايضا الرجوع عليه محذور متناقض بالمرأى اليه
لا احتمال قوله اقرار على انه حكم لذى اليد على ما ذهب اليه البعض
بخلاف مخرج الاقرار بان لا ملك له لعدم الاحتمال فكيف من يثبت محجته
ولا يثبت ضمنها كما هو المشهور وعلى انه لو قال ذى اليد ائسره لي
عند وجود النفاذ يكون للمدعي ظني قول المستعير اقرارا
ملك لذى اليد واما ما ذكره بعضنا فانه من المقتضى ان يستأجر

ثم برى أن الالة الصغرى قبل قال القاضى هذه على الرواية
التي جعل الاستعانة ونحو اقرار ابيهم الملك المدعى
وعدم كونه ملكا لغيرة وجاز ان ينوب عن الغير واما على
الرواية التي يكون اقرار ابيه ملكا للمطوب منه لا يسمع
الدعوى لغيرة كما لا يسمع لنفسه فعلى هذا
يجوز التفرقة بين الولي الاب والوكيل لانه لا يسمع مال
الصغير من نفسه جوع الحقوق الى الصغرى عند البلوغ ويجوز
ان يكون في الصغرى خصوصية بحوزة ليست بأكبر فلا يلزم من كون
فيه حوان في الوكالة مطلقا ويعلم منه اذا اقربين لغيرة لا ملك
ان يدعي لنفسه ولغيره لان الاقرار في هذه الاشياء ضمنى الصغرى
اذا كان مانعا فالصغرى يكون اولى للمنع واما ما ذكره المحققين
قوله فالظاهر عندي ان يجوز ذلك ليس باقرار له اليد
اذا قد يفعل ذلك مع وكيل المالك ان علم انه وكيل للغير كوكيل
يد المالك بلا شبهة وان لم يعلم ذلك فالظاهر ان حكمه حكم المالك فلا
يجوز دعواه لغيرة بناء على هذا تأمل **قوله** ولو ادعى المتوفى فبرئ

المدعى عليه انكر استبعته منى وتوهم انه ملك منسب لا يصح
مذا الدفع لان اقرار المتوفى على هذا الوقف لا يصح اقول كما لا يخفى لا اقرار
على الوقف لا يصح الاقرار على الغيرة فينفى ان يتم احكاما والصالح عندي ان يبطل
دعواه ما لا الاقرار يصح في صحتها وان لم يصح في حق غيرها وكانا مبطلين
في دعواها بغيرهما فلا يسمع ثم لو ادعاه موكلا يصح لان وكيله اقر في غير محل
القاضى اقول عاذا ذكر حاضره من كلام الجلالى مخا ان **حيث** قال ادعى من لا
بانه وقف على كذا او برى عليه ويرى المطوب منه انه اقر ملك المدعى عليه
لا يندفع لعدم نفاذ اقرار المتوفى على الوقف على ما ذكره جلال الدين
يندفع والتوفيق واضح وذلك بان يحمل كلام جلال الدين على اقراره هذا
من الخصومة كما لو اقر عند الحاكم عيانا وكلامه الرضا رى على ان غير هذا
المحتوى بملك اثبات الوصية ولي المصطفى كالموكيل حتى ينفذ على
الموقوف **عليهم** كما ذكره البرازى فظهر منه ان المراد من كلام الرضا
غير حامل المصطفى بمعنى ممتنا شئ وموان ما نقله المصطفى من الرضا رى مخا
الموكول من عدم حوجه من الخصومة من غير شرط ان اقراره عليه لا يجوز
مخالفة ما ذكره اولاد علماء التوفيق لما ذكره انه يجوز للوكيل ان يصح **دعواه**

لغيره بعد ما استبانه لنفسه قوله اقره غير محمول بالقضاء
 الظاهر لافرق بين اقراره بعد الوكالة وبين اقراره بعد الوكالة
 وبين اقراره في محال القضاء وان اقره مع الفرق عبارة **قوله**
 ولو ادعى دارا فبره في اليد ان المدعى اقر قبل دعواه ان ليس
 او قال ان ما كان في يده بطل بسنة المدعى اقول هذا لو ادعى بالزمن قبل
 الحكم اما لو ادعى بعد الحكم فيه او نحوه لسفي ان لا يندفع المدعى على ما نأه
 في او اقره الفصل **قوله** ولو ادعى فبره على ان هذا قبل الحكم
 ولو سلم فعلى ما ذكره الرضا يصح الدفع بعد الحكم متى لم
 ير من **قوله** او حكم له ثم بر من خصه المدعى اقر قبل الحكم
 ليس به حتى يطل الحكم فادع قوله المحض ينبغي ان لا يدفع من غير ذكر
 من اسباب الترجيح في الروايتين **قوله** وفي دعوى الدار لو قال ذو اليد
 قد كان اقر قبل دعواه ان لا حق له في الدار او ليس في الدار او قوله
 يكن منها احد بر عليه لا يمنع من الدعوى اقول ينبغي ان لا يفرق
 بين قوله ان ليس وبين قوله ليس في وفيه وفيه فينبغي
 ان يتحداهما ولم يجعل كذلك فصار **قوله** جوازه ليس

او كان في يده بطل بسنة المدعى وهو مستأنف لبطان دعواه سواء
 كان عند منازع او لا كلام فافهم وجعل قوله ان لا حق له او
 ليس به لا يمنع من الدعوى اذ لم يكن احد يدعيه في كلام رشيد الدين
 فاذا وجد الروايتان تحمل كل منهما على الاخرى فيجب حمل المطلق
 على المقيد يعني كل كلام فافهم على وجود المنازع فاقرار اذ كان
 احد يدعيه وقد مر في ما ذكره للتأبيد ان الناحية اذا لم يكن هناك
 احد يدعيه فهذا لا يجدى نفعاً والتوجيه ما ذكرناه وقوله فعلى هذا
 يستوى المدعى وذو اليد انه لا يصح نفي الملك عنه عدم المنازع بل
 ان اقرار المدعى بالملك عند وجود المنازع في رواية وليس كذلك
 اذ لم يوجد في الرواية واحدة تأمل **قوله** ولو قال ذو اليد ليس
 لي او ليس ملكي او لا حق لي فيه او ما كان لي او نحو ولاعتنا في عدم
 احد فعلى ذو اليد ملوكي فالقول والتناقض لم ينعش لان اقرار
 هذا لم يثبت صراحة اذ الاقرار للمجهول والتناقض فاما عندنا
 تضمن ابطال حق لاهل لو كان ذي اليد منازع فيه قوله وذكره
 اقرار بالملك له في رواية لانه رواية لكن القاض يسأل في اليد

والآخ

لا رواية

فلو قرره امر بتسليمه اليه ولو انكر به من المدعى ولو اقر ما ذكرناه غير
ذو اليد ذكره في الذي الشخص ان قوله ليس او ما كان في
يمنع من الدعوى بعده للتناقض وانما لم يمنع في اليد على ما
لقيام اليد اقول — فاقدمه في اقرار ذي اليد من الاقرار
للجهم باطل والتناقض انما يمنع ان ينادى في اقرار المدعي
ايضا فينبغي ان يتي احكاما والظاهر ان في اقرار المدعي ظاهرا فيض
ما عدا كلام الرعية الذي حيث قال اقراءه لا يمكن فيه ثم اعادة
لنفسه قبله ولو اقر انه يمكن فلان ثم اعادة لا يقبل لانه يبطل به
ملك الغية خلاف الاول **اقول** الفرق بين اقرار ذي اليد وبين اقرار المدعي
الظاهر بين لان اقرار المدعي وان كان مطلقا ظاهر اكن معينا
بقدره وجوه المقربين في يد شخص معين فكاه قال ليس هذا الى ملك
لذي اليد كلا واقرار ذي اليد فانه عام يستأوى فيه جميعا الى الذي
فلا يمكن التراجع لا بقرينة الحال ولا بقرينة المقال منكم اقرار المدعي
المطلق ولا يبطله صحة الهد ولا يتوجه عليه ما ذكره الحق واما ما ذكر
من كلام رشيد الدين فحيثما ان يصدر هذا من ذي اليد ايضا يد

كحق عماد الدين هذا البحث عقبيه واما قول الحق فيما بعده وكذا
لو اقر ذي اليد قبل التفرغ قبل ان لغو نظر الى جهالة المقره والتمتع
ليكون قرينه لتعقيب المقره وقيل هو اقرار به لذى اليد فالظاهر ان
هذا كلام نفسه اخذ مما نقله سابقا يد عليه آخر كلامه هذا ما ورد
على العالم المضيق لا يوجد الا خلافا صريحاً في الدعوى كما يروى
كلامه **قوله** قال لا يبينه في ثم يبرهن من قبله في رواية واول
المدعى عليه لا دفع الى ثم ان دفع قبله على تاتيه الروايتين
وقيل لا يصح دفعه وفاقا او معناه ليس معنى دعوى الدفع
ومن قال لا دعوى في قبله فلان ثم ادعى لا يسمع كذا معنا وكذا
اصوب اذ الدفع يحصل بالبينه على الدفع لا بدعوى الدفع فتعلم
لا دفع الى بمنزلة قوله لا يبينه الى اقول الظاهر ان قوله لا دفع الى
يريد به ليس في الدفع فينبغي ان يسمع دعواه لو كان
ما ينفي والا فلا كما اقرانه فن ثم ادعى الحرية **اقول** يجب
على الحق بيان حكم قوله ليس في الدفع ثم يبرهن عليه قوله
لا دفع الى وقوله سعى الى يومه انه لم يجد المسألة بعينها وقوله كما

لو اقرعته ان قن اى ليس من هذا القبيل وهو ظاهر والله اعلم ان الدفع
بعد بيينة المدعى مشتمل على الدعوى والبيينة الا ان على الدفع وسببه
العرب البيينة فحاج عليها او كما قال اقرانه فكنت قد رايتك الشراء
بل انما ربح قبل لامكان الوفاء بان يشتره بعد اقراره ثم يبرئ على شرائه
منه بل انما ربح جاز ولو اقرانه لا يصح لي فكنت حينئذ يبرئ على شرائه
فلو شهد انه شره بعد اقراره قبل والا فلا وكذا لو اقرانه كان له الحق
في ثم يبرئ ان شره منه فلو شهد بشرائه بعد اقراره جاز والا فلا
اقول في قوله بان قوله لا يصح لي العموم البراء فلا يكون له حق الشراء
ولا الغنى الا اذا بين انه ملكه بعد اقراره وفيه نظر اذا ابتاعه في غير
من امكان التوفيق وان البيينة على المذهب **اقول** لما اقرانه ثم
قال لا يصح لي فيه ففهم مع ما قال قبله ما يدل على العموم فلا يبرئ فاني
راية والا يكون صواب الاطباي نخته واذا افاد العموم لم يعجز بالاحتمال
وقد احتج الى صريح الدعوى سواء قوتى من الاحتمال فانفقه الفرق بين
المستلزمين **قوله** قدم بلىة وسماية دارا قبل له هذا دار ابكيات
قد كره يدانها كفا دعاه استا بر وقالي ما كنت اعلم بل لا سيما للتشخص

اقول في ان سيع فيه في امثاله اذا التناقض انما منع لوم يوفى
او لم يكن توفيقه واما لو اوفى فيسبغ ان يسبغ اذا التناقض في حقيقة
اما لو امكن توفيقه ولكن لم يوفى ففقد اختلاف **اقول** ما ذكره كبر
في المنيه ومنقول من العيون ومذكورة البرازي ايضا حيث نقلت منه
قدم بلىة واشترى او استاجر وادان له عاه قابلا بانه دارا بيه
مات وترك ميراثا وكان لم يعرف وقت الانقضاء لا يقبل والتفكير
اصح وسياتي دليله وهو ما ذكره المصنف في هذا المقام وفيه الدفعية
قيل لا يقبل في المسألة عبارة المحقق دلالة على عدم الاطلاق
بما ذكره البرازي والذريعة وفيه بعد **قوله** بسخي البناء والولة
بالحقاق الدار والامة وكذا بسخي السبح والنمى والزرع بالحقاق
الارض ولا يتقبل بيينة المقتضي عليه ان البناء والسبح والزرع
والدار **اقول** في ما ذكره في الدفع بعد الحكم لا يسبغ وكذا الوادعي
بقول الحكم لا يقبل بيينة لانه بيينة ذي اليد مع الحكم **اقول** ما ذكره
المدعى عليه بهما لا يكون دفعا سرا وكان قبل الحكم او بعده لان الدفع
انما يكون بسببه وهو دعوى فاعلم المدعى ببناء لما دعاه كالاقرار بملك
المدعى عليه

او ادعى فعلا يستقل فاعلم كالاعتق والطلاق وغيرهما ولا يعلم به
 من يدعي الدفيع قبل الحكم او بعده واقام البينة عليه واما ما ذكر
 من ان البناء لم يذكره السهام في ادعى فبني على ان ذكر الرار مال يفتي
 ذكر البناء او يستلزم ليدل على التناقض او لا بدعوى البناء بعد البناء
 الدار المدعى او باقرار المدعى عليه بالدار **قوله** ادعى نفسه ثم حكاه لا يسمع
 نفسه انه لا يحكم له في كل فيصير حينا قضا بدعوى كل بخلافه وفي ادعى
 ثلثة ثم ثلثه سماع ولو ادعى ثلثة وقال لاحق في فيما ودا ثلثة ثم لو ادعى
 ثلثه لا يسمع للثلاث قضى **قوله** بين مثلي النصف والثلث
 فيسبغ ان يحضر على الروايتين **قوله** اختلفا في الروايتين مسطحة
 حيث قال ادعى ربح دار فلان يدعي ثلثها وادعى نصفها
 فله ان يدعى بغيره **قوله** كلفا وموعى وقال سر لا يسمع وعالية
 المصطفى يقول مثل هذا التمس على التوار وان وجدنا **قوله** كونهما
 باقرار المدعى انه لا يسمع ولم يذكره عليه وفروا ليدعوا له وعينه فلان
 لم يذكره محمده ويجب ان يندفع الخصومة لقيست وصول الى ذي اليد
 من فلان فظهر باقرار المدعى ان خصومة كانت مع فلان وبعده

لو حوّل

لو حوّل ملك الرقبة الى ذي اليد حوّل اليه الخصومة والا فلا **قوله**
 كذا ذكره في فصوله عما ذكره في ذكر الاستروشنى المسببة كذا ذكره
 انه لم يذكره لم يذكره محمده ولم يجعله بالتقليد المذكور بل علة
 اخرى وذكر فيها لم يذكره محمده وهي لو شهدوا باقرار المدعى انه لا
 الا ان ذي اليد لم يقل او وعينه فلا لم يذكره محمده ويجب ان يندفع الخصومة
 كذا ذكره الاستروشنى وعلة عامر حى انه ثبت وصول الى ذي اليد
 من فلان وفي مكر منها نظر لانها ذكر انه ظهر باقرار المدعى ان خصومة
 كانت مع فلان وليس كذلك لانه ظهر بهذا الاقرار انه لا خصومة له
 مع فلان ايضا لانه اقرب **قوله** ان المسيلنى المذكور بين فيها
 يستدركها في ثبوت وصول اليه من المدعى بالنظر الى المدعى عليه
 حتى يكون فحاشه ولا يبرأ من يدعيه باو وعينه فلان والا لم يكن خفا
 لعدم قبول السهام بدونهما مثل هذه الصورة ولما قوله
 ظهر بهذا الاقرار انه لا خصومة له مع فلان ايضا لانه اقرب لانه ان اراد
 ان المقر به لم يدعوا الدعوى منه واعلى البينة ثانيا فهو بالاطلاق
 حتى جاء العلة وكذب اقرار المدعى ولم يتم البينة عليه ثانيا او دفع المدعى

عن دعوى الاقرار دفعا سريعا ان صدق اقراره لا يغير من الاقرار وان
 اراد دفع الخصومة عن الموضع وهو المقصود بهذا فهو مسلم له الآن
 حتى ياتي فلان فهو مسلم لكن لا يارم منه ان لا خصومة بينهما وطلق **قوله**
 لهى شراؤه من ذى اليد ونقد منه فبرئ ذى اليد ووجه
 فلان لا يندفع لانه ادعى على ذى اليد وهو هو بئس تسليم المبيع
 اخبر فيه تسليم لان الفعل هو التسليم لا وهو ولكن مثله محتمل في
 عباراتهم وايضا ينبغي ان يكون مرادهم بالفعل غير التسليم والى ان
 ان يكون خضما لورثته على الورثة في دعوى الملك المطلق لا يدعى
 عليه التسليم **قوله** المراد من الفعل الوجوب وان كان لغير انسيا
 الا انه امر حاشى بعد ما لم يكن فيجب به على البايع بعد قبض الثمن
 التسليم في الحارز ويجوز دعوى عليه لا بوجوب كونه خضما كما لو ادعى
 ملكا مطلقا وادعى المدعى عليه الوجوب فلهذا قالوا لا يدعى على
 ذى اليد وجوب تسليم المبيع دون التسليم **قوله** ولو ادعى انه شراؤه
 من ذى اليد وقبضه او ادعى الملك مطلقا فصدقه ذى اليد ثم
 برئ منه وهو بئس فلان يندفع الخصومة **قوله**

منه استقيم في الملك المطلق لانه الشراء لانه لو ادعى عليه فعلا
 لو انك ذى اليد وبرئى عليه المدعى بوجوب ذى اليد بتسليم المبيع
 ولا يندفع خصومة ولو برئى على الابداع كما مر فينبغي ان يكون
 كذلك اذا اقر به ذى اليد بالطريق الاولى لان اقراره اظهر
 في صحة من البيعة فلا يستقيم الا عند من يجعل الشراء مع القبض
 ملكا مطلقا **قوله** المدعى عليه لما صدق المدعى في شراؤه وقبضه
 منه لم يكن البيعة تايثر فبقي في يده بلا حرج وكانه قال بعثت منك
 وسلمت اليك وقبضته مني لكن وصل اليك من يد فلان الذي
 او عينه فعلى هذا اظهر انه يندفع عنه الخصومة بلا قول
 ان الشراء مع القبض ملكا مطلقا **قوله** ولو قال ذى اليد انه
 للمدعى الا انه او عينه فلا يندفع الخصومة لورثته والا فلا
 قال رتبة الدين يندفع الخصومة اذا صدقه كذا ذكره الشارح
قوله فعلى الطلاق يقتضى ان لا يندفع ولو برئى على الابداع
 وفي **قوله** يندفع الخصومة ايضا او اصدق
 المقتضى المدعى الابداع لانه برئى عليه فلا يارم ما ذكره المحقق

وفي بعض النسخ لا ينرفع المضموم وهو سهو من قلم النسخ
 وذكره المصنف في البرازي على وجه التفسير وقال لا ادعى دارا على
 ذي اليد فاقربها ذو اليد للمدعى ثم قال بعد ذلك كانت لفلا او غيرها
 عندي ان يبرهن على الابداع فيدفع بدلا بالاقوال للمدعى ثم يبرهن على الابداع
 او عكس ان لم يبرهن على الابداع انجب دعوى الابداع له بالتسليم
 الى المدعى فان حضر الغائب صدقة الابداع منه لا ينزع من يده ويقال
 له يبرهن على كونه كذلك ان بداء بالابداع ثم يبرهن بالاقوال للمدعى بوجوب التسليم
 الى المدعى ايضا ولو لم يبرهن على الابداع ولكن الى كنه علم انه ووجه عنده
 او اقر المدعى بذلك فلا مضموم بينهما حتى يحضر الغائب **قوله** وروى
 ابن سماء عن محمد بن ابي القاسم لا يفتى بحاله وقرينة الفصل الاول
 اقول سفي ان يعني به غير كنه القاسم معنى ظاهره اكثر قصاة
 زماننا اصحاب الشافعي ورايت في بعض المصنفين انه قال قاض
 عدل عالم حكمت على هذا بالزعم او بالقطع او بالفرق ففصل
 وسعدان يفعل الا عند حاكم **قوله** في قول ومحمد بن رواية
 يعني **قوله** المصنف اصحاب فيما خلا وسمي في هذا الزمان فان المداراة

مع المذور سبب مدعوه ويقولون نافتى نفس **قوله** ولو
 ادعى المدعى عليه وديعه ولم يبرهن فطلب المدعى عينه ان زيد او دعه
 يحلفه القاسم بالله لتداعيه ويحلف على البينات لا على العلم ولو على قول
 الغير لان تمام به وهو قول القبول ولو طلب المدعى عليه على المدعى
 يحلف على العلم لانه يبرهن على فعل الغير ولا يتعين به شيء اقول
 الظاهر انه لا وجه لتحليف ذي اليد على الابداع فاني غايته ان يصير
 بنكود وذكرا صاد قبل تحليفه لانه لما لم يبرهن على الابداع صار
 حلفا **قوله** الظاهر ان صورة الميسم ادعى وكيل زيد على ذي اليد
 انه شراه من زيد ليطالب بمن المشتري منه ادعى المدعى عليه وديعه
 من زيد ولم يبرهن على الوديعه فطلب المدعى عينه ان زيد او دعه
 ان هذا مقرر في البرازي ثم يظهر وجه التحليف او ان المدعى لم يبرهن
 على مطالبة فطلب غير المدعى عليه يد على تحليف المدعى على عدم الابداع
 واللام يكن حفيذا **قوله** او حفيبا بغير فادعاه فبرهن ذو اليد ان وديعه
 الموصى او قل غصبته منه فلا مضموم حتى يحضر وارثه او وصيه لانها
 انه وصل اليه من الميت كما لو ادعى الشرا من يدعي ذي اليد الابداع منه

يرفع الخصومة او عاه الوارث وقال ذو اليد او عينه موزنك لا يرفع
 والفرق ما ذكره اقول الطاهر ان قوله برمي ذو اليد وقع ابتعا لا قصد
 فانه مجزى وقول ذي اليد انه ودية الموصى كل سبغى ان يكفى في دفعه من غيره
 الى بينه ويدل على ذلك قياسه على الشراء فان حكمه كما قلت **اقول** يحتمل
 قوله او موصى فادعاءه ان يكون بيان الحال في نفس الاصل لا بيان صورة
 الدعوى على ما جرت بينهما فانه يحتمل ان هذه العينة من غير ذكر الوصية
 والعصب **الكسر** زائدا وقد فهم المصنف قوله لو قال او عينه غير الموصى
 او قد عرفت حقيقة الحال قبيل هذا ان صورة المسئلة غير ما فهم
 من طاهر فارجع اليه **قوله** لو قال او عينه غير الوصي فتوهم
 الا ان يبرهن على ما قاله انتصبا خصما بطاهر اليد ومجوز دعوى
 العصب لا يخرج من الخصومة وقال الباكي لا يرفع من الخصومة يرفع
 الصورة وان برهن كما لو ادعى انه شرا من زيد وهو يملك ويرمي ذو اليد
 ان يكره او عينه لا يرفع عن الخصومة لان المدعى يدعي تملك المالك للثمن
 ولم يدعي المالك المطلق فلا يرفع خصمنا يجب ان يكون كذلك **اقول**
 ينبغي ان يرفع الخصومة في المقتبس على لان وليد المحرم وهو ان ذو اليد

الى غيره او انه ثبت ان يدعي ليست يرفع الخصومة الى يد اعلان يرفع
 الخصومة سواء ادعى ملكا مطلقا او شرا من غائب **اقول** او ا
 لهي المدعى انه اشترى من زيد وهو يملك فلا يبرهان يقول فامري بعينه
 والا فلا وجه للدعوى وذو اليد يدعي انه ودية بكر عندي في يدعي انه
 فعلا **ع** ذو اليد وهو وجوب تسليم المبيع اليه فلا يرفع عن الخصومة
 يدعوى الايداع كما اذا ادعى الشراء من زيد وامره بقبضه وهو يدعي
 الايداع منه لا يرفع الخصومة ولو برهن على الايداع ولو لم يقل
 امره بقبضه يرفع عنه الخصومة بلا بينة لو حلف ذو اليد على الايداع
 فلو كلف صار خصما ولو لم يبرهن هذا اذا ادعى المالك سبب واما اذا
 ادعى ملكا مطلقا فينزع الخصومة يدعوى الايداع والبرهان لانه
 لم يمكن له ان يقول امره بقبضه وصحظا وان ادعى عليه فعلا
 غير هذا كما سبقه والغصب فلا يرفع كما فصل **قوله** غصب من
 او اخذ فبرهن ذو اليد على وصوله من الغائب يرفع بالاجماع **قوله**
 من قبيل هذا بوجه فافهم فان لهي انه لم يرفع يدعي اليد غصب من
 ذو اليد على الوجه لا يرفع في الصحيح فلا بد من الفرق اذا التفرق

منها ايضا ويكن الفرق بان لما جعل فيه طرفا للغصب والاعلى
 دعوى الغصب على خلاف هذا **اقول** فيها يندفع بالاجماع لعدم دعوى الغفل
 عليه بل مدعى دعوى على مجهول فالتمس بالعدم والاما سرق من فقد ظه
 هذا الحكم محذور والحج بانما فيه وفرقا وقال لا حمل على عدو لمن اخطأ المعلوم
 الى المجهول انما بنا لا اختيارا لستر المذوب **قول** لدعوى ارا انه نزه
 من الغائب شراءا جازا فقال في اليد او عليه ذلك الغائب ينبغي ان يندفع
 بلائنه لانها قضاها على ان اليد للغير **اقول** سعى الى يومه ان هذا الحكم
 غير مصرح في الكتب بل يحكم به بمقتضى القاعدة والدليل ان ليس له
 فانه هذه المسئلة بعينها مكتوبة في البزاري وغيره فاصح اليها الرجوع
 فيها ان لا يندفع بدون الحلف او البينة كما هو في قاضي خان وان وقع في
 قضاوى رستيد الدين في بيع البت يندفع بلائنه لانها قضاها الى الغير
قول اثبت وكما له عامة وحكم بها القس وباع عقار الموكل
 بيعا جازا فدعى انه اشترى من الموكل وفد اليد يقول سرتبه شرك
 جازا من وكما قيل يندفع بلائنه الى الخصم الباقى لثبوت ان
 ليست خصومة مكانه الوهمي والبراءة من وقيل لا يندفع الى الخصم

كأن

كأنه البيع البت **اقول** نظير لانه يومه انما يندفع بالبينة
 البيع البت وليس كذلك حتى لو ارجا وتزوج المدعى بغير حكمه للمدعى كأنه
 في دعوى الخلع وقد يبد **اقول** كأنه المدعى البيع البت وود اليد
 يدعى الوهمي من واحد فانه يندفع عنه الخصومة لان يدعى يدعى البيع الجازي
 ليست خصومة لانه رضى في الحقيقة على ما ينبغي الا ما جعل المدعى في الخلع
 لوقوعها شرعا بائني من واحد فغيره عليه ما ذكره تامل **قول** ولو وقع
 دفع الدعوى في غير ذلك فبما يدعى المدعى عليه انه قد بعه او رضى او مصادرة
 او شركه على ما مر من الوجه لا يعقل بینه لدفع الدعوى بغيره الذي
 وحكم الدعوى بخلاف العيب **اقول** الذي منها يثبت بناء على العيب فينبغي ان يندفع
 حكمه في الخصومة وعدمها **اقول** العيب لا يثبت في الدعوى لا يكون عيبا
 فادلا به لكل واحد منها حكما ما بنا مختارا للاخر فاذا اودع حكم احد منهما في
 محل لا يحتاج ان يعلى على الآخر **قول** بمعنى الباع او المشتري ان الباع
 حرم قبل بيعه بغيره التناقض في متحدة العتق **اقول** انما يندفع في
 بناء على الخفاء وذا يتحقق في المشتري لا الباع لانه يستند في العتق
 فالاولى ان كان من هذا على مدعيه المجهول ومحمد لدفع الدعوى ليس طعنهما

وما يثبت الدعوى

في عتق العبد فيقبل بينه وبينه وان لم يقع الدعوى للتناقض **اقول**
 يمكن ان يدعى البائع ان عتقه معلق بالبائع او بشرط آخر فاعاد وكلم
 بالكتاب او علم بوجود الشرط فادعى العتق والتخلف فيه ما ذكره في شرح جامع
 الصغير لعلي خان ان دعوى الحر على البهيم حرية الاصل وحرية لغيره
 عارض فان كان الاول فقال عامة الماشاع ان الشهادة القائمة على حرية
 الاصل تقبل من غير دعوى العبد عندهم جميعا لانها قائمة على حرية الام
 وحرية الفروع وانما الخلاف في الشهادة القائمة على حرية العبد على عارض
 عندنا في رد لا تقبل من غير دعوى العبد عندهما يقبل واما قول بعض المشايخ
 ان الدعوى ان كان شرطاً ايضاً في حرية الاصل عندنا في الان التناقض
 ودعوى الحرية لا يمنع الدعوى لما ذكره وان اراد به العتق المبتدأ فليقبل بينه
 والعبد وجه واحد وهو ان التناقض في دعوى العتق لا يمنع الدعوى
 لانه امر لا يحتمل النقص بعد الوقوع ويجري فيه كفاء والتناقض
 في مثله لا يمنع الدعوى ارباً **قوله** باع امة ثم ادعى حرية قبل البيع
 لا يسمع ولو بر من يقبل بينه ولو ادعى المشتري ان البائع حر
 قبل البيع يسمع ودعواه وبينه **اقول** هذا يؤيد ما قلناه ان

اقول

اقول لعل الفرق بين العبد والامة ان يبيع الامة يكون سبباً لخل
 الاستمتاع للمشتري فاذا ادعى البائع اعاقها قبل البيع يكون
 مدعيها كونه الاستمتاع ومما صرح الله تعالى وفيه لا يجب الادعى كما هو المشهور
 فلا يسمع الدعوى للتناقض ويقبل بينه حتى فاذا حصل المقصود
 عتقها لم يحجج الى قبول التناقض في كونه محسراً ان الكفاء **قوله**
 سالت من زوجها طلاقها بالثمن او غير ذلك كان طلقها لثمن لا يسمع
 يقبل بينهما ولو قال قالت ما علمت الطلاق لا تصدق في نظير
 لانه ما يحكي فلا يقع فيه التناقض ولهذا الواقت عيال وربي
 على انه طلقها لثمن قبل الخلع تقبل وكذا المكاتب والعبد **اقول**
 النظر مع سنده مسطوية القينة نقل عن سنانة والفرقة
 ان من سالت من زوجها طلاقاً قد اقرت بقيام النكاح بينهما
 طلاقاً او اطلبت زوالها قبل ذلك يكون متناقضاً لما ثبت حاله
 عامة ان التطليع يقع قبل الخلع وهذا ليس بمتناقض
 لما كان عليها حالاً **قوله** اسد اعني غير المدعي عليه في كونه اقوال
 انه لا يمكن للمدعي كالا **قوله** اسد اعني المدعي عليه حتى لو بر من عليه

الخلع وانما اذا ادعت
 انه طلقها لثمن قبل الخلع
 لا يكون من هذا القبيل لانها
 مطلقه حالاً

اقول ينبغي ان يكون الاستدلال من غير المدعى كذا حتى
 ليرى على كونه دفعا **اقول** هذا البيان وقع تكرارا لاجابة اليه
 لبيان اول هذا الفصل وجماعه منه **قول** لو قال اسكني
 هذا الدار ثم ادعى لنفسه لا يسمع فذلك لانه لو ادعى اقرارا بالملك
 للمستعار منه اقول بطلان دعواه بطلان ان يكون كمال الاستدلال
 اقرارا بالملك ويجعلها اقرارا بالملك المستعار منه ولا يصح الاستدلال
 ولو وضع المسئلة دعواه لغرض يسمع **اقول** المقصود الاصل
 بطلان دعواه وانما قوله اقرارا بالملك المستعار منه فعلى قول
 بعض المشايخ وبناء على ما مر اليد ولا تنفع ولا فرب المقصود الاصل
قول سكتي دارا فزاد يدفع الاجر الى زيد ثم قال الدار
 فاقول ولا يكون مع اقرارا بالزيد وذكر الناطق اذ اقرارا دعواه
 عن محمد اقول الصلح عندي اذ اقرارا بالملك فيه وان لم يكن
 اقرارا بالزيد فينبغي ان يسمع لغرض لا لنفسه للتناقض **اقول**
 الاقرارا بالزيد يدفع الاجر الى زيد بصيغة المجهول لا يتلزم ان يكون
 الحكم

في قبض الغد ومشتاؤه ما فهمه ان ذلك الاجر هو المدعى وهو مسئلة اسكني
 هذه الدار بل هو ادعى منه **قول** مردى درويش مشرفي كرد يا وكسلي
 يا جود اركرد ثم ادعى القرينة لنفسه لا يسمع وتعلق هذه الاعمال اقرارا به
 لا ملك له اقول لو استولى على ما متقلب وعجز عن خاصة ذوالغصب خذوه
 في حبس ما من اعماله الضرورة دعاه اليه ينبغي ان يسمع دعواه اذ القرينة له
 على انه ليس باقرار **اقول** فعلى هذا وجب عليه ان يدعى الغصب ابتداء
 لما امره اليه فلا يتم بونه على ان ما ذكره امر نادر فلما يتفرع عليه قاعد كلية
 فلا اعتدله كما قال ابو حنيفة روى الا لا كراهة لعل الجبال فلا يتفرع عليه حكم لا كراهة
قول اراد ان يترى دارا فقال الرجل اكرهني فانه دعوى ضايعي كروا كروا
 كن فقال الرجل اني خانه را در دست تو دوست تر دارم كه اران در
 دست وي لا يطلبه دعواه لئلا يكره ان يكون معنى در دست تو دوست دارم كه چون
 دعوى كنتم ذو دست تو انتم كرفت اقول الحاصل من جملة ما مر ان المدعى لو صدر
 عنه ما يدعى على ان المدعى ملك المدعى عليه بطل دعواه لنفسه لا لغيره لا اقرار
 بعدم ملكه لا بملك المدعى عليه **اقول** في جملة ما مر بطلان دعواه لنفسه دون غيره

ثم بل بينهما ملازمة في الجمع عند بعض المسامحة وعند بعض يذكر كسب القرائن
في بعضها ووجوه القريظة في جميعها ثم فلا يتم المقرب **قول** ولو صدر عنه
ما يكمل الاقرار وعدمه فالترجيح بالقرائن والا فلا يكون اقرا ابا لشكا قوله
فعلى لو غضب رجل عينا له وخاف تلفه وعجز عن وصوله اليه في ذلك الوقت الا
كيفية الاستدعاء او نحوه ففعله ثم لقاه ووثق بما امر ينبغي ان يستمع
قول يجب عليه ان يدعي الفعل ابتداء في لا يبطل دعوى الاستعانة ومثالا
لا دعاء الفعل عليه **قول** ادعى ملكا مطلقا فقال ذو اليد في شريته من زيد
وانت اجرت البيع لا يسمع هذا الدفع اذا الانسان قد خرج ببيع رجل ولا
يكون المحذر ما لا يكون هذا اقرارا بانه ملك المدعي اقول ينبغي ان يسمع
لانه لو يكن للمدعي لا يبيع دعواه على التقديرين وايضا تعليل المدعي لكونه نظرا لانه بعد
مدعاه فليتامل **قول** وفي الغيبة لو قال المدعي بالضيعة اشتريتها من فلان باذن
هذا المدعي فانه قلت ان اشتريتها من فلان فقال اشتريتها من فلان ففوق قيل لا
والظاهر ان اعراض المحضر ما خوفه من والمراد من دعوى الاجابة ببيانها
حتى يسمع كلام المدعي عليه فلا يصح عدم الدفع ان الاجابة لا تدل على الاقرار بملك

المدعي والا لما جازت من غير المال المدعي لا بعدم الملك له وموطا برضى نيا قضي للملك
منه فيكون وجوده وعدمه على السواء وما ذكره من الترديد فكل كلام على السند
والظاهر ان مراد ذي اليد ان يقول للمدعي ان زيدا باع ملكه وقد اجرت بيعه
ولا يجوز دعوى الملك منك بعدمه والا لما اجرت في يظهر به عدم الدفع لان اجابة
بيع العجز لا يستلزم عدم الملك المطلق مطلقا وقوله لا يقيد الظاهر ان منشاؤه
الترديد فاضرة ثانيا ملكه وقوله ولو كان لا فقد اجاز فلا يبيع دعواه قلنا لا في ذلك
وانما يكون كذلك لو اجاز بيع ملكه المقرب ويحذر بكونه ملكا لذو اليد وان لم يكن
ادعى الجواز مطلقا فهذا اول المسئلة فيلزم المصاكرة على مطلوبة **قول**
برضى على الشراء من واحد وتاريخ الخارج اقدم فبرضى ذو اليد ان المبيع كان مينا
في تاريخه عند فلان ولم يرض بشرايك فجا رشتا لكونه بعد فعل الرضى لا يرضى هذا
الدفع اذ لا صح لذو اليد في ذلك الرضى لانه المزمع لم يدع الرضى فكيف يرضى دعوى
الرضى كذا في المحيط **اقول** ما يدعي على الغايب سبب المدعي على الحاضر فينبغي
ان يرضى دعوى الرضى على ذلك الاصل **اقول** ما يدعي على الغايب وهو عدم اجابة المالك
البيعه لو كان سببا لما يدعي على الحاضر وهو عدم جواز بيع يذم ان يكون منشاؤه اكاله

مع عدم اجازته فيكون ان يكون موجودا وقت البيع التثايب ايضا حتى يجوز
 البيع التثايبا جازته والمدعى عليه **موقوف** بزواله بفك الرهن عن الموقوف والمحل
 ان ما يدعى على الغائب ان كان سببا لما يدعى على الحاضر ونف المدعى على الغائب
 لا يكون سببا الا باعتبار البقاء كما اذا اشترى امة فادعى ان البائع روجها
 من فلان الغائب قبل الشراء فبرهن ليرد ولا يقبل اصلا لمدعى شيان
 النكاح على الغائب والرد على الحاضر ولا سببه بينهما الا بالبقاء لجواز الطلاق
 ولو برهن على البقاء لا يقبل ايضا اذ البقاء يقع للابتداء فعلى هذا يجوز ان
 يفك الرهن قبل البيع التثايب لم لا دلل لان بيعه موقوف فيقول مانعه
 والاصح ان المرفوع لو فسخ لا يفسخ بنفسه حتى لو صير الى انفكاكه بطلب
 اليه والمرلوم قولهم الاصح الذي اليه فذكر الرهن ان المرفوع لم يدع الرهن
 اى لم يصح الدعوى على المرفوع في هذا الوقت لانفكاكه **قوله** وفكره في
 المسئلة الاستدلال على كذا وكذا على رايه لا اقر بفك الرهن فقد اقر تفكك
 كان صحايب عاقبة واستناع النفاكحة المرفوعة فلما بطل الرهن تفكك البيع
 ان ياتي حق الكفيل كذا البرهان اقول هذا التعليق لا يتم عند فكون

المرفوع فسخ البيع فانه قال ولم يرض بتركه وهذا التثايب الى فسخه و
 تعرض انه فسخه فلا تفكر بعد الفسخ **اقول** المفهوم من الاصل ان ياتي في
 هذا المقام ان يصح الدعوى من كل واحد من الغائب والحاضر ويكونا ههنا خصما
 عن الآخر وينوب مناه حتى صف الغائب وادعى لاياليم اعادة البيت ولا يصح
 الدعوى من الغائب في هذه المسئلة لانفكاك الرهن وقام احكامه فلا يكون
 خصما عن الغائب ولا ينوب مناه حتى يلزم ما فكه المصلح ويكفي في الجلب على
 القول الاصح الذي هو مختار الميراث ولا يجب عليه ان يبع الجلب على خلاف مقتضى
 ولا على جميع التثايبات **قوله** به مناعا الشراء من ولده وباريخ
 ذواليد اسبق منه فعلى الحال سائر في التاريخ كان يلجيه الاخر فيكونا تخلية
 لان حوزة السبق لو اقرانه كان يلجيه اخذ عنه العيب ذوالسائر الاصح فاذا انكر
 فلا تخليف اقله هذا الاصل لا يطرأ عليه دعوى احد النكاح والرق ونحوهما كما
 لو قال الكفيل املك قارا وعين حمز ولي ان تخلف الطالب مع انه لو اقر
 المال ونحوه كثيرا وايضا سبق ان يكون هذا الاصل على قولها لا على قولها اذ النكاح
 يدل عليه فيما لا يري فيه وان صح الاقرار **اقول** ان ادعى النفاكحة على اليه لو اقر

ثبت المطلوب على مقتضى قوله البيهقي المدعى والبيع على ما ذكره وما ذكره من النقص
فستنتج من هذا الأصل بدلا ليدكره مواضعها وهذا لا يخفى من انما
قوله ادعى عن قن فانكر حصة الشراء فبرهن المدعى عليه اعادة ثمنه لا يسمع
للتناقض اقول ينبغي ان يسمع في رواية عن ابي يوسف في قبضها ما ذكر
في مسابك شي من الهدية وفي غير ان لو انكر البيع فبرهن عليه المشتري فوجد
عيبا فاراد رد ما فبرهن البائع انه بركم عيبا يعقل للتناقض في البراءة
بالبيع محال وقد انكر البيع وادعى ان يورثه يقبل لامكان التوفيق بينهما وليها
ولم يعالج فكذا هنا اقول بل سفي ان يقبل بيئته في هذه المسئلة وفي
الاول عندنا وفاقا فلا يلزم لانه صار مكذبا شرعا بينه المدعى فلم يحن انكاره بالعدم
اقول الظاهر انكار الشراء عند طلب الثمن منه ومن اقام البيئته عليه ان الشراء
وذكر المنكر والا فالواجب على المدعى ان يطلب الثمن من الوكيل وان يدعى الشراء اقام
البيئته عليه لان الخريف راجع اليه فيجب عليه ان ياتي بكتاب مكيله روي
الحق في بعد التسليم الى المكيل لا يرجع اليه حتى لو ابا لا يجر عليه مع خوضه حال
البائع في دو بالبيع الاول وايضا تكذب الشراء في المدعى انما يكون لو كانت البيئته

فتقيد
رحمة الله

والا انكار

والانكار بالقبض الى شيء واحد معنى وعرضا كما حال من دعوى الكفالة في مثل ان رجلا
برهن ان له على الغايب الفاء وهذا الكيل باجمعي وادعى على رجوع الكفيل على الغايب لادع
اليه الفاء ولو انكر الكفالة اصلا والعرض اثبات الكفالة الحكم بالحال عليه الحكم عليه
حكم على الاصيل بالحال المذكور حتى لو جاء الاصيل لليل في اقامة البيئته فان انكار الكفيل
صار مكذبا شرعا بينه المدعى فلم يحن انكاره بالعدم فان انكاره انكار الاصيل فكذا انكر
وان ثبت بالبيئته فلذلك لا يخفى فيه التناقض لانه انما يكون من الدعوى خلاف ما في بيده
فان برهان المشتري وان كان مثبتا للبيع وان لم يثبت بطلان انكار البائع البيع شرعا
مورثان ببراءة الخصم ولا ينافيه الا ان الحكم بالشراء ليس كما بالبراءة و
الايجاب معنى وعرضا فلا بد من الدعوى لكون احد منهما فيبطل التناقض واخترا
مح لا يجوز قياسا على ما عليه الكفالة في الكفالة شرعا تام **قوله**
انكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع لسمع هذا الدفع ولو لم يدع لاقالة
وكيف ادعى الثمن او الالباء اختلف فيه المتأخرون اقول هذا مويد ما قلت
التناقض في مسأله البائع والمشتري من ان بيئته الايفاء والبراءة ينبغي
ان يسمع في وقوله ولو لم يدع لاقالة يوفى هذا وقوله لكن ادعى ايفاء الثمن

ايفاء

الخ لم يوافق منه المبيع لانه وضعت ان المالك ينكر البيع وهذا لا يلزم وعوى ايضا
 الثمن وان امكن التوفيق يتكلف بل هو ادق بما هو من منه دعوى الثمن وانكار المشتري
الشراء قول الممنوع من البيع والشراء ومن سائر الكتب امثال هذه المسئلة
 ان يظهر التوفيق بين ان يدعى المالك ذو اليد الشراء منه وثمن الشيء من المشتري وهو
 ينكر شراؤه وبني ان يدعى المشتري من البايع ذي اليد شراء حكمه وهو ينكر بيعه فان ادعى
 البايع ثمنه فانكر خصمه الشراء فبدرى المدعى عليه وخصمه على ايضا لكنه لا يسمع للمشتري
 لان ايقاع الثمن لا يتصور بدون كسبه البيع وهو ينكر اصلا فيلزم التناقض في الظاهر
 مما دعوى الثمن من ان يدعى تسليم المبيع اليه وهو يبره ولو لم يدع الايقاع وكفى
 يدعى الرد بعيب الا قاله ينبغي ان يسمع لان الجرح فيما عدا النكاح فسمع فتحكم
 التوفيق بلا تكلف والظاهر ان يكون المبيع في يد البايع حقيقة او دعوى
 فان رفع التناقض تنكذب الشراء كما ان رفع بقدر خصمه وهذا لا يمكن في دعوى
 اثبات سببه الذي هو البيع لان انكاره تابع بانكار الثمن الذي هو المدعى
 حقيقة فبدرى ايقاع الثمن لم يلتفت الى دفع التناقض لانه وقع خارجا عن المقصود
 واذا ادعى المشتري شراءه غير من ذي اليد المالك فقال لم ابيع او قال لا يبيع بيننا

او كما سماع فلما بره المدعى على الشراء بره من ذي اليد ان المدعى رد عليه المبيع
 بعيب او قاله يقبل وينقض البيع لان الانكار والجرح فيما عدا النكاح فسمع ويجعل ادعاء
 البيع بالاقالة كالمعذور لانه صار مكذبا بتكذيب الشراء فان رفع التناقض خارجا
 بحكم الحاكم اذا استجيب المبيع من المشتري بالحكم يرجع على البايع بالثمن وان كان كل
 مشتري مع ابا المالك لبايعه لكنه يبرهن المشتري صار مكذبا شراعا بتعصا فان
 بالاقرار يمكن ان يجمع فيجعله منكرا له وهذا يرجع عليه بالثمن على انه قد وقع البيع مقصودا
 اصليا هذه الدعوى فبالتفت الى دفع التناقض بما يمكن والظاهر ان المشتري لا
 يدعى دفع الثمن الى البايع ولا يكون محررا فاحتماله وان ادعى المشتري دفع الثمن
 الى البايع والبايع يدعى الايقاع الى المشتري بعد اخذه منه والابراء فيحمل
 ان يكون هذا هو الذي اختلف فيه المتأخرون في دفع المناقضة بغير
 ويندفع الخالف بينه وبين ما سبق ويظهر منه عدم التأيد لما سبق تأملوا في هذا
قول ولو قال لا نكاح بيني وبينك فلما برهنت على النكاح بره من مدعى الحكم
 يقبل بينته ولو قال لم يكن بيننا نكاح فلو ادعى التوفيق فلو قال لا بيننا
 هذا وصيد العيب سواء دعيته في ظاهر الرواية لا يعمل بينه البراءة لان البراءة

الفتضاء و

عن البراءة عن اقرار الحبيب فكذلك الخلع يقتضي سبق النكاح فيتحقق التناقص
اقول ذكر البراءة امرأه ادعى على رجل انه زوجها بكذا فافكر فلما برئت على النكاح
ادعى الخلع على المهر وبهر من يسبح جاز ان يكون ابوه وزوجها منه ولم يعلم بالنكاح
وسيجوز في هذا الكتاب بعد ورق الخلاف فيعلم منه وفي التناقص كيف قال المدعى
عليه **قوله** الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان المدعى عليه احد الورثة فبرئ
الوارث الاخران المدعى قال انما يبطل بسبب اقول بطل عليه ما قرئ قبيل هذا
باسطرة الدخيل من انه يسبح من البايح وان لم يكن المدعى عليه فان اصبحت بالخلع
مدعى عليه معني بقرآن الوارث كذلك فلا وجه للاستثناء **اقول** المدعى على المدعي
المبيع بالاحتجاج على المشتري فقد ادعى المشتري حكمه على البايح بيمينه بالاحتجاج
فصفا وعويان مرتبان بينهما ملازمة حقيقة فحاصل امرهما يكون جوابا على الامر
فلتقرر المسألة فحوزوا دفع البايح لان الدافع حقيقة مدعى الدفع بخلاف حقيقة
الورثة فان المدعى هنا واحد فالمدعى يكفي لاثبات الطلب سواء حفر جرح الورثة
او لا فيمكن الحكم بالولاء على الحبس سواء حفر جميعهم او واحد منهم **قوله** الزوجة
وقال بعضهم بينة الطلاق اولى وقيل لو كانت المرأة تدعى عند سبب بطلان الزوجية

على البايح يسترجع
التمتع فالحكم على
المشتري

والا باولوية بينة الطلاق قيل لو انكروا نكاحها اطلاقا لم يكن مزاو فاعاد دعواها و
لوم ينكر والاصل النكاح وانما انكروا ارتها بان قالوا لم يكن زوجها لم عند مزاو
لا رتة بالزوجية او خوف فمزاو دفع واقول يعني باولوية بينة الطلاق لان
بقاء الزوجية شهودا يستصحب الحال والا فثبت الزوال كما ذكره رشيد
الامين الخ اولى مما بينة النكاح ولو لدعت النكاح في الحال لان الخلع ابرأ يكون
بعد النكاح ولان بينة النكاح بناء على عقد سبب يستصحب الحال فبطل الخلع
يكتفى به بطل **اقول** قد شهد اثنان انه مات ومنه امرأته ومنه الشهاق
لان ذلك يستصحب ان النكاح الاول باق وانما بدل انما وقت الموت منكوحته وكان
العمل باليتين بان طلقتها اولاً ثم نكحها ثانياً فالوجه ما فصل فيها **قوله** برئ
على مال ثم قال انه استوفيت من هذا المال كذا الاقوال بالغاوية جندسي بانه يوم
بطلت يمينه اقول لو ظهر من البينة ان المال عليه عليه الآن او بعد من الايمان
بطلت يمينه للاكذار ولا فينبغي ان لا سطر يمينه لامكان التوفيق ويؤثر ما
رشيد الدين انه برئ على مال وبهر من خصمه على ايمان، بعضه لا يبطل دعواها فيمكواه
لا تخم شهدوا بما عاينوا ولم يعرفوا ايماناً شئ من الدين **اقول** لما شهدا

الف بعد الدعوى الفاء وقال المدعى استوفيت خمسمائة قبل الحكم بطل الشك
 عند الحكم ولا مجال للحكم بها للاكذاب والتفسيق بخلاف اثبت المدعى عليه ايضاً
 بعض المدعى بالبينة وكلاهما الشهادي بخمسمائة بعد الدعوى الفاء ولا يلزم فيه ما
 ذكر من الاكذاب والتفسيق وموطاه **قوله** كل صلح بعد صلح فالش باطل ولو
 شاء بطل الاول ونفذ الش ولو صلح ثم شري اجرت الشاء بطلت الصلح اقول
 في الصلح الذي هو بمعنى التسع ينبغي ان يبطل الاول لا الثاني كلمة الشاء
اقول الصلح بمعنى البيع وهو الصلح عن اقرار بما غرم مال اياك
 بعد العقد مع غير العاقدين كالشفعة والرد بالعيب والاشتقاق ولا
 يلزم ان يكون الحكم مع العاقدين كذلك فكم من شيء يكف حكمه مع العاقدين مخالفاً
 مع غيره كالاقالة وغيره **قوله** ادعى ثوباً فانك فصال ثم برهن اقول الصلح
 انه ليس لا يقبل ونفذ الصلح والقضاء لا فداء عينة والبرهن انه اقر بعد الصلح
 ان التوب لم يكن له بطل الصلح لان المدعى باقراره هذا عيم انه اخذ بدل الصلح
 بتفويض خلاف اقراره قبل الصلح كذا ان يملك بعد اقراره قبل الصلح اقول
 فعل هذا ينبغي ان لا يبطل الصلح والحكم فمأثرة الدفتر من مسند الذي اقر

فلهما

قباهما وايضا ينبغي ان يقبل بينته اقرار المدعى قبل الصلح مسطر الصلح وان حاز
 ان يملك التوب بعد اقراره قبل الصلح **اقول** ان الشك لا يصلح بعد الدعوى
 وتوجيه البينة عن تراص لا فداء عينة فقد سقط عنه البينة مع انه يحكم بالتوفيق
 ولو برهن المدعى عليه انه اقر المدعى بان التوب لم يكن له يبطل الصلح لمستوفى
 بافدائه وامكان التوفيق بخلاف ما لا ابرهن المدعى عليه انه اقر بعد الصلح
 ان التوب لم يكن له لا اعترافه اذ اخذ بدل الصلح بتفويض مسطر الا فداء
 لعدم احكام التوفيق وبخلاف الصلح بعد اقامة البينة على الدين والحكم
 ثم اقامة البينة على الاقرار قبل الصلح فيبطل الصلح والحكم لان بدل الصلح
 لا يكون فداء عينة وانما اخذ ما اخذ حكمه ببينة وان اعلم التوفيق
 بان ملكه الدين بعد اقراره قبل الصلح فانهم حكموا باقراره انه لم يكن عليه
 شيء يبطلان الصلح والحكم لعدم لفظية اقراره وكلاهما لا اجتماع
 الموجب المستقطب من المستقطب اذ المستقطب يكون بعد الوجوب اذ مناهما
 يؤخذ من بدل الصلح لا فداء عينة مع تفويض الموجب بالحكم والصلح
 عن تراص فلا تعارض بينهما ولا من محج ووجه الوجه المستقطب

المسقط مطلقا وما سنده لا يدل عليه فلا يظهر مما ذكره روايتان تأمل
قوله فان كان القاضى علم ان المدعى اقر قبل الصلح ان السبب ليس
 يبطل الصلح وعلم القاضى باقراره قبل الصلح كما اقراره بعد الصلح اقول
 البينة كى القاضى اذا الاصل ان الثابت ببيان كتابت بعبارة كما
 ذكره او ابد الفصل العشر فمستغنى ان يكون علمه بالبينة كعلمه بنفسه
 لا حكمه والاحتمال المذكور وهو ان يملك بعد اقراره قبل الصلح ما تحقق في
 علم القاضى باقراره ايضا فيستغنى ان يقرأ احكاما **اقول** لولا علم القاضى باقراره
 ليس فالظاهر ان لا يؤمن البينة على المدعى عليه لا يكون ذلك الصلح
 فوايدى بطل الصلح قبل ان يقرأ الا القاضى في نظام الفرق بين البينة
 والعيان اذا لم يعلم من امكن ان التوفيق اذا الاصل فلا يسمع وقد ضم
 اليه امكن التوفيق **قوله** ولو ادعى مالا او عيناً فبهره فخصه انكر اقراره
 ان لا دعوى ولا خصوصية عليك يسمع وان احتمل ان يدعى عليه بسبب
 بعد اقراره لكن الاصل ان الموجب والمسقط اذا تعارضوا
 المسقط اذا المسقط يكتفى بعد الوجوب سواء انقل بالكم او لم يتصل

اقول

اقول — فان قيل لا يشكل باقراره قبل الصلح لان الصلح قرينة
 تاخر الموجب ثم جاب بان الصلح عن الانكار لا يدل على وجود الموجب فنبطل
 عن تاخير فالاصل ان يحل على الروايتين **اقول** والحى ان بدل الصلح
 عن الانكار فدايدى ومنه مخرج للتوفيق وفلك محووتى عن حذيفة
 فدايدى باو بعينه درهما ومن مذاوقه في لسان العوام ان البينة العاوية
 تتركى باربعين درهما ويمكن ان يفوق بين اقراره لاوعوى ولا خصوصية
 طاعليك بين اقراره ان هذا التوفيق ليس في صورة الانكار اذ في الاول
 عدم دون الشك في كونه الشك ان لا يحسم عرف الدعوى فيدعى بجهة اخرى
 فيصلح ان انكاره يكون بدل الصلح فدايدى ولهذا يكتب في مكاتب الصلح
 صالحا على كذا ولم يبق بينهما دعوى ولا نزاع اصلا لا دعوى ولا خصوصية ادعى مالا
 فبرمى خصمه انكر اقراره بهذا المال بعد اقراره بالبيرة مل يندفع وفلك محووتى
 اجاب لا ولو برمى انكر اقراره به بعد دعواك بالبيرة تقبل الفرق ان لمالك
 بعد اقراره بالبيرة فضا رموته من في الحال فكان دعواه بالمال سابقا
 اقراره بالبيرة وانه الاقرارات بعين الاخرى كلاف ما لو قال بعد دعواك اقرارى

قوله

اقراره

بالبراءة لانه لا يفيض الاقرار بها اقول في قوله معناه منه الحال الى قوله
يعتبر الاخير نظرا لانه دعوى اقراره بالحال انما يعتبر سابقا على اقراره بالبراءة
لو لم يكن قرينه تدل على التنازع ومناقضته وفي قوله بعد اقرارى الى لانه بين ان اقراره
بالحال مستأخر فالاول ان يفوق بانه لما اقر بالبراءة يشب سقوط اقراره بغيره
فاقرار المدعى عليه بعد بغير المال لغو وكذا لا يعتبر **اقول** ان الاقرار بالافترار
بالبراءة سابقا اقرار بالبراءة في الحال فهو دفع الرفع ولا شك في دفع الرفع
مما دفعه وقت الرفع المتأخر عن الدعوى على ان المقره الدين ولا شك ان الدين
لا يشار اليه بالتخصيص لانه معني ثابت في الذمة وكور ان يسقط المعنى الثاني
في الذمة وينتفيض فيها قبل الدعوى بعد الاقرار فلا يكتفى اقرار المدعى عليه بعد
لغو وكذا بعد سقوط المعنى الاول بل اقرار بالدين الثابت في الذمة ثانيا موافقا
في القدر الاول **قول** في الدفعية ادعى انه اخذ منه بغير حجة ومالك عنده وبرهانه
خصمه ان اخذ منه حتى لانه مملكت مدفع المدعى لانه يدعى الضمان قد فغته البرية
ولو باقيا في يد غيره مما على ما او عيا يصل بينه الاخذ ايضا لقصارتهما انه
كان بيد المدعى فيكون المدعى ذاهبا ولا خلاف خارجا فينت اولى وفي قاله خالفه الى

انه اخذ منه عند الدرامم بغير حق فبرهني خصمه انه اخذ ما بحجته تقبل بينه
المدعى اقول — هذه المسئلة بخلاف رواية الذخيرة وجعل المدعى ^{جاء} ذاهبا
يد ومنازعا والصواب عندى ما ذكره الذخيرة لما هو من تصادقتهما والعين للمنف
للاصورة وقد مر في معرفة الخال وجذى اليد ما وافق الذخيرة **اقول** ان
حكم الدرامم والديانة يخالف حكم الموائع والعدوى في كينى فالاحكام ولعل
منها عنده وما ذكره الذخيرة يحجب على الموائع او العدوى كما نقلت اولاً
قوله اخذ منه عند الدرامم فالواجب ان يحل على هذا النوع والصحة والقدر
على الاستثنا ^{في} لا يظهر المحال في البراءة **فصل** او في اثنائهما
فبرهني خصمه ان اباكر اقراره هذا وبيع فلان بيد ذى اليد ينزع المدعى
الا اذا اوفق الوارث وقال كان في يدك وبيع فلان لكن سراً او الى من
فلان وبيع في ملكه الى حوته يقبل اقول — على امر قبيل هذا في قوله
برهني خصمه ان اباكر ^{الى} سنى اما يكتفى من خلاف ايضا عملاً بالتوقيع كما عمل
ثم وان لم يوفق بل موسى اما لا يقبل التوقيع فيه الدعوى كما لو ادعى ابو
ومو السرا حتى يدعى ذواليد الا بداع منه **اقول** ان الخصم لم يعترف

بلكا به قطعاً كما فيه يد امانة فيندفع بما ادعاه على ابيه بخلاف ما اذا ادعى
 ان اباك باعته من فلان في صحة وانا شرته من فلان يكون خفاء رواية
 ويمكن امكان التوفيق واما قوله بل سني ان لا يقبل التوفيق فيه دفع
 الى دفعه ايضا لانه لما ادعى الارث على ابيه وادعى خضعة باقرار ابيه
 ان هذا وديعه فلان ثم دفع ما ادعاه لا يندفع مما ادعاه المدعي عليه
 فبقى دعوى الملك بسبب ميعبل بينته على انه يمكن الفرق بين دعوى الارث
 على ابيه والاقرار بالفرق من ابيه اذا كان حياً او منه **قوله** ولو برهني ان
 ابا الميت فلان غير ما اثبتته المدعي لا يندفع المدعي لولا البينات للاثبات
 لا للنفي وانه ليس يخفى في اثبات اسم الجد فلا يقبل على الاثبات ولا على
 النفي **اقول** سني ان يكون فيه تفصيل على ما سيجي في مسئلة
 بنوة عم المس **اقول** ان الكلام منها بعد اثبات بنوة العم بان الحكم
 بالبرهان يرفع عنه قوله من اس سني العم او الاثبات انما يكون بعد الحكم
 والتقرر وما ذكره لا يندفع بعد الحكم كما سبق به خلاف اقامة البرهان
 فانه لا يستلزم الحكم اذ يمكن ان يدفع بعد الاقامة بان يسأل القاضي عن الخضم

المدعي لانه ادعى
 الملك وجرا اليه
 ومنه خارج وقطع
 م

تقول حقة فيقول في دفع شرعي **قوله** برهني انه ان عم الميت وذكر النسب فبرهني
 ان جهة الميت فلان غير ما اثبتته المدعي لولا يقض بالاول لا يقضي بسني
 للتعارض ولو قضى بالاول لا يقضي بثلثا كسيلة تطليق امرائه يوم
 يكون في هذه السئلة **اقول** لو برهني بعد الحكم ان قاضيا اخر حكم
 قبله بما ذكر خضعة من النسب سني ان سطل الحكم الشرع لسبق الاول لان ثبت
 النسب من رجل لا بكون اثباته من غيره لان الاول قد تقوى بان اتصال الحكم
 قبل المعارض سواء كان من قاضي واحد او قاضيين **قوله** لو ادعى انا
 عن جد ابي امة فقال انا محمد واسم امي حرة وابو ما زيد بن بكر سمع
 فبرهني الدافع انه زعم قبل هذا انه ابن عاتق لبت على من الخ قيل
 يندفع كمن ادعى عينا عن ابيه ثم ادعاه ارضا عن امة وقيل لا يندفع وبه اقية
 قال صاحب الخلاصة موال الصواب عندنا وعلى في فصول عماد الدين بان
 بينته لو قبلت اما ان تقبل على اثبات اسم جد المدعي وانه ليس خضم
 فيه او لنفي مما ادعاه من الارث وهي على النفي لا يقبل فصار كالحال الذي
 انه اقروا الف درهم في يوم كذا فبرهني خضعة انه كان في ذلك اليوم

انه مكان آخر غير ذلك المكان فانه لا يتقبل فكذا معنا اقول ^{انه} برهان على المدعى
 نعم كذا والمدعى خصمه ان ثبت نعم فتقبل البينة على رعيه للعلة ان ثبت اسم جده
 في نفس الامر وقد مر مثله في مسئلة التفسير من هذا الاشكال لانه ادعى ان نعم
 كذا ولم يدع اسم جده كذا وبينهما فرق وان سلم فقدم جواز مثله بيمين في
 جامع القديري حيث قال فيه من خصمه ان هذا الميت فلان غير حايثه فكذا
اقول انه هذا دليل من جواز الدفع وامثال هذا قدمت من المصنف ^{الكل}
 عليه والدعم هنا بمعنى القول والقول به وفي النظر الى القول لا يعتد
قوله ادعى على رجل من محمد بن علي ^{عبد} بدل نعم ظهر ان اسم جده ^{عبد}
 لا يبطل الدعوى جواز ان يكون جده اسما ان اقول فعلى هذا فيملأ في
 جامع القديري قبله نعم هو صاحب كذا برهان ابن عم الميت
 الخ يبين ان يبطل الدعوى مطلقا والحاصل سفي ان بخلافها فظهر
 ان فيه احتمالا اقول لما ادعى انه ابن عم الميت لا يثبت ان يتبعي
 جدهما وهو شرط في دعوى ابن عم الميت لينتهي اليه سلسلتها
 بل ذكر ارباع شرط وموجبها الا على خلاف ما اذا ادعى على رجل

وفكر

وقف على طلب العلم بالا زهد بخراته او مخرجه

وذكر اسم واسم ابني وذكر اسم جده غير واجب عندهما وعند ابي راجب
 وبالا احتمال المذكور سعي ان يكفي ابو جهم فيكون المسئلة متفقاً
 عليها **قوله** ادعى اثنا وقال لا وارث له غيري فادعى خصمه ان لكل اخا
 وقد قلت لا وارث له غيري اخي مجمع النوازل ان المدعى لو اقرب يندفع
 اقول على حانة الوقعات من ان التناقض على نفسه لا يمنع الدعوى
 الخ سفي ان لا يندفع منها ايضا **قوله** مراده يندفع عن دعوى الكل لا عن
 حصته يدل عليه ان اذا لم يفر لا يندفع عن دعوى الكل في الاحتمال
 من النقلين **قوله** برهان انه مات ترك مداميرنا لاهي وماتت امي
 وتركته لابي وحكم له ويرى من خصمه ان امك التي تدعى اربها ماتت ^{تنت}
 قبل فلان الذي يدعى انه مات اولا قبل يندفع وقيل لا لان زعم
 الموت لا تدخل في الحكم فلا يثبت خصمه موت مولاه اقول حاصره
 في رتبة الدين من مسئلة التزوج من رجب الخ سفي ان يكون خلافا
 وكذا فيما يليها من مسئلة دعوى صل اسم نوم كذا الخ سفي ان يكون
 خلافا لور من الخصم ان اياه كان ميتا قبل ذلك اليوم **قوله**

ان يوم الموت داخل تحت الحكم اذ وقع النزاع في تقدم الملك قصدا
 كما حرم البراذن وكذا يوم النزاع داخل تحت القضاء لانه اذا
 تنازع عاينكم للاسبب كما سبق فيقولون فيه ولا اله الا الله الموت
 داخل تحت القضاء واما مجرد دعوى يوم الموت فلا تدخل تحت الحكم
 كما وقع من المصير هاتنا مل **قوله** ادعاه اثناعشر ابيه فقال خصمه
 شريك من ابنيك تاريخ كذا فقال المدعي ان ابني مات قبل هذا التاريخ
 بسنة ينبغي ان يسبق قول المدعي لان يوم الموت لا تدخل تحت الحكم اذ
 سعى ان يكون فيه واما امثاله خلافا لما مر **اقول** ان كان الدعوى مجرد يوم
 لا تدخل تحت الحكم واما اذا كان النزاع في تقدم الملك قصدا ويوم
 يتعاين داخل تحت الحكم يتعاين من شئ يتعاين ولا يصح ما والكراء افاض
 المحر في هذا المقام مبني على عدم التفرقة تأمل تفق **قوله** كما يصح الدعوى
 يصح رفع الدعوى وكذا ارف رفع الدعوى وما زاد عليه يصح وهو المختار
 وكما يصح المدعى قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح المدعى قبل الحكم
 بعد الحكم حتى لو روى على مال وحكم له ثم روى خصمه المدعى اقر قبل الحكم ليس

في يبطل الحكم اذ سعى ان لا يبطل الحكم لو امكن التوفيق كدونه بعد اقرار
 على ما سبانه رشيد الدين حيث قال لم يبطل الحكم الجائز بسنك **قوله**
 ان قوله كما يصح المدعى قبل الحكم بعد الحكم قضية قد اعمل فيها السور في
 حكم الجونية ومقصود ايراد مثال حرة والقوم قد اعترضوا العموم لفظ
 في امثال هذه الافرادات يقف عليها من تتبع فيما سعى من هذا الفصل
 فلا يصح نفية كليا ولا اثباته كذلك **قوله** ولو قال لبيس هذا الولد
 مني ثم قال هو مني يصح لانه بالافراز بانه ابني تعلق به حق المعروف
 المقر اما حق المقر فانه يثبت نسبته ما رجل معني حتى سعى كونه في
 الزنا فاذا قال لبيس هذا الولد مني لا يملك ابطال حق الولد فاذا اعاد
 الى النصد حتى يصح **اقول** هذا السمع فيما اقر اولابانه ابني
 ثم نفاه وهو المسئلة **قوله** ما يستقيم صانعي اولاد وكلاهما
 اولم يبطل بالنفي حق الولد لعدم صحة لانه لم تقر بنسبه حقا لا
 ان يجعل بالنسبة فحقه لا يمتنع من هذا **اقول** حاصل الدليل اذ قال هو
 ابني تعلق به حق المعروف المقر فاذا لم يملك ابطال حق المقر لم يبطل

حقا المقول لازمة بينهما وقوله لم يبطل بالنفي صح المذاكر اذ انه لم يبطل
 حين صدور هذا القول منه فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يبطل مطلقا لقوله
 اعتبر منذ النفي وقت الدعوى يلزم ابطال صحة الشئ بقوله هذا
 ابر بعد النفي قبل الدعوى وهذا يمكن في مطلقا ببناء وان اراد انه لم يبطل
 اصلا فهو ممنوع **الفصل في الاختلاف بين الدعوى**
قول ادعى شراؤه اول من امس شهدا بشراؤه
 يقبل ومثله الذكاح لا يقبل لان البيع قول يعاد ويكرر ويأتي
 في فصل النكاح **اقول** في اوائل فصل التناقض في لواحق الشئ
 الخمسة في الشراء فعل ويظهر التوفيق بينهما بالكلية تأمل
اقول او ادعى انك سبب الشراء وهو وجوب تسليم المبيع لا الفرق
 بان نفس الشراء فعل حتى يخالف ما ذكره هنا بخلاف مثله النكاح
 وان كان التزويج قولاً لانه ملحوظ بالفعل كما هو جواب **قوله** لو عبا
 نكاحا بلا تاريخ وشهدا بموجبه لا تقبل وفي عكسه تقبل **اقول** على قبا
 حامرة القبط من جملة على الحال سفي ان لا تقبل في عكسه ايضا لما مر في

الحامى

من الماضي والحال **قول** لو ادعى النكاح المورخ وشهدا بلاتاريخ
 تقبل لان دعوى النكاح المورخ ينفي دعوى الذكاح في الحال لانه
 يفيد ملكا مستمرا مقصودا وما يكون سببا في الماضي يكون سببا
 في الحال ما لم يوجد المزيل فاذا شهدا بنكاح مطلق وحمل على الحال لا
 يخالف المدعى فتقبل خلافاً ودعوى القبط بغير صح فان القبط المورخ
 يخالف القبط الحالى كما سبق ان القبط لا يكون سببا للملك ولا لعدم
 لتعود وانما المراد الاخذ بغير صح ليكون سببا للصنان او لروا العين
 ان بقى فتدعى في دعوى القبط الاستحقاق تأمل **قوله** ولو ادعى
 ملكا في الحال وشهدا انه كان ملكا تقبل لا يشتب الملك في الماضي وما
 ثبت في زمان يحكم ببقائه لم يلزم بوجد المزيل **اقول** هذا يحكم بالاستصحاب
 وهو عمل بالظاهر يصلح للرفع لالاستحقاق كما هو مقرر في
 محله وكلامنا في الاستحقاق مسفي ان لا يقبل شهادة فيه **اقول**
 الاستصحاب دليل عند الشئ مطلقا وعندنا دليل في الرفع
 لانه الاستحقاق وهذا الاعتراض مدكور بعينه في المعنى للاسهول

والجواب ان من المبدأ ما جئنا به فانه حكم الشراء
والنكاح ملك مويد حكم الوضوء والحدث وكذا التسمية موجب
دعوا مويد الا يرى انه لا يوجب توقيته حرجا لكنه يحمل السقوط
بما يعارضه على سبيل المناقضة فقبل وجوه العارض له حكم التاخير
فكان البقاء بدليا وكلاهما فيما ثبت بقاء بلاد بليل كبحر المفتوحة
ما مر وانه الهادي **قوله** ادعى درهما قرضا وشهد بهذا اللفظ
كما ورد اذ ينشأ القرض اذ القرض كما هو واذ ينشأ القرض
واذ ينشأ فصل العرص لانه واذ ينشأ ايضا اقول فيه نظر
اقول وجه النظرة مشترك بين الوريث والقرض فلا يتعين المستحق
والجواب ان يجوز جعل الدعوى قرينة لتعيين المشترك لما مر المقصود
منها ولو ادعى انه غصب منه وشهد انه ملك المدعى وفيه بغير
لا يقبل الا على الملك لانها لم يقولوا غصب منه ولا على الغصب لانها شهد
انه يدين بغير حق وكذا ان يكتم شهد بغير حق لا من جهة المدعى بانه
غصبه من غير المدعى لانه اقول هكذا اعلق في الفصول وفيه نظر

والاقرب

وفيه نظر والاقرب ان يذكر تعديل الملك في الغضب وفيه نظر ايضا
لان قوطحا انه حكم المدعى قرينة على انه يدين من جهة المدعى فالاولى ان
يعمل بان المدعى فعل الغاصب ولم يدين عليه فبرهن لا على المدعى
فلم يقبل للاختلاف وهذا غاية ما يتدبر ان يقال صنا وفيه نظر
ايضا لان الاختلاف سفيان لا يمنع قبول التسمية لانها شهد
باقل مما ادعى لان دعوى الغضب منه دعوى انه يدين بغير حق معنى
مع زيادة دعوى الفعل سفيان ان يقبل مع ان عدم القبول في احواله
يقضى الى الجرم والتضييع وتضييع كثير من الحقوق وامرنا بالبشر
والحجج مدفوع شرعا فلما ظهر بالبينة للقاضي انه لا يدين بغير
حق وهو يطلبه ينبغي ان يحكم له به الا ان ياتي الخصم بدفع **اقول** حاصل
المدعى والكلام فيه انه غصب منه وانه ملكه الآن وصح له الآن وشهد
انه ملك المدعى وفيه المدعى عليه بغير حق لا يقبل الا على الملك لانها شهد
على الملك وانه يدين بغير حق الا انه لا يدل على ملك المدعى الآن وصح له
الآن لجواز ان يكون يدين بغير حق بانه غصبه من غير المدعى ويكون ملك المدعى

في دعاء المأخوذ الا انه اخرج من ملك بطريق ويكون الملك المذكور الغير الآن متحقق
 له فشهدا فبهذا الاعتبار انه ملك المدعى في لا يدل على ملك المدعى الآن لانها لم
 يقول انه غصب من المدعى واذا قال انه ملك المدعى وانه غصب منه وفيه بين بغير
 حق لا يتم الشهادة على ملك المدعى ولا على الغصب لانها واحدة شهدا بغير
 بغير حق الا انه لا يدل على الغصب من المدعى لجواز ان يغصب من غير الخبير
 ويكون في بغير حق فلا يكون حق الدعوى من المدعى ولو شهدا على
 المدعى المذكور بفعل الغصب بدون الملك للمدعى الا انه لا يقبل من هذه الشهادة
 لجواز ان يكون له حق الدعوى لعدم الملك فضلا ان يشهدا على جزء معنى الغصب
 الذي هو ان يبيع بغير حق لان معنى الغصب الذي هو ان يبيع بغير حق لان
 معنى الغصب ان لا يبيع المحقق واساس البطلان في ظهوره في تصرفات
 المصنف من هذا المقام تأمل **قوله** ادعى ان مولاي اعتقني وشهدا
 انه حر تروا انه يدعى عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف الى حرية الاصل
 وهي زائدة على ما له عامه **وقيل** لانها كما شهدا انه حر شهدا ^{بغير حق}
 احوال **قوله** لان لا يندفع به ما من دليل الرق **قوله** ان

اليه اجتهاد وكفى الحكم ولا على علمه رقا ما اجتهد فيه غيره وللكس
 فيما يعتق من هذا **قوله** والام لولاعتها فلا ناعتقني و
 شهدا انها حق تقبل اذ الدعوى ليس بشرط معنا اقول
 ان يكفي اكل في المذكورة الفين عند المدعى واما على قولها ينبغي ان يقبل
 في الفين رواية واحدة كما اذ الدعوى ليس بشرط في الفين عندهما
 كما **قوله** لما ادعى القن ان مولاي اعتقني وشهدا انه حر اختلف
 فيه فعل فعل اذ شهدا بنفي الحرية ومن تكفي وان كانت مطلقة
 غير مطابقة لدعواه لان الحرية اصل الانسان ومن عارضة فيزول
 با دني سبب فيعود الى الاصل فيجوز للكوفة غيرم للاعتناء وايضا
 كما شهدا بحرية مطلقا فكانا شهدا بحرية الاصل وفيها لا يكون
 وفافا كما سيجي بعيد هذا الفصل الذي بعده **وقيل** لا يقبل
 هذه الشهادة لعدم مطابقتها للدعوى بعد كما حرمه في خلاف اذ
 لم يصدر الدعوى ابتداء فعلى هذا لا يجب حمل الاختلاف على قولنا
الفصل الثاني عشر في الشهادة بالادعى قوله

قوله وفرقوا جميعا بين هذه الثلثة أي النسب والشكل والقضاة بين
الموت فاكنتوا بجهة الواحد في الموت دون هذه الثلثة والفرق أن الموت
قد يقع في موضع لا يكون فيه الأول ولو قلنا بأنه لا يسع الشهادتين
بأخبار وضاعت الحقوق بخلاف الثلثة لأن الغالب فيها أن يكون من الجماعة
أقول الغالب أن الموت يكون بين الجماعة أيضا وأقول هذا
التعليل يدل على أن لا يبطل الشفعة لو لم يشهد على طلب الموثبة
فإنه يتفق أنه يسع السبع في موضع لا يكون فيه من يشهد فلو بطلت الشفعة
بدون هذا الاستدلال ضاعت الحقوق ولزم الجرح **أقول** إن النكاح لا يجوز
عقد بدو صفة المدين وكذا القضاة لا يمكن إلا خفض المدعي
والمدعى عليه والكثرة بالاستدلال وكذا أصل النسب لأن زمان تحمل الشهادة
ممتد غالبا بخلاف زمان الموت إلى دفنه وقد يقع بدو التدفيع في موضع
لا يكون إلا واحدة في موضع الحيافة وقوله فلو بطلت الشفعة الخ
فدفع لأن الفرق بين الحقوقيين ظاهر مكشوف لأنه من ضعيف بسقط
بالوفا سبب ثبت له فيه حرر الجاهل لا ينتفع به المال فلا يغير بامتناعه إلى

العيان

القياس والنفي وكما العقود من البيع وغيره يمكن وقوعها بهذه الاحتمال
تأمل **العقد الثالث عشر في دعوى الوقف قوله**
ادعى المشتري على بايعه أن المسح وقف بقبل في الأصل وينقض البيع ولو لم
يقبل البائع أنها وقف على ما ذكره فتاوى النسخة أنه لا يصح هذه الدعوى
أصلا أقول على ما مر أنه لو لم يقبل كفاية حصة الأمانة فينبغي أن
يقبل منها أيضا لو برهن **أقول** هذا مناسب على دعوى جوار البيعة
في الوقف بدون الدعوى وأما على قوله من لم يرد ذلك وهو المناسب
لقوله الخ فينبغي أن لا يقبل ذلك وقوله أصلا إشارة إلى أنه
لا يسع لأمر المشتري لأنه ساع في نفق مائة به ولا من البائع لأنه
لا يتعلق له ولم يبين المحرف حتى يدعي من قبله ويشهد عليه
قوله ولو برهن المشتري أنه كان وقفا على كذا لا يقبل لأجل
أنه نفق مائة به ولأنه ليس خصمه في دعوى الوقف عن الموقوف عليه
أقوله الوقف فعل غير المشتري وهو مستند مما تخفى وينبغي أن
أن يقبل كما في طلاق وعتاق وقوله ليس خصم لا يبرأ لأن المشتري

٧٢

يريد المتي ففوضهم لسمع دعواه كما في التخيير **القول** ليس على عدم الجواز
 هذا التناقض حتى يجزأ بالخفاء عليه بل هي بيان الموقف عليه وقد تو
 انه لا يجوز معه بالاتفاق والمشتري ليس بنائب عنه **العقد الرابع**
عشر فيما كتبتهما في حكم قول فيما كتبتهما في حكم
 المدعي يقول للسامد لك شهاقة في موبنكر لا يحلف بانه لا شهاقة له اذ
 الشرع اوجب الجسر على المنكره دعوى المال ولم يوجد هذا اقوال **القول**
 لان منكره موجب للتوهم على من ادعى له **القول** ما ذكره بالنظر
 الى مورد النفي وموجب التوهم في المال في كونه ضما بخلاف للعدد
 ومع ضما يصح طلبه وعقوبه ويؤخذ بموجبه **القول** في
 هذا القبيل لانه صح انه الخا لفي النظر الى العبد التبع المحض فلا يجوز
القول لو شهد ابدية وقال له سالت فاذا امي جهار سالت لا يقبل
 شهاقتهما وقال ربي الدين ولو دفع السامدان وقال حين تحلفان
 السهاق كان سنا كذا والآن زنا وكذا فشهدنا بناء عليه يقبل
القول على مسيما الدار ينبغي ان يقبل في الدابة وان لم يوفى الكفء

بامكان

بامكان التوفيق **القول** الاصل في نكته وسببه
 ليس كافلا في سبب وجار سله ولا يارهم من الكفء بامكان التوفيق
 في احد مما لاكتفاه في الاخر **القول** مات فادعت المرأة انها امراة الميت
 وانكر الولد زناهما فبرهنمت انه مات وهي امراة ولا وارث له من النساء غيرها
 وحكم لها بارت واملكته ثم برهن انه طلقها في صحيحها فنقض الميت
 لال (م) مدواه شهد انه مات وهي امراة لان قوله مات وهي امراة باق
 لا يحتاج اليها فانما لوقال كانت امراة كفي الحكم بالارث فقد كرمه الزبايم
 وتر كهاكوا فلو انعدمت هذه الزنا لم يجب عليها شيء لانها شهدا
 بنكاح كان ولم يظهر كذبهما بل صدقهما الولد حيث برهن على الطلاق
 كذا مدنا ولوحات مولى الموالاة فادعى الرجل ارثه بسبب الولا فشهد
 ان له ولدا الموالاة وانه وارثه لانعلم له وارثا غير فيكم له بانه قال
 فهو معسر وبرهن آخر انه نفق ولدا الاول والى هذا الشيخ ومات وعلا
 الس مولاه ووارثه لا دارث له غير فيكم بالارث للث **القول**
 وكذا الس فتمت **القول** مدبر الاولين او المسهود الاول لانه ظهر

كذب الشاهد من الأولين فيما للحكم به تعلق وببينة في مسئلة الولاء قولهما مو
 وارثة لا وارث له امر لا بد له بالحكم بالارث لانها لو سئدا باصل الولاء ولم يتولا
 انه وارث لا يحكم له بالارث فوارثه بقولها انه مولاه ووارثه اليوم فظهر كذبها
 خلافاً لتمام النكاح المتقدم وفرد بين الولاء وبين النكاح في اشتراط
 قولها سئد ووارثه في الولاء دون النكاح اذ المولى لا يرثه على كل حال بل
 يحجب غيره فاما المرأة فهي وارثة على كل حال لا يحجب غيرها اقول المرأة
 لا يرثه في حال الرقة او قتلها زوجها فلا يستقيم قوله وهي وارثة على كل حال
 فينبغي ان يشترط فيها قولها ووارثه ايضا فلا فرق حينئذ اقول
 الظاهر في الشبهة ان ما من قول في وارثه على كل حال انها وارثه سواء
 قال الشاهدان بعد قولها انه مات وهي امرأة او ادركت غير ما في الشبهة
 ولم يقولاه يد عليه نفسه لا يحجب غيرها اي لا يحجب المرأة المشهور بها
 بغير المرأة الاخرى كما يحجب مولى المملوكة كما مرح به او لا لانهم قبل
 قد سئدا بنكاح كان وهي كافيته للحكم بالارث فلم يظهر كذبها فيهما
 واما قولها لا يرثه في حال الرقة وقتلها زوجها فهذا امر ضيق لا يبصر ^{الهما}

الما بالبينة كالطلاق فلا يضر احتمالهما حكم الارث ما لم يظهر بالبينة
 عند خروج من غيرهما السابق للسبب فغلبت للايضاح فانظر اليه
الفصل الحادي عشر في التحليف قوله
 ادعت على زوجها انه جعل امرأته يدا وانما اختارت نفسها وانكر الزوج
 فهذا على ثلثة ادعاه اما ان ينكر الامر والاختيار جميعا وفيه الحلف
 على الحاصل وفاقا ولا حلف طاهي بآب منك الدعة من الوجه الذي
 ادعت لان عند بعضهم الواقع بلفظ الامر باليد رجعي ولو حلفنا
 على البائين وبما تبنا ول قوله هذه القائل فيحلف على السبب
 لكن يختلط فيه للزوج فيحلف ما قلت بها منذ اخر تزوج تزوجها
 امر كريدك وما يعلم انها اختارت نفسها بعد ذلك في مجلس الامر
 لجواز انه تزوجها بعد اختارت نفسها بحكم ذلك الامر فلا يملك الحلف
 على ذلك اقول لا حاجة التحليف في هذه الوجه الى قوله يعلم
 انها اختارت بل يكفي قوله ما قلت الى قوله امر كريدك او الاختيار
 بعد ثبوت الامر فلما حلف على انه لم يتول حصل الغرض اقول ما ذكره في

للمقصود بالامانة التزاما الا انه لم يقل حصل الغرض قد روي المطابقة
 لدعوى الزوج وقد ادعى شينين فلا بد ان يكون الجواب مطابقا لها حتى
 لو تكلف قوله ما قلت ان لم يثبت مدعى المرأة وهو ظاهر من انضمامهما
 يثبت المطلوب من تكليفها الكلف **قوله** ولو اقره وادعى نكاحا بعده
 لم يصدق ويلزم الطلاق فيخلف على وجهه ثم اقره فلفظ لان
 بعد ما اقره ولزم الطلاق لا وجه لتخليفه **اقول** اي لا يصدق بما بينه
 ويلزم الطلاق الاول من النكاح الاول وبقي احتمال النكاح الثاني
 فلهذا تخلف الزوج على وجهه وهو يخلف ما قلت لها عند تزوجها
 تزوجها امر كبريك وما يعلم انها اختارت نفسها بعد ذلك فيجب له
 كيف وقد جوز هذا الاحتمال بدون التفرع وحلف عليه وقد صرح
 البرازي هذا بخلاف عندنا يوصف وقيل عند الكل كما ذكر **قوله**
 وفي المختار تحت البلوغ في حق اختيار نفسها بمنزلة الشفعين طلب
 فانها كما بلغت بحيث لو سئى ينبغي لها ان تختار نفسها كما ان الشفعين
 او بلغت الحد ينبغي له ان يطلب الشفعة وتشهد على اختيارها

نفسها

وقف بخزانة الامم في باب الارض

نفسها لو كان عند من يبيع لذكره الا يخرج الى الناس وتجار
 ثانيا وتشهد ولو لم يجر في بيئتها وخرجت الى الناس بغيرها
 والاشياء ولبس بشرط لا اختيارا بنفسها لكن بشرط الاشياء
 ليست اختيارا بيمينه فيسقط عنها اليمين والتخلف على اختياره
 نظير تخلف الشفعين على طلب الشفعة فلو قالت للفاضي قد
 اخترت حيث بلغت او قال بلغت طلبت الفرو صدقت مع اليمين
 ولو قالت بلغت امرت طلبت الفرو لا يصدق ويحتاج الى اليمين
 وكذا الشفعين لانها اضافت الطلب والاختيار الى وقت من
 محكمها ما لا يمكن استينافه في الحال لا يصدق فيه بلا بينة
 واذا لم يضاف الاختيار والطلب الى وقت جازى بل اطلق الكلام
 اطلاقا حكما ما يمكن استينافه في الحال لاننا جعلنا الجارية
 كأنها بلغت الآن فاختارت نفسها الآن والشفيع
 عالم بالبراءة الآن وطلب الشفعة الآن فلهذا صدقنا اذا اطلقنا
اقول اذا اطلق عند الفاضل ولا صدق غيره يصدق على
 على ما مر من ان علم يمينها ان علمه في الماضي قد حكى ولا يمكن استينافه

فينبغي ان لا يصدق بلا بينة وايضا قوله صدقت مع البينة بدل على
انها لا تجعل كما بلغت الآن واختارت الآن والاما حلفت
لانها يمكن استيناف على ما **اقول** ان علم الدعوى ما اجه كاف فيما بعد
فاذا احضر الخقم مع المدعى عند يستفسر عما قبل الاخبار والوجه
وقولها حين بلغت وطلبت الفرة وقد تمكنت استيناف عند اخبار العاقل
كما عند التماس الاستمارة ولا يلزم دوام تمكن الاستيناف وقوله ايضا
مدفوع ايضا لان قاعدة تمكن الاستيناف استدعى ان يكون القول
قولها وان لم يمكن الاستيناف ضعيف كما اذا ادعى الزوج الرجوع
في العدة والقول قول الزوج في الرجعة في العدة واما بعد العدة
فلا يفرغ قوله كانا وحكما لالا انها اختارت الآن وطلبت الآن
ويمكن ان يقال ان قولها اختارت نفسي حين بلغت او حين بلغت
طلبت الفرة كلام يدل بصيغته ومعناه ان البلوغ والاختيار
والطلب قد وقعت في وقت واحد فادعى على ما دفع عليه
فان وجد الاستمارة فيه ايضا فيها واما صدقت مع البينة فمختلف
قولها خلاف مدلهما بلغت ام وطلبت الفرة فيه فان الاستيناف

وقت محدجوز ان يقع البلوغ في جزء منه وطلبت الفرة
والاختيار في جزء آخر فاعلم هذا لم يدل قولها بلغت ام وطلبت
الفرقة على معارضة البلوغ بالطلب على وجه يلزم الموازنة
في الدعوى لم يقع في الدعوى لانها وقعا في كلامين عطفهما
على الاخر في لم يكن تدعى الاختيار حين بلغت ودعت طلب الاختيار
بعد حين بلغت فلا بد من البينة والا فلا فيها معنى قولها لان
تجعل الحادية كانا بلغت الآن واختارت نفسها الآن **قوله**
فان قيل قوله لا يصدق فيه لا بينة اي يقتضي وجوب البينة طلب
الموازنة او الكلام في طلب الموازنة حسب علم المدعي وطلبت
الموازنة فيكون وجوب البينة في طلب الموازنة روايتا يجب
رواية لانه رواية اقوال لا يلزم ذلك لانهما اضافا لطلاق
اي وقت ما من وجوب طلب الموازنة وطلب الاستمارة فالكفا
البينة يحتمل ان يكون بالنسبة الى طلب الاستمارة لا بالنسبة
الى طلب الموازنة فلا يلزم ما قلتم **اقول** لا شك في وجوب طلب
الموازنة في جميع المصود وان لم يكن تحفرت من يشهد بكلام

حقه فيما بينه وبين الله تعالى لقوله عم الشفعة لمن واثمها اطلبها
 على المسارعة ولتمكنه الخلف لولا الخلف فان وجد من
 يستند فيه علم فاشهد والا فخرج الى الناس على ما فصد ويستقر
 بالاشهاد لانه حين ضعف سقط بالاحراز ويتمكن من الابتن
 عندنا بالبينه ولما وجوب البينه في طلب الموائمة في جميع القواعد
 ولما فاقوله يقتضي وجوب البينه في طلب الموائمة ان اراد
 وجوبها في قولها علمت امي وطلبت فيه مسلم لانه لا يقدر
 فيها كما في فتعني البينه وان اراد وجوبها في جميع القواعد
قوله الشفعة اذا طلب احكم بالشفعة بخلف الوفاء بالله لقد
 طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري وقوله
 اي الى ليل وعند ابي محمد لا يخلف اقول هذا يدل
 على ان الشفاعة على طلب الموائمة ليس شرط لازم
اقول هذا كما علم على تقدير وجوب الاشهاد والبيهة كما في
 الدين على الميت بعد الاثبات بالبيهة بخلف الدين بانه حاشيت
 هذا الدين منه والابراء تفتنه منه وفاقا يدل عليه قوله تعالى

على خلافه اذ يلزم منه اذا عدم الاشهاد يمتنع اقامة البينه واذا
 لم يخلف على هذا يلزم ان يكون قوله معتبرا بدون البينه وهذا يخالف
 للجمهور ولا يكتفى **قوله** غريم الميت لولا وعي ابيه والميت
 يخلف ورثة على العالم ما تعلقت اباكم قد قبضت ولا شأ منه
 ولا يبرئ منه ايا قول قوله ولا يبرئ منه الا لا حاجة اليه لانه يدعي
 لا البرائة فلا حاجة لذكره في الخليف **اقول** ضم اليه ولا شأ منه
 ولا يبرئ منه وان لم يدعيها لان اخذ تمام الحي موقوف عليه في
 نفس الامر لاحتمال ابراء الميت منه ولقد نصت الوارث للعلم
 فلدفع هذا ضم اليه كما في ابنت الدين عليه **الفصل**
السكر في حقائقه **قوله** ولو شري ثوبا في طم
 فميصا فيه من لخران القميص له فامشري لا يرجع على بايعه بتمنه
 لولا المبيع للميتي والمسته لم يبيع لولا المبيع كرهى والمسته
 لانه لا خاطه فميصا لم يخبر ان يملك له الا بسبب جاذب بعد الخياط
 احابراء منى خاط او باقران اقول هذا يشعر بان الاقرار
 يصير سببا للمكر وهذا قوله ضعيف **اقول** الاقرار بغير الدوى

يوجب الحكم بذلك الموقلة وبعدد الملك للمنفعة على ملبس في فضاء التناقص
 كان ملكه في نفس الامر اولاد الكرامة في حكم الحاكم ولست رجاء التناقص على البيع
 وعلى هذا الوجه اوله الا يدعى فادعى حجة على المدعى الماخذ ورجع البعض
 على البعض قبل شرط حصة الفتن عند الرجوع بثمنه وقبل الاوفى
 بل لو سددوا ان التناقص الذي يبرهن على حريته باع هذا التناقص ثم يبيع
 هذا ان يرجع على بايع بثمنه وان زعم انه ليس الرجوع لان كان البيع
 لانه لما حكم عليه ببيته التناقص زعمه بالعدم اقول على هذا الواجب
 عليه ما لا فقال ليس او ما كانا نكسر على شئ قط ولا عرف فبرهن على فضاء
 او ابراء ينبغي ان يقبل بيته المدعى عليه وكذا لو انكر البيع فبرهن بشرك
 فوجد عيبا فبرهن البايح انه برك عن كل عيب ينبغي ان يقبل به البايح
 لما كان الحكم عليه بالبيته يلحق زعمه بالعدم مع انه صرح بانها
 لا يقبل والحاصل انه سفي ان يتخذ الحكم فيها واثباتا **اول**
 الظاهر من قوله وانكرا البيع البيع العبد الذي استحق المستحق من يد
 المشتري جاز ان يكون المستحق عند العبد الذي باعه منه ولم ينكر
 مطلق البيع وكولم انه موالا انه لما حكم الحاكم بالبرهان للمستحق

وحكم

وحكم بستر جاع التناقص البايح صادرة انكاره البيع مكتوبا
 شرعا بانقضاء القضاء به فارتفع التناقص كما ارتفع باقرار الخصم
 البيع والتناقص بالعدم كما ان اقراره بملك بايعه يكتفي بذلك فلا تفتي
 الرجوع على انه لو جوز عدم الرجوع بسبب انكاره انفسد باب الاسترجاع
 ولهذا التناقص زعم بالعدم مع انه لو لم يفهم اليه قط ولا عرف فبرهن
 وبرهن على القضاء او البراء يقبل لان القضاء او البراء بغير صوت
 واما ما يدون المعرفة فمما على ان اثبت الحرية لا يبيع فيه التناقص
 كما **قول** التناقص من المشتري الا يجزى يكون حكما على كل التناقص
 يرجع كل منهم على بايعه بلا عاقبة بيته ولا يرجع كل منهم ما لم يرجع
 وكذا المشتري الاول لا يرجع على بايعه او على كفيلا بالدرك ما لم يرجع
 عليه وما لم يبرهن على الاستحقاق لا يلائم البايح دفع التناقص ولو رآه سجل
 الاستحقاق فاقرب الاستحقاق وقبل السجل ووعدان يدفع ثمنه ثم لم
 يجز على دفع ثمنه ولو وجد بايعه سرقته وظهر سجل قاضي خار او برهن
 بسجل قاضي خار لم يوافق سرقته ان يعمل به ويقضي برجوعه بثمنه
 ما لم يبرهن ان قاضي خار احكم على المشتري عليه واخره من يده وهذا

لان الخط يشبه الخط فشرط بينه الحكم والافراج عن بره اول
 نسخي ان يكون فيه خلاف لاني يوسف حكاه الكتاب الحكمي فاقوله لغير
 انه شهاية انه كتابه يكفي ولا يشرط علمه بانه الحكمي **اقول**
 ان حكم الرجل عن حكم الكتاب الحكمي لان الشهاية واحتم شرط عند
 وعند الحكم ليس شرط فعلى هذا يجعل ان يشهدهم وبالم اليهم
 وان لم يحتم وليس شيء منها شرطه التجمل فلا يلزم فيه خلاف والعلم
 اليه وان وجد الرواية فيها ونعم والافلا **قول** شري زيد قسما
 من خالد فبما من بكر ثم شواه زيد فاستحق رجوع زيد على يامه الاول
 وهو خالد كذا افق وهذا انما يستقيم على رواية ان الحكم
 للمستحق بوجوب انفساء البينات كلما فخرج ببيع زيد شواه
 ثانيا من البين فصار كانه لم يسمع غيره واما على ظاهر الرواية
 وموان الحكم له لا يوجب انفساءها فينبغي مع زيد وشواه ثانيا
 على خالد وليس له الرجوع على خالد ولكن يرجع على يامه ثم يامه عليه
 ثم يرجع على خالد اقول فقط لان ظاهر الرواية لا يمنع الرجوع
 الا يري ان لم يرجع على يامه في ظاهر الرواية ايضا والحكم

حكم على كل الباعة فينبغي ان يكثر زيد يرجع على خالد او على بكر
 او كل منهما باي **قول** ما ذكر من قبيل قصر المسافة والافق سبيل كلا
 منهم لا يرجع على يامه عالم يرجع اليه فعال ظاهر الرواية فينبغي ان يكون
 للحاكم من زيد من الاسترجاع عالم يتم الاسترجاعات الا انه يجوز عند
 القرار الرجوع عليه بالافق وان لم يتم ان زيد احرم من بكر وخالد يام
 ظاهر الرواية بدون ان يرجع على بكر وكذا ان يختلف الثمن بينهما
 فيقتصر صاحب الاكثر **قول** ان يكون احوال الرجوع كحوال الاستحقاق
 وقيل يحسب العيب ان لا يرجع على خالد ولا على بكر اما على بكر فلا لا يعيد
 لانه يلزم الرجوع واما على خالد فلا ان هذا الحكم يستفاد منه فعال
 قياسا لهذا لا يرجع زيد على بكر في الاستحقاق لانه لا يعيد **اقول**
 فعال هذا نسخي ان لا يرجع على خالد ايضا في الاستحقاق لان الحكم
 يستفاد منه **اقول** ضار العيب فقط بملك الرضاة وغيره
 فانه الحكم بالاستحقاق يكون حكما على كل العلة بخلاف الحكم بالعيب
 لجواز صدقته عند بعض وان كان قد عاكر الرضاة عن بعضي وبالحال
 بجائز اسم كل حشره ببايعه فلا يلزم انما حكمها **قول** نسخي

بملك مطلق فطلب ثمنه فبرئ بايعة انه بيع على ملك بايعة يقبل لو كان
 كخبر المسحق ولو غاب بايعة البائع لانه ينصب خصمها بايعة او كـ
 ينبغي ان لا يشترط حصة المسحق ايضا كما تقدم **اقول** قد بين
 في فصل من الاصل خصمان المتحان حصة المسحق في سماع هذه السنة
 وفيه تفصيل فارجع اليه يظهر لك ما هو الحق **قول** ولو برئ المسحق
 بعد عن التنازع لا يقبل لان البينة او اوجهنا على التنازع يقبل
 بينة ذي اليد فظهر من ان ذي اليد هو البائع الاول فبينة
 اولى **اقول** لو اتى بستان فطلب ثمنه فبرئ بايعة انه بيع عند
 او عند بايعة ينبغي ان يسمع بينة ويطلب الحكم بالحق في التنازع
 انه ظهر ان ذي اليد هو البائع الاول فبينة اولى وقد مره في الخارج
 وذي اليد وعكس **اقول** لا يعتد بينة هذا التبعين او بينة
 وفيها بين غير ان بينة ذي اليد اولى في التنازع سواء كان
 قبل الحكم او بعده وان بعد رجوع بعض **قول** قال المسحق الدية
 غابت عن منذ سنة فقبل الحكم بها للمسحق بضمن البائع انها
 ملكه منذ عشر سنين يقضي بها للمسحق لانه ارفع عينها لملكها

ارفع الملك

ارفع الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته فصالحا
 المشتري ادعى ملك بايعة بتاريخ عشر سنين عن التنازع لا يعتبر
 حالة الانقضاء عند احدى فبقى دعوى الملك المطالب في حكم المسحق
قول يقضي بها للمورع عند احدى لوسا لانه يرفع المورع
 حالة الانقضاء وينبغي ان يقضي بقول المورع اذا رفق وظهر **اقول**
 لم اجد رواية في هذه المسئلة تحضروها على لوسا وان اعمد التنازع
 في دعوى الملك المطالب من جانبين ولعل ان لا يوسا ولعل ان يوسا
 منها ولذا لم يرفع خلاف فيها **قول** استحق فاراد ان يبرح
 بايعة انه نتج في ملكه وعجز عن اتيان حقه حتى اخذ منه الثمن فاراد ان يبرح
 على بايعة فانكر بايعة البيع فبرئ مدعى التنازع ان بايعة منه ابرح
 لانه لما حكم عليه فاحذ منه الثمن التبع ودعواه التنازع بالعدم
 قدما الكلام عليه قبل بوردة ونصت براءة طلبة الذي جرت به
 زعم بالعدم **اقول** قدما الكلام عليه من ان يبرح بما قاله
 من انك **قول** شرارة لغوي بامر ثم الامر وهو المشتري
 فاراد ان يبرح فاستحق واخذ عرقا وقيمة ولذا فان الواطى لا يبرح

على الباع بشئ لانه شراء لغيره اقول — سعي ان يرجع لاني
اقول لانه ان يرجع الامر لانه يجهته الى غيره قد استملك
 الجارية فيكون ملكه مما ملكه فاذا رجع على الباع بالثمن اجمع
 والمبدل في حكم شقشقه لا يجوز ولا يرجع الموهوب على الباع
 لان سبب الرجوع اخذ ما دفع اليه ان يستحق وهو لم يدفع اليه لان
 اليمين عقد تبرع فلا يستحق فيه الالة وان عوفه بشئ سعي
 ان يرجع به اليه **قول** ولو كان المدعي دارا وصالحا على دار اخرى
 وبني كل منهما دارين فاستحق داره وبذل الصالح يرجع في
 دعواه كما امر الالة منا لو برئ المدعي او صلفه او نكل يرجع
 عليه بيمينه بناء وبقيمة الدار المدعى لابل الدار عند اى رده لان من
 اصله ان من شري دارا اشتراها فاسدا وبني فيه صار ملكا
 ولا ياذ الباع فباخذ قيمته اقول — لو صار ملكا
 ببناء ينبغي ان ياذ المستحق قيمته لا عينه او الغاصب ملك المقصود
 بملكه **اقول** انما صار بالبناء عليه ملكا بالبناء
 باعتبار الالاف ان يصير بالبناء عليه ملكا في الغصب

فيه روى العبد

فيه روى العبد لا يمكن فاذا ملك العبد حقه انقلضت قيمته
قول شركة ايضا فيه اشجار حتى دخلت بلادا فاستحق الاشجار
 هل لها حصه من الثمن قال لا كما روى نواب قن وقته وروى جازان
 يدخل سعا لاصفة من الثمن وقال لهد منهم لهذا المسئلة روي
 انه يرجع الاشجار ووفر ما بينهما وبين البرقة والثوب الاشجار
 مركبة في الارض خلاف الديب فالنتيجة منا اقل فكانه ان يبيع
 وكذا الدار اذا الباع ان يعطى غير تلك الديب فلو كان لو كانت ثوبا
 خيا كذا الاشجار اقول — في الشئ وفي كل ما يدخله البيع
 اذا استحق بعد القبض سعي ان يكون لها حصه على ما سعي فتمش
اقول قوله كل ما يدخله البيع يتعالي به من الاول المسئلة
 فلا يثبت له ما على المطلوب واما ما سعي في فن شرك بيت
 واسقفين وقبض غزب السقف لا على ثم الاستحق الا قبل
 ولم يذكر البناء في الشراء لان البناء وان كان يتعالي لا يقضي
 صار مقصودا وصار له حصه من الثمن فلا بد ان على مقصود
 اسم الجدران الاربع مع السقف والبناء في السعي ان يضمن لا خارج

خلاف الاشجار فانها خارجة عن حقيقة الارض وان كانت متصلة بها
 غاية ما يفرق بينهما وبين الثوب البرقعة ولو صلح على ما عليه
 في بعينه حاز وكان يباعا فلو ملكه يد المديون قبل قبضه
 يرجع الطلب الى اصله وهو الدين وكذا كل شيء بعينه ولا يخل
 افتراقهما قبل قبضه اقول — وكذا ما يبطل افتراقهما قبل
 قبضه فانه يرجع فيه الى اصله بالاول فلا وجه للتخصيص **اول**
 مران وكذا شيء بعينه ولا يبطل افتراقهما قبل قبضه احد **الثاني**
 والسالم كان سباعا فحكم المبيع حتى لو قضي شرا ولو سطر **الثالث**
 واما اذا صلح دينيا بالدرهم او الدنيا يزان خلص عن الربو فيبطل **الرابع**
 لا افتراقهما قبل قبضه فلا يكون سباعا وحكم حكم اليمين المبيوع وهو
 المعقود **منها** **اول** لو صلح باع عن الدار المدعاه حتى الدار المدعى
 عليه ياخذ من المدعى ما دفعه اليه اما لو كان المدعى حتى اقل ما
 لا يبيع مئرا يرجع لواء استحق واما اذا كان منكرا يرجع
 ايضا اذا صلح بوان على زعم المدعى ان باعه فاذا استحق يرجع
 واما لو فح المشتري شيئا الى ذك اليد واخذ الدار لا يرجع **الدافع**

بما دفع او المدعى زعم اني اخذ حتى وانما دفع المال لقطع خصومته
 فلا يبيع المدعى مئرا فلا يرجع **اول** مبادلة زعم ذي اليد يبيع
 المدعى مئرا فينتفيان يرجع والحاصل ان هذا وما بعده
 الكل منها مبادلة زعم احد مال لا زعم الاخر فمسعى ان يتحدا
 حكما وهو ان الصالح لا ينعصر زعم المدعى **اول** المدعى احد
 في زعمه فادفعو يكسب لقطع البني في امر حاصل له وزعم ذي اليد
 لا ينفذ حتى الدعوى سواء كان منكرا او موعدا وانما يبيع لصاحبه
 لو امكن كلاهما الاستحقاق فيما دفع المدعى فيبيع الدعوى في اليد
اول لا بد من موافقة استحقاق بدل العقود فاستحقاق بدل
 الخلع يوجب البرص ببقية استحقاق بدل المسع يوجب الرجوع
 بغير المسع قايما وبقيته بالكا واستحقاق بدل الابن يوجب
 الرجوع باجر المثل الذي هي قيمة المنفعة يسعى ان يكسب المثل
 بالابن منا وهو العيز القيمي لا المثال في حكم قيمة المنفعة
 لا قيمة البدل كما في الحقايقه اذا استحق احد البدلين وهكذا البدل
 الا فيجب فيه المالك لا قيمة المستحق لا لتقاضي النسخ ولعله المثال

فينبغي ان كسبه مثلاً مثلاً لو دفع عشرة دراهم اجرة
 فاستحققت يفتي ان كسبه مثلاً لقيمة المنفعة اذا الاجارة
 سعى الى التبريد استحقاق الاجرة **النفذ** **اقول** المرفوع المثل
 ما كسبه السلم ويحرم فيه الربوا ويتفاوت فيه الاسعار لا ما يكون
 وسبباً الى العتد ولا يكون مقصورة بعينها كالدرهم الذي
 فانها لا يوقيان الى الذراع اذا استحقها **الفصل الرابع**
عشر في العرف قوله ولو سرق مما زيد الوكيل لم يضمن
 لانه ايمان فيما قبض له قبل السرقة ولو سرق الوكيل بعد ايمانه
 نقد عليه لانه لم يضمن وكيله بعد ملك تلك الدراهم لتعلق الوكالة
 بتلك الدراهم المنقولة عند بعض المشايخ ولو توقف في ذلك
 ببقاء تلك الدراهم عند عامة المشايخ **اقول** على هذا
 لا تشرع لعدم تعيينها بعد التسليم عند عامة المشايخ **اقول**
 ان توقيت الوكالة ببقائها بسبب العرف لا يستلزم تعيينها
 بعد التسليم فيظهر من عرفها بطلان الوكالة بطلانها وقطع الربو
 على الموكل فما وجب للوكيل على الموكل بسبب حكمة بينهما في البيع

عند عامة المشايخ وثمرتها عدم التعيين للشواهد بها يظهر
 وان قيدت الوكالة بها فيما لو اعطاه ونايز وامي ان يترك
 بها طعاماً فاشترى الطعام فلم ينفذ ما صدر في الطعام الى
 الامر نقد الدنايز حال نفقه وانفق ونايز الامر فاجبه
 فهو جاز لانه امثال امر الامر الشراء بتلك الدنايز وكذا الدنايز
 لا يتعين بالتعيين وكانت باقية على ملك الامر والوكيل حتى
 ونايز الامر حاجته مما رستوفيا دى نفسه في ذى البلياء
 عليه غرم من حال كذا في المبسوط **قوله** امره بكونه بان يترك
 له دينه فمنا بغير عينه فراه فهو له عند اى ولا امر عند
 له ان النفذ يتعين في الوكالات لو عيننا الا يركى انه لو كان
 قن بهذا الالف فذلك الالف عند الوكيل يعطل الوكالة
 فكذا الدين ولهذا الوفاء الوكالة بدينه وسقوط الدين يبطل
 واذا تعين كان هذا الوكيل لا يتكلم الدين ممن لا دونه عليه
 اقول هذا ايدي على ان النفذ يتعين في الوكالة بعد قبضه اى
قوله من شاء كونه الفن للامر عند احتشال امره

يكون الدين في ذمة كيرف والدين معني في الذمة وتقبض على البعثة
 فلا يقع الترد بعينه بل بما يكون سببا فيه **الفصل الثاني**
عنه في بيع الوفاء قوله يوشى كل الكرم فيه
 واخذ غلته والاخذ بغير رضا البائع فهو الحق في ربه وليس للمشتري
 يكمل غلة الرمي فاذا اكملها ضمنها فاقبضنا بالضممان على الاتفاق
 كذلك اقول **عوضها عن التبايع** مواخذ غلته والانتفاع
 به فيكون الاخذ برضاه سواء باع كماله او بعضه فينبغي ان لا يقضي
 وفاقا **قوله** التبايع لا يستلزم الرضاء كما في الاكراه وبيع الوفاء
 بيع تلجئة ويكون المقصود الاصل من الاستيناف كما في الرمي
 ولذا قالوا امور من في الحقيقة ولا سعة به الا بالاذن مالك **قوله** في
 اتفق مشاع زماننا على صحة بيعه على ما كان عليه بعض السلف
 لانها تلفظا بلفظ البيع بل ذكر شرط فيه والعبرة باللفظ ايضا
 دون المقصود فان من تزوج امرأة ومن ينسأ ان يطلقها بعد جاراتها
 صح العقد اقول لان الانتفاع به مقصود كما ان الاستيناف به مقصود
 فلا حاجة لجعله رميا فعلى هذا لا يكون رضا اللفظ وعوضها **قوله**

الغرض الاصل منها الاستيناف وان كان غرض المشتري الانتفاع به
 وهو لا يتم بدون رضا البائع وتعلقه لا ينقطع عنه والامام اجماع على الرقة
 عند اداء الثمن وما دام التعلق باقيا يحتاج الى لفظ بالانتفاع به كما
 في الرمي والاعتبار للمعاني والحال دون الالفاظ والابتداء
 كما في الهبة بشرط العوض فانه اعتبروا ببيعة الاحكام **قوله** كرمها
 باع احد مما نصيبه من شريكه بغير اذنه باع من آخر باتا حتى توقف
 على اجازة شريكه المشتري وفاقا على شركته حتى التسعة اجاب
 جل المفتين في بلدنا لا التسعة واجبت ليس كذلك بعدا المحت
 في الفتوى واجازة شريكه فانه لا بد من هذا الاطلاق ليصير حله فانه
 لا تسعة في بيع الموقوف الا بعد النفاذ فان المبيع وفاقا اذا باع الباع
 باتا حتى توقف على اجازة المشتري وفاقا فقبض البائع على
 الوفاء وانفسخ فذكر العقد بقضاء الثمن لا يصير البيع الموقوف
 جائزا لانه بعد موقوف على اجازة المشتري فلا يجوز الا باجازة وعنه
 احدى ما يخالف فيه البيع الجائز الرمي اقول **قوله** يوشى على قوله
 جعل الوفاء فاسدا واما على قوله جعل رميا فلا وقوله لانه انعقد

موقوفاً ان يقتضى اللاحق ربح الرهن الآباً جازة الرهن لا بقضاء
 الدين وليس كذلك **قول** من جعل رهنه في الحقيقة لا يجعله رهن
 حقيقة بل جعله حكماً وما لا فلا يلزم اشتراك جميع الاحكام فيها وهو
 ظاهر ومن جعله فاسداً لا يجعله فاسداً كذلك بل حكماً وآلاً
 فانه عقد مستعمل حينئذ جعله بعضهم حكماً حكم الفاسد مما لا يعقل
 بجعله حكم حكم الرهن كذلك **قول** لو باع وفاء ولم يقض عنه لا يمكن
 من بيعه خاضع قبل فسخه **قول** الرهن كذلك **قول** هذا
 قبل تسليم المبيع الى المشتري لانه يتم بالايجاب القبول فيجوز التسليم
 ان لم يرهن المشتري به وهذا لا يكره في الرهن لانه لا يتم بدون القبض
 وان سلم هذا بعد التسليم اليه وهذا لا يكره في الرهن ايضاً لانه قبل موت
 الدين لا يتعلق به صح المرتضى فلا يتقدر منعه من البيع ولا يجزى الرهن ان يقد
 شيئاً من المرتضى لينتبه عليه الدين **قول** ومنها زكوة مال الوفاء
 على البلع **قول** قد مر في اول الفصل انه لا فرق بينه وبين الرهن
 في حكم الاحكام فعلى هذا لا يتم له التمسك بما ذكر **قول** ملكتي على
 سبيل البائنة والتاكيد في كونه رهنه في الحقيقة والحال ومثل ذلك

كثير

كثير في كلمات القوم ولا منافاة بين الكلامين **الفصل**
السلع عشرة مسايل لاجارة قوله

غضب عبداً واستاجر من يحفظ يجب الاجر قال مختلفا قاض
 الى عاصم البليخي يستخرج منه صدرى ان الاجر والضممان لا يجتمعان لولا
 ومن المستحق للاجر غير المستحق للضممان **قول** اذا ضمن
 يملك مستنداً الى وقت قبضه فلا اجر على حفظ ملكه فلا وجه لما ذكر
قول اذا ملك المقتضوب عند المستاجر بغير صنعه وضعه المالك قيمة
 يرجع المستاجر على المورث الغائب بما اداه على المالك فكيف يملك
 الاجير مستنداً الى وقت قبضه فيجب للاجير طفلة قطره
 ان المستحق للاجر غير المستحق للضممان وهو الغائب حقيقة
 ومالاً **الفصل العشرون في دعوى الزجر**
قول ادعى نكاحاً مطلقاً بلا تاريخ واستند الى تزوجها
 شهر كذا لا يقبل الاكذاب المدعى شهره وفي عكسه يقبل
قول هذا على عكس دعوى العينة وهذا لان الشرايين بالنظر المطبق
 شرافاً بانها منكوسة في الحال لا في حدوثه منع من قبضها ولا

اقرب الاوقات لخلاف مطلق الملك فافترقا **اقول** ^{النكاح} دعوى النكاح
 المورخ يتضمن دعوى النكاح لئلا ينفذ ملكا مؤبدا الى الموت
 غالبا فالاشهاد بمورخ وحمل على الحال لم يخالف المدعى بخلاف
 الملك فانه لا ينفذ التأييد فافترقا **قوله** ولو اوعيا نكاح
 امر له تجزى وليست في يد احدهما وبرهن احدهما على النكاح ^{ببرهني}
 الاخر على النكاح وعلى انها اقرت به لا لا يترجى بينة مدعى الاقرار
 اذا لا اثار اثبت بينة نكاحها وبه يثبت اقرارا به فاستوت
 البينتان في اثبت الاقرار وقيل يترجى بينة الاقرار للثبوت
 كثابت عيانا ولو عيانا اقرارا لاحدهما بعد ما يترجى المقل
 وما يقول بان الاخر اثبت اقرارا بنكاح قلنا نعم لكن ضمن
 اثبات النكاح ومنها اثبت اقرارا قصد كذا في المحيط
 اقول بطلت البينة بالثبوت فينبغي ان يبطل ما ثبت بها
 وهو الاقرار بخلاف ما لو برهننا على النكاح ثم برهن احدنا على
 اقرارا فان اقرارا ثبت منها بينة لم سطر فبطلت البينة بها
 كثابت عيانا بخلاف ما نحن فيه فافترقا **اقول** ^{على} او ابرهن احدنا ^{النكاح}

الزكاح والاخر برهننا على النكاح ايضا وعلى اقرارا به فينبغي
 ان يترجى بينة الاخر ومعلوم باب الترجيح كما يجي بعينه من الكيف
 والمصرى قابل به لكن فترقا بينت برهننا على اقرارا وبرهننا على
 اقرارا ومن البين ان لا دخل للمورخ العاطفة في الترجيح
 وانما هو البرهان على اقرارا وقد وجد ولو برهننا ^{النكاح} على النكاح
 عند البلوغ وبرهننا الزوج على سكوتها يتقبل بينهما لانهما ثبت
 الفعل وهو الالباء **اقول** سعى ان يعطل بينة الزوج
 لانه ثبت حدوث الملك ولذا جعلنا القول قولها عند عدم
 دلالة الزوج لانها ينكر حدوث الملك فالابح ان يكون المحذور
 مذموم فترجى فعلى ما ذكر بكنه القول والبينة للمرأة عندنا
 ولو هو **اقول** الزوج يدعى بقاء الملك السابق لاحدونه
 والمرأة تدعى اذالة وهو ينكر قبيل بينة الازالة لانه امر
 حادث على السابق فيكف القول قولها بحجة اخرى عند عدم
 البينة لان فعل الالباء صا ورعنها وهو اعلم من غيرها **قوله**
 ولو وقع التصديق في البيع بان لهوى الشراء منه فانكر ثم

وقفه بخزانة الدرر المنيرة بالازمنة

ثم نقاد قاعليه ثبت البيع لفا وجه التقابض اذا البيع ينعمد
بتعاط دون النكاح اولا — ثم نقاد قاعليه ان النكاح كان
يدل على سبق النكاح فينبغي ان يحكم بينهما **اقول** لا بد فبين عقد النكاح
من حضور الشهود والتضام لا يستلزم حضورهما **اقول** من
في تركه الزوج فانكر الورثة ويذهب على كليهما ثبت فلو لم يثبت الورثة
انها أبرأت الزوج عن المهر قبل موته او ضاعا لا يقبل للثقت قضى
كما لو لم يرد العيب فانكر البيع فيه من المشتري فادعى الباطل لبراءة
عن العيب لا يسع دعواه وقيل الصحيح انه يسع دعواه البراءة كما لو ادعى
الغا فانكر ثم قال قضيت و ابرأتني يجوز كذا عندنا **اقول** سبني
ان يسع في هذه النكاح ايضا بد اولي النكاح لعنه الورثة فيمكن
التوفيق بعدم الوقوف عليه كما في فصل التناقض **اقول** النكاح
يفيد الملك المسمى ولهذا يقبل البينة اذا ادعى لها حامورا
وسمها بملك مطلق فاذا انكر الورثة النكاح ومهرها فانتهى المرأة
فاقرار الورثة بغيرها يكون قضا لان عدم العلم بالنكاح المسمى
مستبعد فلا يلتزم به وميل المصنف في امثال هذه المسائل

قدوم غير مقرر وظاهر الرواية في مسنده رد العيب عدم القبول
وهو غير ظاهر الرواية في رواية علي بن يوسف في القبول فلا وجه
لتمسكها بالصحة على ما مر غير مقرر والفرق بين مدعي العيب وبين المدعي
والابراء وظاهر كلامه **اقول** زوجها انها وقبضت مهرها من الزوج فبلغت
فطلبت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصيته لم يكن للثقت ذلك
البراءة الزوج بدفعه الى الام ولو لم يكن وصيته طلعت اخذ المهر من
زوجها وهو بر ص به على كذا لم يلحق بالتصرف في المهر فلو ادعى
اليه كدفعه الى اجنبى كذا الجلب فيمكوى الاب الجدد والقاضي
لان غيرهم لا يملك التصرف في مال الصغير فلا بد من قبض مهرها
ولو كان عا قد اجازك الولاية او الوكالة **اقول** سبني ان يصح
به الزوج على الام قايما لا مال كالدفع برضاه فيصير حرة كما لو دفع
الى اجنبى **اقول** دفع المهر الى الام بطريق الاعتياد في غير المسمى
لا على وجه التبرع والاعانة وجاء غرضه من طاعة ما وجب عليه فاذا
لم يسقط عنه رجع بعينه ان قابلا وبقيته ان ناكلا **اقول**
بعض المصنفات متاعا وبعث الله ابونا متاعا فقال الزوج بعينه

صدق مع بينة فلو طلق المهر في وقت المتاع ولو قايما والارث
 لو مثلها لانها لم ترض بكون مهر او يرجع ببقية المهر ولو قايما لا يرجع
 على الزوج ببقية اقول — ينبغي ان يكون لها رد قيمة قيمتي
 ملكه لترجع ببقية المهر لو كانت اكثر لانها لم ترض بكون المدفوع
 من المهر فينبغي ان يكون لها رد قايما و رد قيمة ما كان ليصل اليه
 حقها **اقول** قدر هذه المسئلة في النزاع هكذا بعث ابوها
 بعد ما بعث الزوج ثم قال كان من المهر ان تكون لها مثلها ترجع بالمثل
 وان قيمتها فلا يرجع لانه صار من توفيه بالملك قدره من المهر
 فخذ اصح انها لا ترجع انما لا ترجع الا بقدر قيمة المالك لا مطلقا
 كما توفيه المهر من المثل في العبدية اي لا يرجع
 ببقية المهر بقدر قيمة المالك على ان لا يرد له قيمته العقبى المالك
 لترجع ببقية المهر وانما ترجع قيمة المالك **قول** واما ما بعث ابوها
 فلو كان قايما لا يرجع على الزوج بشئ ولو قايما وبعث الاب
 من مال نفسه اخذه من الزوج لانه يهتد لغرض الرجم المحرم ولو بعث
 مما مال بينه البعثة برضا لا يرجع فيه لانه يهتد احد الزوجين

قبول

لا

للاخر ولا رجوع فيه اقول — ينبغي ان يكون للاب الرجوع
 فيما بعثه من ماله ولو كان لانه بعثه على سبيل العوض المحبته
 فلما لم يحصل عوضه ينبغي ان يجوز رجوعه **اقول** هذا بدعي حاشا
 الاب بتوهم العوض لغرض واليه لا يبطل شرط فاسد مريض
 فضلا عن توهمه فيبقى له حكم المحبة للاجنبي فان قايما يرجع وان
 ما كان لا وقوله والمحبة بشرط العوض في معنى البيع **معناه**
 في جميع الوجوه ينبغي بعض الاحكام مالا لا ابتداء ولو ملك
 يد المودع قبل ان يعوضه فينبغي ان لا يضمن ببقية لانه
 عقد تبرع ابتداء **قول** كتبني الجواز و اقر الابني هذه
 الاشياء ملك البنت لكن التبرع لم يبرأ هذه الاشياء
 حرة واحدا بعد واحد لم يبرأ ان يبرأوا بانها ملكها
 اقول — طاهر ما عرانه يكتب شي وتبني الابنة
 على ان جميع ما في هذه النسخة ملك والد ابني كورهم
 الشهايق **اقول** كل من من الاقدار في صوم عدم التملك قبل
 ثبوت يد ما في النسخة بعد ثبوت يد الاب له فيكفي في الشهايق

كلام لا حاصل له

72

على الاجمال قضاء واما دعوى التملك باقرار الاب على الاجمال
فالتسليم للملك مستحيل لان التسليم بالجملة لا يكون وانما
في المقرب **قول** امتنع مهرها بعد الخلوة فقال الزوج
ذكر لاني خلوت بها وقالت خلوت به ولكني لم امكنه من نفسي
اقبض مهرى فالقول قولها اذ الخلوة جعلت كوطئ في قوله
ووجوب العدة استمسا بالار فيهما وراى ذلك في الاحكام لم يجعل
الخلوة كوطئ اقول هذا مخالف لما مر في الدخيل **قول**
في الذخيرة الخلوة كالوطئ في بعض الاحكام لانه بعضها وثيقة
على ما عدت فيهما واما هذا الحكم اعني القول قولها في حق المنع لم يذكر
في الذخيرة والمقصود ان هذا الحكم من القسم الثاني الذي ذكره
الذخيرة لا يكون الخلوة في حكم الوطئ لان الاحكام التي في الذخيرة
مخالفة لهذا الحكم وان كان يفهم من قوله فيما وراى ذلك من الاحكام
الفصل في الدعوى العشرة
واما حق المولى في الاسير فهو حق الوامب به وحق البائع
في المبيع فاسدا اما كونه فوق حق الوامب في حق الاسير لا يبطل

بزواله

بزواله عن ملكه المتمكن من جهة العدة وبصنع حتى كان له ان يافذ
الاسير من المشتري الثمن ويبطل بزواله عن ملكه حكما بان اسير
ثانيا وحق الوامب بطل بزوال ملك الموموب على كل حال فحق
الماسور منه فوق حق الوامب بهذا الوجه واما كونه دون حق البائع
فلان حقيقة الاسترداد لا يبطل بزوال المبيع عن ملك المشتري
سواء زال بصنع او بهونه وحق الماسور منه يبطل بزوال
الاسير عن ملكه بلا منعه واختياله فهذا مملوكا بان الحق في الاسير
فوق حق الوامب وحق البائع اقول لو كان الحق
في الاسير كحق البائع لسرى الى الولد والارثى كحق البائع
ولو كان كحق الوامب لسرى اصلا فلما كان سهمها الحقتاه
كحق البائع في حق الوامب الحقتاه كحق الوامب في الارث فلما
برأيت الى الولد وولت الارثى ملكه بالثمنين **قول**
ما قاله المصنف من سابع من الدليل لا الدليل المتعارفين
والمقصود ان ثبت المطلوب بالدليل والايمان الدور وظاهر
الفصل في الدعوى العشرة

الخلع من جانبه بمنزلة بطل بقاء من المجلس وكذا الخلع
 لو قال لقتة بعث منك بكذا لم يبطل بقاء الخلع ولم يكن الخلع
 ولا الزوج رجوع عنه أقول سعى أن يكون رجوع
 لا سيما لأنه مباولة كفاية الكتابة بدلا من قولها بعث منك بكذا
 عني على كل وتعليق بقبوله فيتوقف على قبوله العدة فقط فغ
 جانب الخلع تعرف لازم ويمن فلا يصح رجوعه كفاية تقرقات
 اللازمة والايام المعلقة بخلاف عقد الكتابة فإنه عقد زواج
 فيصح الرجوع قبل العقد قوله فلو قالت لرجل اطلقني زوا
 كذا او قالت اجعلني بكذا افرجعت والكبير الزوج لم
 يعلمان فحقها المأجور وجاز عليها لأنها لم تتولى بالاعتراف
 ولكنها وكلت عليها غير فصار كقول الوكيل فله بلا علم
 بخلاف الرسل أقول مذاذ في رجوعها
 حاكمي فينبغي أن يصح بلا علم كما لو وكلت ببيع ثم باع بنفس
 فاه وكيه يتنزل وإن لم يعلم به أقول الرجوع حقه الغل
 فاذنهم يكرهون الوكيل سئل في رجل وكله بالبيع فباعه بغير
 علمه أو وكله بالبيع فباعه بغير علمه أو وكله بالبيع فباعه بغير

79
 بنفس فيها وكلية والموت والارتداد واعتقالها ومقتل
 منها قوله ولو قال خوتني اذمن بخبر فقال خسرهم لا
 تطلق سالم بطل الزوج فزوجته كذا افرق بينه وبين قوله
 اخلعي نفسك فقالت خلعت حسبي لان قوله اخلعي
 امر بالطلاق بلفظ الخلع والزوج يمكن امرها بها بعد ولابد
 فصحا الامر وان لم يذكر البطل اما قوله خوتني بخبر امرها بالحد
 فلا يصح لو لم يكن البطل معقد راعلوا أقول مذا يقتض
 ان لا تطلق وان قال الزوج فزوجته او البطل لم يذكر أقول
 الامر كما ذكره او لم يذكر اهلا اما اذا ذكر البطل في كلام احد
 كما ذكر منا حيث قال فزوجته بكذا يكتفى بهي كذا كغيره
 بعيد قوله قال في اطلاقه زبان من سعى أن يبرأ
 او لامي المهر حتى تطلق ولو جعل امرأ بيرة وقال زبان من
 فاني اوجدها لغير فعلها ان يبرأ ومته او لا ثم تطلق نفسها
 حتى تقع كذا سئل وفي صح فاذن في قوله
 ن زبان من روايتان عن شيخي كاتري أقول أما في الاستسقاء

انه في قوله زيان من الاثر شرط تاخر الابرار **الشرط** بل هو
 في تقدم الابرار على الشرط وتماض عنه وافاك هناك الابرار
 في تقدم على الطلاق والفوق بين الشرط والطلاق ظاهر ولا يلزم
 من وجوب تقدم على الطلاق وجوب تقدم على الشرط فلا يلزم من ان
 يكون بينه وبين انسان **اقول** معنى الاول انت طالق ان لم تحضر على
 فالطلاق معلق بعدم احراز المتعلق بالتحكيم وهو المهر
 ونفقة العدة بقرينة تعليل الطلاق فيجب الابرار او لا يلزم الطلاق
 لان شرط لوقوعه ومعنى الشا امر كسر ك ان لم تحضر على تقدم
 المذكور منها شرط لكون الامر بديا فالطاهر انه يتعلل بذكر
 الزوج اولاً وهو المهر او من قوله فذا وجد الشرط حتى يكون الامر
 بديا وليس بشرط الطلاق وهو ظاهر والاستمرار عند الشرط
 وجب عليها ان يبرأ ذمة المهر والنفقة ولعل عند المهر
 من قوله زيان من روايتنا لا ما ذكره المصنف **قول**
 زيان دعوى مهر ونفقة عدة من كذا مرا طلاق وادى وله في
 الخلف وله بها بسنة **وقول** في ذلك بكسر ورضى مهر وقول

شوي بكسر ورضى نفقة **اقول** على ما مر سعي ان يكون العدة
 قولها في النفقة ايضا لانه اقرب بالطلاق وادعى سقوط النفقة
 وهي تنكر **اقول** ادعى المرأة استمرار ما وجب بالعقد وهو
 المهر وادعى الزوج سقوطه بدعوى الخلع وهي تنكر فالعقد فيها
 وكذا ادعى المرأة حدوث وجوب نفقة العدة عليها بالطلاق
 وهو ينكر فالعقد للمكره واما دعوى السقوط من غير دعوى المرأة
 وجوبها فمذمومة **قول** صبي قال ان فعلت كذا فكذا امرأة
 ان تزوجها وطالق وفعله وهو صبي والخلف عنه بعد بلوغه وقال
 له ان تزوجها من خراسان سو كذا فقال هو اقرار بانها حرام عليه
 ويكون تحريما مبتدئا والقول قوله اراجه الواحدة او الثلث
 اقول على ما مر من التصديق ينبغي ان لا يحرم لانه اضاف الحرمة
 الى **باب** باطل **اقول** بينهما فرق لان كلام الزوج
 في الاول جواب منفرد على كلام الصهر ولذا قيل انه لم يقع
 بالحرمة ابتداء ومنا قال لها تزوج مني حرام بديا سو كذا فقد
 اقر بالحرم ابتداء **قول** بديا سو كذا ذكر على وجه الحكاية فاذا الى السب

باطلا يكون الحرة مبتدأة باقراره لان كلامه مستقل للجواب
 متفرع على كلام الغير **قوله** خلعهما فبطلت ذلك فقال
 المرأة الشيا اجاب لامة ان الخلع الشيا لم يجر اقول فنظير
اقول وجه النظر كقول من خلعهما ثم تزوجها ثم خلعهما ثم تزوجها
 في لا وجه للجواب ان الخلع الشيا لم يجر فلو جاز بفسخ الخلع لم يحل
 ان الخلع الشيا ايضا نكاح واحد لم يجر فلا وجه للمهر واجاب الجواب
 مبني على البناء بقوله والى على المراء عندهم ولا يكتسب
 القرينة الجواب **قوله** بباح للدة المأكونة فدا لا ان يعقها
 المحكم كسائر الديوز والمدرة وام الولد ترقى وكسرها لو الترت
 بالذات المحل او غير ذن اقول في عدم الاذن ينبغي
 يورث الى العتق اذ اكتسب للموت فلا يجعل الغيخ الابرضاه **اقول**
 صورة المسئلة تزوجت المدرة او ام الولد بالذن المحل والام
 بجر نكاحها ثم خلعت بزوجها على ما معلوم ففصلت مديونة بالذن
 المحل والاذن بالنكاح لذن لغيره فلو اذنه فتوقى فكسرها
 لذل المجال ليس رقبتهما والدين على حق مولاهما سواء لذن بالتمزها

وقت الخلع او لا كحالة ومنه التجاقة اذا الاذن بالنكاح **الخلع**
 ضرورة **قوله** ولو اذنه ان يكتسب اقرار الزوج باليمينونة
 ويكتب اقرار الاب يقبض المهر ونفقة العدة اقول
 لو كان صاذا فانه اقراره ولا فائدة فيه للزوج ولو كذب فهو مرام
 بجل التحرز **اقول** كوزان يقبض الاب مهرها ونفقة عدها بشرتها
 الصعيقة وليت اتم ومبهما للزوج فيكون مديونا لبشرتها لتلف
 حاقبضة طها لا محذور اصلا **قوله** ولو ضنه الاب والاجنبية
 وقع الخلع فاعتبر هذا معاوضة فيما بين الزوج والمخالع
 طلاقا باينا مجانا حق المرأة فبعده اذا بلغها الخبز فاجاز
 نفذ عليها وبرى الزوج من المهر ولو لم يجر فالحال ان يخذ
 الزوج بالمهر والزوج يرجع على المخالع بحكم الضمان ويصدر
 تقدير هذا الخلع كما ان المخالع قال للزوج ان اجاز فالبذل
 عليها وان لم يجر فالبذل علي فما يجب على الاب من الضمان انما كسب
 بحكم العقد لا بحكم الكفالة اقول ذكر قبلا يرجع على الاب
 بحكم الضمان فبني قوله منافات يمكن التوفيق بان يكون

روايتان فاضد بها **اقول** يمكن ان يكون الخلع جهنا بمقدار المهر
 لا المهر نفسه بل عليه كان الخلع قال للزوج ان اجازت فالبدل
 عليها وان لم يحرم فالبدل عليها وان لم يحرم فالبدل على في لا يكون الخلع
 على مال الصغير فيجب الصمان على الاب بحكم العقد لا بحكم الكفاية
 واما ما سبق فانه يمكن مال الصغير ولا يجب على الاب الا بالانصاف
 لان حقوق العقد الخلع يرجع الى من له العقد فانتم الفرق ولا
 يحتاج الى اثبات الروايتين الاب للزوج كبير فطلبوا
 ان يبرأ الزوج عن شيء من المهر فلا سبيل له بان يقول الاب بعض
 شيء منه لانه كذب حقيقة ومن امر به فقد امر بالكذب **اقول**
 هذا يؤيد ما سبق لنا من الاعتراض في اقوال بعض **امور**
 فرق بين كبير وصغير فالله بان يتعرف في مال الصغير وفي
 الكبير الابا ذنها فلا يجوز نفقة في مهرنا بالقبض والمحبة
قول طلق ثم استثنى بان شاء الله غيره تكلم به في نفسه
 سمع من لا يصدق في ان يجر ليثبتة ببينة وفي جامع العتاق
 واستثنى نفسه من كبره فانه يسمع ذناه جاز استثناء

كذا عن ابي يوسف **اقول** **احتمل** ان يبرأ به انه يصدق
 وبانه لا قضاء **اقول** هذا بنسب ما قال ابو الحسن في المخرج
 من انه تصح الحروف كاف لانه القراءة فعل اللسان وسماع
 متعلق بالصوت فيصدق وبانه عنده لا قضاء كما قال المصنف
 اذ لا يلزم من الجواز ان يعتب قوله مطلقا وقد سبق انه لو عي
 الزوج استثناء او شطا وكذبة فالقول للزوج فلو شهدا
 بخلع وطلاق بلا استثناء او قاله شهدا به خلع او طلق كل استثناء
 لا يقبل قوله الزوج ومنه مما يقبل البينة في على النفي لا في المعنى
 امر وجودي لانه عبارة عن ضم الصغير عقد التكلم بالزوج
 وان قال لا نسمع الا كلمة الخلع او الطلاق فالقول بطلان الزوج
الفصل في العتق والاحكام فيه
 امر بك سيدك فقلت لم يا تطلقني بل انك ثم طلق نفسه
 ليرة للتفكيك ووط **اقول** لانه يشهد بالانجيل لانه
 كلام زايد **اقول** النظر مع سند مذكور في البرازي قال في
 الهداية عالم يا فذة عمل آخر يراه به عمل يعرفه قطع لما كان فيه

لا مطلق العمل فيه شارة الى ذكرها او قولها لم لا تطلق
 ليس في التملك ولا شروع بعمل آخر يدل على الاعراض ^{في ظاهر القول}
قوله ولو ان الورق فاعنته فلنا بقى لوجه عنده مكسور عندهما
 في عينية بتحييم واحدة ولو شئت ولذا يقتضى بالاجماع
 اقول وجه المناسبة في ذكر قوله ولذا يقتضى ان ليس بظاهر
 ولو قال وان كان رعيتهما لكنه قريب الواجب ولذا يقتضى
 ان لا تفتح **اقول** جواز ذلك ركعات بتحييم واحد لوجود نظرها
 في الغرض وعدم جوازها في السنة آية فرض ويجوز ان يكون
 قوله ولذا استعلق لوجه عنده وقولها جميعا ولذا يقتضى
 باجماع فانفتح الوجه **قوله** ولو قال لقنه انت متى شئت او اذا
 او كلما شئت فله المشيئة في كل زمان حتى لو قال لا انت
 ثم قال شئت الوتق يعنى وكذا الطلاق اقول في الخلف
 ما مر قبيل من انما لو اختارت زوجها خرج الامر في يده
 لرواها جعل اليها وهذا يقتضى ان يرد بقولها لا انت فلا
 يعمل بعد مشيتها **اقول** كما جعل الامر في يده في اي وقت

شئت فلما قالت اخترت زوجي خرج الامر في يده لانه روي
 فوض اليها قبل القبول وهو جائز اما بعد القول فلا يصح روي
 كما سيصرح به واما قولها لا انت فلعل هذا بعد القبول فلا
 منافاة ولو سلم انها بعد القول لكن ينتهي الامر به كما ينتهي
 بقولها اخترت نفسي خرج الامر من يدها وهو نفي لاختيار نفسها
 قصدا ونفي الطلاق معنى فهذا يحتمل ان ينفي المشيئة في حال
 فينبغي الاشارة بدلالة العموم او قانها على ان المفوض اليها الامر
 بيده لا المشيئة وهي قيد خارج عن الامر وان كان لازما لافادها
 بعد فروعها من ان يجوز في آخر خلاف نفي الاختيار او
 التظليل اذ في الغرض الاصل من تعويض الامر اليها فنفقيهما
 يكون رد المافوض اليها واعلم انه اذا قال الزوج امرك بكذا
 شئت فالظاهر من السابق ان المستعملها مشيئة الطلاق في
 اي وقت شئت بعد قبول المفوض اليها لا القبول في اي وقت
 شئت وهو مقتضى المجلس مطلقا والروى متفوع عليه في الفقه
 تأمل والله اعلم **قوله** قال لامرأة العبيبة امرك بكذا وطلقت

نفسها تطلق أقول — ينبغي أن يكون هذا صبيحة
تعلق وتغير ولا طلاق وجه أيضا معنى التعليق **أقول** الأمر
باليد أن كان بطرح التعليق الصواب أن يقر على المجلس ولا بد
فيها من الاختيار والمشيئة وهو معلق بها في الحقيقة فإذا انقضت
بالصبيحة التي لا تعلق وتغير طلقت نفسي وأضرت نفسي بالتعليم
والنكاح فالظاهر أنها لا تقصد التطلق والاختيار فكيف يعمل
ويحكم باليقين أن عمل بقولها **قوله** ولو قال أضرت نفسي فإجاز
لم يقع ولو نوى الطلاق ولو قال ابنت نفسي وإجاز يقع لو نوى
الطلاق ولو قالت حرمت نفسي لأن تحريم الطلاق في عرفنا صار
طلاقا أقول — فعلى قولنا الفصول جعلت أمر كسرك فقلت
طلقت نفسي فإجاز الزوج كله ينبغي أن يقع الرجعي للحال ويقيم الأمر
بيده حتى لو اختارت طلاقا إيجابا لم يملكها **أقول** لو قالت
ابتداء طلقت نفسي وإجاز الزوج طلقت وكذا الفصول جعلت
أمر كسرك فإجاز الزوج يكون الأمر بيدها في مجلس علمها
كونها مطلقة لا تعلق لقول الفصول جعلت أمر كسرك سواء

إجاز الزوج أولا وبينهم من تورم المص تعلق الطلاق بقول
الفصول **قوله** جعل أمر بيده فقلت طلاق أفكدم تطلق
نوى أولا فكذا الوقالت أمر أفكدم تطلق نوى أولا لأن هذا
اللفظ يتبع للطلاق عرفا يقال زن فلان أمر أفكدم بينهم
فيما بينهم أنها طلقت نفسها أقول — على هذا الوقالت
رجل من مل بل والروم كلما أو لسون أو كلما سعى أو لسون
أن فعل كذا ينبغي أن يصح اليمين على الطلاق لأنه متعارف
بينهم فيه **أقول** أن أراد أنه كلام يعبر به عن معنى كلما نرى
أمرأة فهي طالق أن فعلت كذا فالظاهر أن من لا يعرف العربية
ولا يفهم التكلم به لا يقدر أن يفهم معنى هذا الكلام العربي
ولو علم لا يمكن التعبير معنى جميع مدح الالفاظ على الترتيب
حتى يكون بعضه شرطاً وبعضه جزاءاً مرتباً وإن ارادوا أن يفتوا
موصوفة في عرفهم بينهم كلام مدحهم عن اليمين أو الطلاق من غير
نظر إلى العربي فالظاهر أن هذا بين البطلان أو المعانة فتفتوا
من الالفاظ على لغة كل قوم شرطية أو جزائية مرتبة الالفاظ على

ومحمد وقصد اليمين لا يوجب اليمين من غير وآل عليها حقيقة ومطابقة
 وان كان عرقه خاصا لئلا لو جعل امرأ بيدا او بيدا جنبتي ثم ردة
 الا جنبتي لم يصح لانه تملك شيئا لازم فيقع لارضا وهذا مروي
 عن اصحابنا ومما لا ان يرد برق والتوفيق انه يرد برون
 عند التوفيق لا بعد ما قبل اقول **الحتم** ان يكون فيه
 رواية لانه تملك مذهب وتعليق مذهب فيصح ردة قبل
 قبوله نظرا الى التملك ولا يصح نظرا الى التعليق لا قبل ولا
 فيصح رواية صحيحة الرد نظرا الى التعليق ويصح رواية في
 الرد نظرا الى التعليق **اقول** الطائفة من قوله في رواية
 لا يصح الرد مطلقا رواية ويصح رواية مطلقا
 وبين وجهها لكن محصل كلامه بيان وجه التوفيق السابق
 لا كلام آخر **قول** قال الكركي انه نفقة توترسانم بتواؤم
 بيدك بين زن به اجازت شوي بخانه بدر رفت كشم فلم
 يرسل اليها نفقة حتى مضت المدة سفي ان لا يصير الامر بيده
 لانها نشرت فلا نفقة لها ففوات الشرط اقول **سفي**

هذا عندهما لا عند ابى يوسف كما في المسألة الكوز **اقول** اقول يعنى
 تصور الشرط عندهما لا عند فاذ اقال لا شرعا وهذا الكوز
 اليوم ولما وقع تحت عندهما لا عندهما ومحصل الكلام في هذا المقام
 مرد الزوج ان وجبت نفقة شهر على بمقتضى بيعها رسالة الكركي
 بيدك فلما نشرت لا يجب عليه كما لو طلقت في نكاح الشهر نفقة الفرق
حوا قال الكركي انه نفقة توترسانم امرك بيدك فادسلا ولكن يرد
 باني زن ترسانم درين ماه ومي كويده خانه زن نداسم بدل بصره
 بيده اصبر نعم وفيه نظرا فانه ذكره الزينة اذ لو قال ان لم
 ارسل اليك نفقتك منذ الشهر فكذا فارسلها فضاغت
 من يد الرسول لا كنت لانه ارسل **اقول** الزم مطهر
 في البرازي ويمكن ان يدعى الفرق بين الغادسة نفقة توترسم
 وبين العسرية ان لم ارسل اليك نفقتك فيعتبر الاصول الاول
 بعرفهم دون الشئ وبين ملاك النفقة وبني وجودها كماله
 مسئلة الكوز **قول** ان عنت عنك شهرا فامر بك بيدك فليس
 الكفار على بيع امرأ بيده اجازت شوي بخانه بعضهم ان اجبت على

الذي تاب بنفسه ينبغي ان يتحقق الشرط او الايمان بالشرط
 مكرا وناسبا وعامدا سواء كنت اقول لو كنت
 لا اخرج فهدو ونحوه بنفسه حيث قيل لا وقت ان املكه ^{متنا}
 حيث والافلا فينبغي ان يكون مسئلتنا على هذا الخلاف **اقول**
 الظاهر من قول ان غبت عنك انما اعتبر الحجب القصد والاختيار
 ومن فصل الجواب فتقوناظر اليه ايضا في المسئلة فلا يخالف
 بينهم فيها **قوله** ولولم يوسر لكانه غاب شهر الا بوجاهة
 في اليوم الآخر ففيل المرأة نفسها حتى تم الشهر افتى بعضهم
 ان الامر بيدنا وافتى بعضهم انه لا يصير الامر بيدنا لانه يتعلق بغيره
 لا بخبرتها ونظيره انه لو طلق لا يفارق غريمه حتى يافذ وبه
 قلزم فغريمه لا يكتل لانه لم يفارق وانما يفارق غريمه وقال
 قاضي خاني ان الزوج لو لم يعلم اي من لم يصير الامر بيدنا ولو علم
 ولم يذمها بها فالامر بيدنا وهذا لو كانت مدخولة اما قبل
 ودخوله فلو غاب تلك المرة لا يصير الامر بيدنا **اقول** فنظ
اقول الظاهر ان الزوج الذي اخذوا يتحقق بدون الدخول الا ^{صلاحي}

وان لم يكن كليا فينبغي ان يكتف الامر بيدنا اذا حضر عندنا
 ثم غاب لم يكن دفعه بالعرف لانه مبني على الوفاق ان اطمع الغيبة
 بعد انما يعتبر عندنا بالدخول السريع كما يظهر من مسئلة
 بعدنا **قوله** ولو كانت مدخولة فغاب تلك المرة في المصداق
 الى بيتها يصير الامر بيدنا كذا في قاضي **اقول** فينبغي
 ان يصير الامر بيدنا اذا الكلام في مسئلة بخارا فلم يوجد الشرط
 لعدم خروج عن بخارا اللهم الا ان يوفى جوابه في مسئلة
 بان طلق ان غاب عنها شهر من مكان يسكن فيه ولم يذكو
 المصداق ولكن السياق ما به **اقول** جعل الزنا في اختلاف
 الاجوبة في المدخول بها وهذه المسئلة متفرعة على قوله ان
 غبت عنك ومكنت في غيبتي يوما به وذكرا او انما
 قاضي خاني في حين ان غبت وهدونا جعلت مسئلة قاضي خاني
 قوله وهذا لو كانت مدخولة انما لا متفرع على مسئلة بخارا اعلم انه
 لا معنى ان غاب عنها بخارا شهر لانه قوله ان غاب عنها تغيبته
 عن الزوجة فلا بد ان يكون في مكان يسكن فيه به لانه قوله

قوله بخار ابدل البعض من الكل ويكون معنى من او يكون
 المعنى ابتداء الغيبة من مكان يسكن فيه ويكون ذلك المكان
 بعض من خار اية لا يكون الغيبة شرطا من خار اية مطلقا **قوله**
 غاب بعد از سه ماه نام از و بنده که اگر وقت غیبت مر و ماه
 براید و من بتو رسم طلق نفسک هرگاه که خلاص و معلوم شد
 که کتابت این نامه قبل تمام یک ماه بود از وقت غیبت
 اما از سه ماه دیگر مانده است در این صورت تواند
 پای خوف کشان یا بی جوش ماه گذشته است و از آن علم
 بنور فیله قاضی خان بصیر الامر بیده فاه قال اذا مضى هذا الشهر
 فامر امرای بید فلان فمضى الشهر فلان لم يعلم حتى مضى شهر آخر
 لم فلان علم بتقويضه فلم يجلس عليه لم المالحق بالشرط
 كمرسل عند وجه الشطر وكانه قال عند مضى الشهر امرای
 بید فلان وفيه يتوقف على علم ان كان فلانا غائبا وبقدر
 على مجلس كذا منا اقول **قوله** هرگاه که خواهم
 في مجلس يقتضي التهميم فلا يقتصر على مجلس علم

كما مره او ايل الفصل فلا حاجة الى هذا العيلى فكان القيس
 غفل عن هذا او لم يكن هذا القيد في اصل الوضع فوقع سهوا
 من الكاتب **اقول** مره المجيب ان يخرج من خاصي خان الجواب
 يعنى الامر سد ما ذكر فيه كذا وكذا وقوله كذا منا اشالة
 الى قوله لو قال اذا مضى هذا الشهر فامر امرای بیده فلانا ان
 والمقيس عليه قوله فكانه قال عند مضى الشهر فامر امرای
 بید فلان لانه كتب هذا بعينه الى قوله كذا منا البزاره
 تلاحظ قاضى خان ولبس فيه سئلنا منه فكان المصير
 غفل عن هذا فوقع ما وقع جعل امرای بیده ان تزوج عليها
 ثم وهبت امرأة نفسها منه فخرج شهده وقيل موصار
 امرأة وقال غيبت في التقويض التلغظ بلفظ الزوجة
 بل يصدر حتى لا يصير الامر سدا اجاب بعض من تصدىق ال
 فتاء انه يصدق وهذا غلط محض وخطا، مرفا أصبت
 لا يصدق فيصير الامر بیده لانه يثبته الحضور لا الفعل
 لا يصح اذا الفعل لا عموم له اقول **قوله** لا عموم لفصل

وقع فانه واحد واما الفعل الخوى وهو المذكور في
 مسئلنا ولم يقع بعد فلان ان يعتبر فيه العموم بل قد
 يعتبر باعتبار المستحق منه كما لو حلف بدخل لا كذب
 كيف دخل فانه عام يظهر من كنههم فيما حلف لا يرضح قدمه
 حيث كانت بدخوله جافيا او مشغلا لانه مجاز لا يدخل
 فهو من باب عموم الجاز فانه في تلخيص الجاه لوقال ان اغتسلت
 او تزوجت او اكلت ونحو الجنابة او فلاة او لحالم يد
 لعدم العموم والتنوع في الفعل لان دلالة الفعل
 على السبب والمحل كالوقت مقتضى الوجود لا اللفظ
 ولا عموم للمقتضى الا ان يرد غسلا او امرأة او طعنا
 لان النكاح في الشرط كهي في النفي فان قيل فلم يثبت
 بكذا اكل او اغتسل قلنا لا للعموم بل لانه نفي عن
 ما ملية الفعل فثبت بنفس الفعل لا باعتبار العموم
 والنوع فعلم منه ان ما ذكره المصنف منع بعد تمام الدليل
 بدون منع المقدم والسند وهو غير مقبول بل مبني

وقف على طلب العلم بالارز

عدم التفرد من النفي والاثبات في مقام الاثبات
قوله قال لها ما ذرت وما ذرت سكرت حبرا
 آذنت زني كذا ما ذرت توست وضوءه تو وضربها لا يصير
 امرنا بيدها اقول — ينبغي ان يكون فيه خلافا وذكر انه
 لو قال لها لعنت برتو باء فقالت لعنت خرم برتو
 باء وقيل ليس بجنابة لانها لم تبدأ وقال الله تعالى
 لا يكذب الجهر بالسوء من القول الا فظا لم وعامتهم
 على انه جنابة اذ ليس لها قصاص لا كشرع لا يكون
 الشا جانيا **اقول** قولها ما ذرت تو ليس له مقابل
 في كلامه فيكون بادية باعتبار قال الله تعالى فمن اعتدى
 عليكم فاعتدوا عليه بمثل اعتدى عليكم فلهذا
 لا يصير امرنا بيدها اذ قال امرنا بيدها كبر ويراجى جنابة
 شرعي نزل **قوله** قال لقنه جعلت امر كبريدك
 في الحق امر فلهذا لم يعتد بنفسك قال القن فعلة
 لا يصدق اذ المثل لم تقرب بعتق لان جعل الامر سره لا يوجب

٢١

العتق ما لم يعتق القن نفسه القن يدعي ذلك والمالك يملك ولا يقول
 في الحال لانه يجزى بالاعتك انشاء طواف الام من يده بتبدل المجلس
 اقول فعلى هذا في مسئلة الاستغفار بكلام الام سعي ان لا يقبل
 قولها **اقول** اقرار بوجود سبب الطلاق وهو عوى علم وقوعه
 في المجلس تدعى ان يكون العقل قولها في الطاهر عدم الاستغفار
 بل يتبدل المجلس في الجوز ان يقال اضرعاً لا عكراً انشاء في الاقرار
 ينافي ذلك او مسئلة القن فان المالك يملك وقوع العتق مطرداً
 فنكون القول **قول** امر سيدكم في ان تو كينزك نخم فدر قبحه
 الى النجاسي واختارنا ان يسنن لفظ بوجه
 بعض اهل زماننا حتى لا يصير الامر بيدنا واحبب بصير الامر بيدنا
 لانه لا لفظ عالم يتكلم بالاذن لان القيس ليس بالاذن كقولك لفظنا
 في صورة حاكم في مدب اليه زفوال في الان علمائنا استحسنوا
 واثبتوا لفظنا في كل موضع مستحاجة وذا فيما للمساكن فيه
 ولاية المنع فان من قدر على النهي ولم ينفه عنه ذكر منه امر اعلى ما
 عرف واستمر العرف على هذا اقول هذا يقتضي كونه كلياً

وليس

وليس كذلك فانه ذكره فصل الاحكامات وغيره ان سكوت
 البكر ليس بالاذن لانه لو زوجهها غير المولى وكذا سكوت المالك
 اذا باع رجل ملكه ومو حاضره ليس برضا وفي امثلة من ذلك
 ولاية المنع مع انه لم يحد ذلك لفظنا **اقول** الطاهر مما ذكر
 في الفصل الاحكامات وغيره ان اثبات الاذن بدلالة بعد
 الدال عليه ومستحاجة اليه فيما لك كلف فيه ولاية المنع
 كسكوت البكر عند استمار المولى قبل التزوج مثلاً وكسكوتها
 عند قبض ابو ثامر بعد التزوج ومعنى قوله فان من قد عا
 النهي الخ بعد وجوه الدال عليه والنزاع فيما نحن بصدد
 انما ملوثة وجوه الدال على الاذن ومثل يكون اختيارنا ان
 في اما الزوج بل يكتفي اذنا ام لا فمن قال بوجوده وال
 لا يجعل امرنا بيدنا ومن لم يقل به لم يقل بها فيكون القاعدة
 عند وجوه الدال عليه وفيما ذكر المصنف لفظه فيكون
 القاعدة كلية عند وجوه الدال عليه وفيما ذكر المصنف لفظه
 لانه فيكون العقدي فيهنولت وان كان حاضراً فينوقف على الاجابة

قول كما لو راي المرحوم الراسي يسبح له معنى اودى العزم المالك
يسبح فنه المديون الماذون فسكت لم يكن لفظا بالسمع او ليس
بخلاف المولى اذا راي فنه يسبح فيه ترى فسكت فانه اذن منه
اقول للمعصوم منه المولى عن يسبح فنه المالك من المديون الماصيل
اليه حقه ففى قوله نظر **قول** للمعصوم ان يجر المولى يسبح المديون
الماذون او اكان مستغفرا برقبته وابي مولاها ايضا ودينه
لان معصومه انما يحصل بالسمع لا بالمنع سيما مر له المولى ايضا
دينه يسبحه فكيف منعه على السمع نعمنا **قول** قال لا
مر كاه كبا لفظى من از شد بروى امر من ضوئى بدست
من نهادى كفت بخادم يكى را ذن داد پس از ان لفظ
تواند رفتن اجبت تواند چه مر كاه ماز وقت و ماز وقت يكبار
را افراد كبر و وجه نظر فانه لو قال ان خرجت الالباب في
فكذا شرط الاذن لكل خرج بخلاف الا ان لفظ **اقول**
مر كاه و ماز وقت للمعصوم الاوقات كفى للمعصوم الافعال والله
لم يتك راحته في غير ماز عا سبحة و عموم الاوقات لا يتك

اقر و راي المرحوم
اقر و راي المرحوم
ولا بد من ان يكون
كذلك يكون كقول
اللفظ

محم

عدم الافعال فينتهى لاذن بوجوده في آن وقت كان كما في كلامه
قوله ان خرجت الالباب فان الاستثناء يستدعي مستثنى
وهو الخروج فيكون المعنى لا يخرج من وجه الالباب فيكون المعصوم
قول قال كبر بعد از ده روز پنج دينار بتو و ستم امرك
بيدك ده روز گذشت و زر نرسا اينجا بصر الامر
بيدك لو ادا و اگر بر قور و روز تمام شدن و لو لم يره العور
فلا مالم يمت احد مما هكذا ففعل وقوله مالم يمت احد مما
في شرط اذا التعليل يستحيل بموت احد مما بخلاف
ما لو حلف بطلاقها ان لم يفعل كذا او لم يفعل حتى مات طلاقه
لان ثم وقوع الطلاق معلق بعدم ذكر الفعل وعدم بعجز
وعجزه آخر جزئه من صوته او صوته في وجود شرط وقوعه
واما في سبيلتنا فايضا معلق لعدم ذكر الفعل فاذا
لم يرد الفوه لا يوجد شرط ايضا مالم يمت احد مما فاذا
مات ماز و ماز حتى وجد الشرط زال النكاح اقول
عدم الفعل بعجزه في آخر جزئه من صوته يتحقق هذا ايضا

شرط الاتباع كما يوجد في تصورات الاتباع اذا انقضت موته
 لا موتها **اقول** مراد المعترض بوجود شرط الامر بداءه لغيره
 من صيغة فلا مجال للزوجه ان تطلق نفسها بعد وجوب الشرط
 لزوال النكاح فيه لتحقيق البينونة في ذلك الجزء او لعدم
 به فلم يقدر ايتاء باختيارها نفسها بخلاف مسئلة الخلف
 بالطلاق المعلق بعدم الفعل فان الشرط يتحقق في آخر جزء
 من صيغته فيقع الشرط لوجوبه متى علم سوا علم وهو
 اولى يعلم **قول** المطلقة لئلا لو خاف ان يحبسها المحلل
 تقول له زوجت نفسي منك على ان امرى بيدك وتقول الزوجة
 قبلت فبجوز النكاح ويصير الامر بيدها ولو بداء الزوج قال
 تزوجتك على ان امرى بيدك فقلت منى جاز النكاح بلا امر
 بيدها والزوج ان الزوج حين قال امرى بيدك لم يكن منه نكاح
 والامر بالبداء يقع في المكمل او مضافا الى المكمل وقد اجمعوا
 فلم يصح وفي الاول حين قبل الزوج يصير الامر بيدها حقا ربا
 لكونها منكوصة **اقول** لم تم الامر بحالته وصدق

ولكنه

ولكنه انما يتم بها اذ لا بد فيه من ايجاب قبول يقتضي منها
 الملك والاضافة اليه فكل منهما ركن فلا يبرح احداهما
 بداء او لا لغا كلامه في الامر **اقول** المراد بفيد كون الامر بيدها
 في شرط كونها منكوصة حين الافاق وقول المراد بطلبه
 لاستفاد كون الامر بيدها في حين قبل الزوج يصير الامر بيدها
 مقارنا لكونها منكوصة وكان الزوج قال قبلت على ان يكون
 الامر بيدها فيفيد قول المكمل كون الامر بيدها فلو لم يوافق
قوله اما الابهام في الخبر كقولك جاء في زيد وعمر وابشر
 اي اصهم على انك بدفت الجاوى منهم بعينه الا انك اهتمت
 على الخطاب قال الله تعالى في الجحيم او لست قسوم وعلم
 تعالى اجمع على الخطابين ليعجزهم عن بلوغ حقايقها **اقول**
 وفي امثالها بمعنى بل كما مر او من جعل للابهام **اقول**
 جعل للابهام اولى لان الله تعالى يعلم صفة قلب الكفار ودرجاتها
 من العترة لكنه تعالى اجمع على الخطابين ليعجزهم عن بلوغ
 صايقها وجعل بمعنى بل والاضراب **قوله** لا بد لانه يوم

والعلم بعد الترتيب **قوله** كلما يصلح بذلك في الصالح
عن دم الحمد يصلح مرارة النكاح **قوله** في عامة الكتب
ان الصالح يقاس على النكاح ومنعكس **قوله** المناسب
في القياس ان يقاس كل ما كتابه على ما في غير اوعا
بالاشهره ومطلوبها بما في فصله وكتابها ومنعكس
ما هو متعلق النكاح والطلاق فالمناسب ان يقاس النكاح
على الصالح **قوله** واما الواو فللعطف وفاقا ولكنه عندنا
لللطف مطلقا فوجبه الاشتراك بين المعطوف والمعطوف
عليه في الجدة غير ان يقتضي قفارة وترتبا وهو اكثر
قولا من اللغز ففي لا يتكلم فلانا وفلانا اولاد فلان من الدار
وممن الدار لم يكن ما لم يكلمها او يدخلها **قوله** ينبغي
ان يكتسب باحد ما في الترتيب لان كل واحد منهما على ان قوله
يصلح غرضا في غرضه فيصير معلقا بكل منهما على حدة **قوله**
هذا ما حذفه مكسب في فتاوى رشت الدين حيث قال **قوله**
تخوهم وقماركم واكر بكم زن از من به طلاق اكر بكم از من
زننا كنتم

سكان

كار

كارنا، بكنه تطلق ثم قال لا خلاف في النفي واضلغوا في الزانية
ومواليا قال اكر سبكي حورم وقمار كنم وزنا كنم امر سبكي
ففعلا احدهما قيل لا يبصر الامر بيده وقيل بصيرة الغرض من
عنه الالفاظ بانظر له يصحح منع النفي عن المحذور وكل
واحد من هذه الالفاظ بانظر له يصلح غرضا فينبغي ان لا يوفق
على الكل وان كان اللفظ للجمع وهذه عطف الجدة على الجملة
وهو مناسب لبعض منهما غرضا على حدة ولما عطف المحذور على
المحذور فالظاهر ان هذه المعنى غير ظاهر فيها وكذا حال الترتيب
والضمة في الفارسية يقوم مقام العطف وكذلك في الترك
ولو قال بالترتيب والله زينة وعمرو او شوكة او زينة
عمرو او زينة ووحى عمرو سويليم الظاهر ان لا يكتسب
ما لم يتكلم بما لان هذا معنى لا يتكلم ولا زناه فلانا ولو لم
زينة عمرو سويليم الظاهر ان يكتسب بتكلم احد **قوله**
كل واحد منهما شرط على حدة وما ذكره المعنى المناسب **قوله**
منه الا على معنى العطف ولو قال اكر شودان وشووان

ودخلى سوادا واكرشوا داره واقل او لرس فكذا الظاهر انه
 متعلق بدخولهما والاولا ان يجعل على ثلثة اقسام اما ان ينوي
 الخالف ان يخطى كلام كل واحد منهما فيحتج به واما ان ينوي ان لا يخطى
 حتى يكلمها فتدعى كونه واما اذا لم يكن فيه اختلاف فيه والاختيار
 انه لا يخطى عالم يكلمها كما فاضل طريق بعض المشايخ ويمكن
 ان يفوق بين النفي والاثبات في بعض المواضع كما مر **قوله**
 لو قال ان لم يدخل من الدار ومنه الدار اليوم او ان لم يدخل
 ما يتيسر الدارين فاذا مضت المدة ولم يوجد شرط البر وموجوده
 في اليوم يثبت وفي الغايب الصفون كيدخل احداهما لا الاخر
 وان كان شرط الحث عدمهما لان شرط البر وجودهما ولم يوجد
 انما ينظر في هذا الى البر لا الى الحث **اقول** في
 اذ الكلام يتم نظر الى الحث ايضا لان له صورتين لان وجودهما
 شرط البر والانتفاء في صورتين بعدمهما وعدم احداهما **اعول**
 لكل واحد من البر والحث شرطان فاما ما وانتار احداهما لا يكفي
 لوجودهما وان كان انتفاء شرطين معا شرطاً لوجود شرطين

لا احدما يعني كما نحن بصدقه فان وجود الدخول شرط البر مع
 ان الانتفاء على وجهين وكذا حصول عدم الدخول شرط الحث
 مع ان الانتفاء على وجهين وانما ينظر في امثال هذه الى البر لا الى
قوله قال اكرهك ماء تنى ونفقة من يتوزن فامرك بترك
 فوصل احداهما لا الاخر يصير الامر بيده وان كان شرط الحث عدم
 وصول النفقة والنفقة ولكن ينظر فيه الى شرط البر وموجودهما
اقول هذا يوم ان النظر الى شرط الحث يقتضي ان لا يصير
 الامر بيده صورة وصول احداهما فقط ولا يقتضي **اعول**
 قد سبق ان الكل واحد من البر والحث شرطين فيسقط الى شرط
 البر لا الى شرط الحث وان نظر الى شرط الحث لا يكون الامر بيده
قوله ان اكلت من ثمار بيت الخليلي فكذا لا يخطى عالم ياكل منها فاعلى
 هذا القول اكره بر يتوزن فوامر وكذا في خرم فامرك بتركه فلو
 احداهما لا يصير الامر بيده كما مر **اقول** مرقب بورقه وشيد الذي
 انه منبئ يتعلق بكل واحد لا بالجميع فعلى هذا ينبغي ان لا يصير
 بيده بفعل احداهما **اقول** ان ما ذكره في هذا **قوله** فامرك بتركه فلو

منها كمن يصلح عرضا ومخطو راعى منه النفس فيسبغ ان يكون شرطاً
 على حصة دون ما ذكرنا **قوله** قال اكثر اثن من سور
 و بربى خوانى روى توطا لا تطلو بها لا باحد مما ولو حلف
 سبب وزم والوانى رز خورم كسبها لا باحد مما لما راقول
 سبغ ان يكف فيه خلاف على ما ذكرت انفا **اقول** بين امثال هذه الاكول
 عدم التفرقة بين فعل وفعل وقد سبق غير مرة **الوضوح**
في تصرف الفصول **قوله** قال النسبى يترجم
 لاجل فتطلق ثلثا اذ الشرط تزوج العدة مطلقا وكذا الحكم
 عليه لطلاقها قبل وفولما في ملك الزوج اقول فيه تسامح لان
 وقوع الطلاق قبل الملك محال فلا يصح الا بزيادة **اقول** بالفصول
 انعقد النكاح بينهما موقوفان لا يدخل في ملكه حاله نحو النكاح
 قولاً او فعلاً وكفى في وقوع الطلاق منه وجوه العقد لا يطار
 عليه فلا يتوقف على وفولما في ملكه بالاجازة **قوله** الطلاق النكاح
 الموقوف قبل اجازة وقيل لا وقبل هذا الاختلاف والطفة
 الواحدة لما لو طلقها ثلثا فهو اجازة وفاقا وقيل الاصل طلقها

قبل

قبل ان يبلغها الجدة اما لو بلغ الجدة فقال طلقها يكون اجازة وفاقا
 اقول على تقدير ان اجازة ينبغي ان يحرم عليه لو طلقها ثلثا
 لانه يصير كأنه اجازة او لا ثم طلق وقد مر في المحيط انها لا تجوز اما
 في صورة التعليق كقوله كذا امرأة بزوجها غيرى تطلق ثلثا
 فاذا وجد الشرط صحت طلقته يحتمل ان يكون الطلاق اجازة
 على ما ذكره المحقق ويحتمل ان لا يكون اجازة ويدل عليه ما مر من قوله
 ان اليمين يتخذ الى جراء فانه لو كان اجازة لا تحل في جراء **قوله**
 الطلاق لى اجازة وهو ظاهر بل هو سبب للاجازة الحكيمة فيظهر
 احكام الاجازة فيجوز عليه حرة خفيفة بل لا يدخل المرأة في
 ملك الزوج قبل الاجازة كما مر به قبيل هذا فتطلقها بال
 الى العقد البين والحرمة الغليظة يستدعي الملك وكذا الحال
 في صورة التعليق فلا يلزم ما ذكره **قوله** اجازة فكل الفصول
 وله امرأة قديمة فخلقة باله حاتر زوجت فحلف واراواى لم اخاف
 بنفسى لا يحث ولو حلف بالطلاق لا يقع اقول على ما مر انه يترجم
 في الحكم ينبغي ان يحث ويقع وكذا في امثاله **اقول** لم يحث بالطلاق

صاير

المضاعف بالاجازة فعلا سبما يتقارن اليه بانه لم ينفذ
 وما يكفي في اخلال لا يقتضي ان يكفي في الحث فان العقد
 بدون الاجازة يكفي في الاخلال لا الجزاء كما مر وكذا اذا علق
 طلاق المنكوصة بشرط ازالة النكاح ثم وجد شرط بعد العقد
 اخلت الجنية الى جزاء كما هو المشهور في الحية المطلقة
قول ولو زوج الصغيرة وليها في الجدة وقبله الفسوخ
 لرجل فاجاز الزوج فعلا بان بعض المهر لوليها فاجازة
 على شرطية الوصول ايضا وان لم يكن لهذا الولي ولاية فبقي مهر لانه
 اتفق الاجازة من الزوج لا يثبت الا براء للزوج **اقول** سفي
 ان لا يكون اجازة على شرطية الوصول لانه لم يصل اليها الفسخ
 لغیر الاب الجدة والاولياء ولاية النفقة في حال حتى لها مطالبة الزوج
 بمهر **اقول** الاجازة من جانب الزوج لكن تمامها بنسب ووصول
 فابعدت وليها الذي زوجها له من المهر وان لم يكن اتم الملقين
 وثبوت حق الطلب لها بما دفع اليه من المهر والاب واحد لا كفوا
 حتى لو زوجها الولي المذكور ففسخها حق الطلب بعد البلوغ

الا انه

لا اجازة بالنيابة
 في التبرع والقبول
 في البيع والرجوع

الا انه شرط الوصول اليه لانه سبب للعقد **قول** العاقدون
 في الفسخ اربعة عاقد لا يملك الفسخ قوله وفعله وهو الفسخ
 ينبغي ان يكون مائة النكاح لا البيع **اقول** هذا مرجح و
 متعين من التسباغ والقبول يكون التقسيم في حق المنكوصة
 ولا يحتمل السهول للبيع حتى يحتاج الي البتة اذ لا مجال للانقسام
 الاربعة في حق البيع **قول** ففسخ باء ودية حاضر كانت
 لم يكن سكوت اجازة ولو قال باء فقال مالك احسنت او اصب
 او وقعت او كفيستى مؤنة البيع لو احسنت فخر كانه خير لم يكن
 اجازة لانه قد يذكر للاستدراء الا ان محمدا قال قوله احسنت
 او اصبت اجازة استحسانا **اقول** سفي ان يفصل فان قال
 جدا فهو اجازة لا لوقاله استدراء ويعرف بالقواني **اقول**
 الكلام فيما لم يبرج القرية ولا كلام فيما يبرج القرية لا العرفي
قول وكذا الوصاح بالفسخ اذ الاضافة الى نفسه
 حال سواء كما مر **اقول** سفي ان يبرج على المدعي عليه لا واء
 باعني **اقول** قد بينا الرجوع فيما يستتبعه عليهم فيما لا خلاف

بغير امر اجازة او اضافة الى مال المصالح عنه او اليه واما
 ما هنا لم يبينوا الظاهر **قول** الفضولي لو صالح عن غير
 امان يكون الدعوى الديني او العيني وكل وجه لانه اما ان يقول المدعي
 عليه او ينكر وكل واحد منهما خاف او لم يجر اما ان يقول صالح فلان
 على الفضول دعواك عليه او صاحبك او صاحبي او صالح بالفضول
 او صالح بالفضول على اني ضامن بهام دعواك على فلان اقول
 بصيغة الكل اربع مسائل **الاول** يفرق الثمانية في المدعي
 في اول الجاء الى هنا فيحصل لكل اربعة مسائل **قول** المدعي
 في الفضول ثلثة اوجه اما ان تصالحها على ان المدعي للفضول او
 تصالحا على ان يسلم المدعي للمدعي عليه ويبرأ من دعواه على
 كذا في مال الفضول او على ان ضامن له او تصالحا على ان يسلم
 المدعي للمدعي عليه بكذا ولم يضمنه الى ماله ولم يضمنه اقول
 اقسام الاوليه قسمان لثلاثة فان كان التقسيم باعتبار اقسام
 الاوليه فهو على قسمين فان كان باعتبار قسم القسم فهو اكثر من
 ثلثة فعلى كلا التقديمين لا يتم احدهما على الثلثة **قول** لم يرد به

اقسام الاوليه ولا مطلق الاقسام العقلية بل اقسامها
 احكام الاقسام المطلوب احوالها سواء كانت بالقسم الاوليه
 او لا ويعلم منها احوال ستة عشر قسمها وهي ان يكون مدعي
 للمصالح او للمدعي عليه وفي كل منهما اما ان يضاف بدل الصالح
 الى مال المصالح او الى مال المدعي عليه او لم يضاف الى شيء منها
 وضمن المصالح بدل الصالح وفي كل منهما اما ان يقول المدعي عليه
 او ينكر فيصير الاقسام **عشر** باعتبار القسم العقلية
 اما اذا كان المدعي للمصالح فيعلم فيه احوال ستة اقسام و
 هي ما اذا اضاف ماله الى ماله او ضمن بدل او اضاف الى مال المدعي عليه
 او يقر او يجحد وبنوع المعنى مشتري من المدعي واذا كان المدعي
 للمدعي عليه واطراف بدل الصالح الى مال المصالح او ضمنه يعلم احوال
 اربعة اقسام منها وهي اذا اضاف الى ماله او ضمنه بدل او
 اقر للمدعي عليه او يجحد واذا كان المدعي للمدعي عليه واطراف بدل
 الصالح الى مال المدعي للمدعي ولم يضاف الى شيء ماله او لم يضمنه يعلم
 احوال اربعة اقسام آخر منها ايضا وهي ان يضاف الى مال المدعي

اوله يضاف الى شئ مما اقرأ وحده ويعبر عنها بقوله ولم
 يضاف لم يضافه **قوله** باع في مال مولاه ثم لفان له بالذوق او متى
 لا يتعد البيع باجازه لموقفه على اجازة مولاه فلا ينفذ قوله
 اقول هذا القدر من التعليل لا يكفي فانه يشكل بكماله فانه
 ايضا على قوله ولا بد من ضميمة اخرى لبيان التعليل **اقول**
 هذه ضميمة مستقلة لا تحتاج الى ما ذكره المصنف والامثلة النكاح
 فبالحكم بها بعيد منه ولا تترك مهملة **قوله** نكاح القن
 والام لا ينفذ بعينه وباجازة المولى وباجازتهما بعد الاذن
 ونكاح لا ينفذ الا في النكاح ولا بهما ونحوه فينفذ
 باجازه الحكم لا بالذن ونحوه ولا باجازه بعد العتق لان حكم
 البيع قبل العتق يثبت للمولى وبعد عتقه يثبت للقن فيحتاج
 الى تكملة جديدة اقول نسخي ان يكون هذا في بيع مال مولاه
 لانه مال غيره **اقول** حكمه بيع مال غيره يعلم من حكم العتق
 من غير فرق ولا يحتاج الى التمسك بمسألة الفصل الخامس
والعتق في الحياليت قوله ان خيار

بعد رقبته الجمل كلاف الخيرة اذا الام مشغولة بخدمة المولى فلا تنفذ
 لعتاقه الاحكام بخلاف الخيرة اقول **قوله** هذا اذا كانت الخيرة
 امة ينبغي ان يعذر بحمل **اقول** معنى خيار الخيرة على قول
 والجواب فاذا قال الزوج اضارني نفسك فاجاب على المرأة بعد
 كلامه تقول اخترت نفسي بحبيبة وهذا القدر لا يحتاج الى العلم
 حتى تغترب به خدمة المولى واما العالم بخياره فاما بعد اذ الجمل
 انحصار وقته فالظاهر ان ليس شرط لا يعذر فيه الجمل لو علمت بالعتق
 لا بخيار العتق لا بطلان بقيامها وموقوف الكفر في مسامحة
 اقول هذه المسألة الى ان فيه اختلافا **اقول** فانه المعنى
 وموقوف الكفر في مسامحة بخار با طريق الخالفة ان قوله غيرهم
 من المشايخ غير هذا وموقوف لان خيار العتق بقيامها على
 العلم وهذا يخالف لما هو عليه في الكتب فالاولى ان يحمل هذا
 على طريق الاتفاق لا على الاختلاف **قوله** وستوه
 كونه امة صبيبة او كبرى الا ان الصبيبة لا تنفذ بحكم هذه الخيارات
 فتخا واجازة ماله سلم وكذا اولها لا ينفذ بقيام مقامها

فاذا بلغت خيرة العاقل خيار العتق لا البلوغ اذ العلم
 ان له خيارا بالبلوغ وقبل خيرة خيار العتق لا بالبلوغ
 ان له خيارا بالبلوغ لا خيار العتق يتنظم خيار البلوغ لا ان
 من خيار البلوغ اقول فيه نظر **اقول** وجه النظر ان خيار العتق
 لا يتنظم خيار البلوغ مطلقا فانه يجوز ان يحصل خيارا بالبلوغ
 والبلوغ بدون خيار العتق لعدم لزوم العتق حين
 البلوغ والجواب ان معنى خيار العتق من الزوج من ان يملكه
 الطلاق عليها ومعنى خيار البلوغ ان تمتع الزوج بما يملكه الزوج
 قبله وما قامت اتمه لا يحصل لها هذا الفرض لان الامر محفوظ الى موالاتها
 لا لها واذا كانت الامة صبيبة فعققت صبيبة ثم بلغت خيرة العاقل
 خيار العتق لانها تمتع غرضها عليها الزوج بذي يلى على ما كانت
 عليه وسقط خيارا بالبلوغ وكذا لو عققت بعد البلوغ وهو
 عموم خيار العتق **قول** ولو خاصم زوجها بتفقيها او بغيره
 مهرها فهو رضا استحسانا لولا ان عدم الكفاية ثابتا على العاقل
 والا فلا اقول على هذا ان يكون قبض المهر مع التحريم على

عند التفصيل **اقول** في التمسك لا يكون رضا لان اقد المرأة
 بعض المهر يد على التامد فلا يكون ما يطلبه حقها الثابت
 لها شرعا فلا يد على الرضا واما تجهيزها وهدية فانظر ان
 رضا من سبها اذا انقسم اليه قبض مهرها واما قوله على هذا ان
 ان كان اولاده رضا استحسانا فهو موهوم واما ارادته اذا كان
 عدم الكفاية ثابتا عند العاقل فلا تمسك في ذلك اذ لا تتم
 الا بقضاء القاضي وثبوت عدم الكفاية عنده لا يدرك
 على الرضا **قول** وخيار البلوغ للنبت والغلام يستند
 الى ما وراء المجلس والعروقة له ولا يبطل الا بالابطال
 رضا او بايدل على الرضا اقول في شرح البداية
 ما يدرك على ان خيار البلوغ يقتضي على المجلس جعله مستغلا
 بعلمه بطلا للخيار وهذا يدرك انه يقتضي على المجلس
اقول ما نقل من شرح البداية لا يدرك على ان خيار البلوغ للنبت
 والغلام يقتضي على المجلس جواز ان يكون ما ذكر فيه حكم الكبر
 البالغ وكفو وقد صرح في البداية والكفاية والنهاية ان خيار الغلام

واجازية التي دخل بها زوجها لا يبطل عام يقبل رخصتي
 منه رضا وهذا غاية مطلوبة هنا هذا هو الوجه الاحتمال لا
 يلتفت اليه **قوله** الشيب البلو لزوجها وليسها فلا
 بها زوجها برضا ما ملل من اجازة لارواية فيه وعندى اجازة
 ينظره احكام الخلو وقد مره فصل الغض **قوله** ينبغي ان يكون
 على الاختلاف على امر من انما قيل على اجازة لان الخلو هو للجنسي
 حرام وقيل لا يمكن ان ينافى فيه بان العقد يرفع الحرم لكونها
 منكوبة نفس الامر وكونها لا يدل على الرضا ما يمكن الوقاع
قوله احد الزوجين كان النكاح في القبا او في الجنين وقيل في
 منه لا نكاح بينهما فلو دخل بها بعد الكبر فهو رضا واجازة **قوله**
 هذا يستقيم اذا كان العاقد غير اما اذا كان العاقد مملوكا
 او صبيلا لا يعبر فلا **قوله** وعرف منه لانكاح بينهما بنكاح
 ان يثبت النكاح بينهما بقول احد الزوجين وقدره فصل
 النكاح لا يثبت النكاح بتصادق الزوجين على العقد سهما
 وهو لا يثبت النكاح بمجرد التصديق فلو دخل بها بعد الكبر فهو رضا

واجازة كيف يصح بدون وجود العقد ولو تم فحوز العقد بالجنون
 المستغرق والصبي الذي لا يعبر ومبشرتهما العقد مستبعدا
 فكيف يجوز صدوره عنها **قوله** وفردا خزانة الجمل كخزانة العلق وقول
 لانكاح بينهما يحتمل ان يكون مصدر اى انكاح اى صرف النكاح من قوله
 فقط وتحتمل ان يكون لانا فيه اى لانكاح بينهما من النكاح النكاح
 بقوله والمال واحد **قوله** وفردا خزانة الجمل كخزانة العلق عذر الجمل
 خيار البلوغ فلو لم يعلم به لانقرض حتى انها لو بلغت ومن بكر وسكنت
 وقال في اعلم بالجنار فلذا سكت وقال الزوج لا يدل على النكاح
 ويطلق خيارا لغير الظاهر من هذا الزوج فان العتية سلع لا محالة
 واذا كانت تبلى لا محالة تسال عن المسئلة هل لها الخيار
 اذا بلغت ام لا فتعلم ذلك فالظاهر انما كاذبة والزوج صادق
 فصدق وانما الامة فلا يعقوب لا محالة حتى تسال عن المسئلة
 فالظاهر صدقها دعوى الجمل فصدقت **قوله** في قوله تسال
 عن من المسئلة انما نظر اذا السوال عن الخيار حال البلوغ ممنوع
 ظاهرا واقولا ايضا قوله وقالت لم اعلم بالخيار فلهذا سكت

وقال بل علمت ان يشعروا بان العلم به شرط حتى قبل قولها كما سئل
 خيارا وليكن كذا قوة المبسوط من ان العلم به لا يشترط والبداهة
 هذا القابل ايضا حيث قال فلو لم يعلم به لا تعذر فبين كلاميه
 منافاة ولو لم يكن عرضة للشعار لما اصبحت الى هذا **اقول** ان اراد
 ان السؤال عن خيار حال البلوغ ممنوع طهره شرعا ولام انه ممنوع
 طهره شرعا وان اراد ان المناسب لاجبها وجباها ممنوع طهره
 عرفا وعاقبة فهو ايضا ثم وان سلم فيجزان قال المسئلة عن تعلم
 من النساء خفية فتعلم كما تعلم البلوغ قبله وكما ان يكون المراد
 قوله اذا السؤال عن خيار حال البلوغ ثم طهره ان التعلل
 من حال البلوغ ظهور ممنوع معني ان السؤال يخرط به لفظ
 عدم السؤال فالظاهر صدقها كالاتى فسعى ان يصدق قولها لا
 قول الزوجه فهذا ايضا ثم لفظ الظاهر من حال الحكم الذي خفي
 ومثواه وان لا سلام ان يعلم ما لا بد منه ولهذا استتمت سبلهم
 لا يكون عند رآه وان السلام **واقول** ايضا يحتمل هذا على قوله من قال
 خيارا البلوغ الى اخر المجلس كما سبق قيل منذ ان كتاب الجليل

فتاوى الزوجه علم خيار المسئلة قبل البلوغ الى اخر المجلس
 وسكت وقالت ما علمت ولذا سكت فالقول قوله ومروا
 بعض العلماء خيارا البلوغ يمتد الى اخر المجلس او الم يترع الزوجه
 العلم لها ويكتفى بالقول قبلها في عدم العلم واذا الزوجه الزوجه
 العلم لها يكتفى بالقول قوله ويحتمل ان يكون هذا على الترتيل
 في يتوجه على ظاهر الكلام ما ذكره المصنف من الاشعار والاكسندر ان
 لكنه فضل بعض المسائل المقام وتوضيح سكتها والقول للزوجه وتعلم
 الحق المسئلة وظهور كونها كاذبة والذوق صادق وظهور
 كون الالة صادق في قولها كلها لبيان عدم قبولها العذر في الحق وقوله
 في الالة وبيان الفرق بينهما **قوله** فان بلغت بك بالليل
 لم يقدّر على الاكتمال وقال محمد كمارات الدم تقول نفقت
 واذا اصبحت تشهد وتقول رأت الدم العتاء واخترت نفسي
 وقيل لا يسمع لها ذكر قال نعم لانه لو اخبرتها رأت الدم بالليل
 واخترت نفسها لا تقبل قولها ويطلب ضيادا **اقول**
 ذلك هذا على ان الكذب مباح عند الفروقة وان كان لا يسمع
 المستنانه

اقول هذا ليس كذب محض بل مقبول المحاضر المستعمل الاجماع
الحق لان الفعل المحدث له وادعاه حكم لا ابتداء والضرورة وادعاه حيلة
هذا **اقول** ولو قالت لا اعلم بالذبح الا الآن ونقضه قبل قولها
كذا في خان **اقول** في مسئلة امس في الليل ينبغي ان يقبل
مع اليمين لانه قد بلغ بلا اختياره وقت يتعذر فيه العمل
وتكليف الاشهاد فيه حرج والرجح مدفوع شرعا والفروع
مستثناة عنها قواعد الشرع فينبغي ان يقبل قولها وان
اضافة الى الماضي وهذا اوامير كجزء الكذب **اقول** قد ادعي
اجتهادهم في مسئلة الامس والليل الى ما قالوا او يدعوا الجح
بايسروه عندهم فقط قواعدهم وقد مرر مسئلة امس الشفعة
ان قول الشفع لا يقبل ويكلف لاقاء البينة كما في
مسئلة امس والطاهر ان مسئلة الليل كذلك ويدفع الحرج
بما ذكره ولم يذكر مسئلة الليل الشفعة لوجوب علمها
من خارج فلا يوجد سبب الالة التهادر الا ما نذكر **قول**
والاشهاد لا يشترط لاختيارها لنفسها لكن بشرط انشاء البينة

عنها

عنها وتخليقها على اختيارها نفسها كتخليف الشفع على طلب
الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسي حين بلغت او حين
بلغت طلبت الفرقه صدقت مع اليمين ولو قالت بلعت
وطلبت الفرقه لا يقبل ويحتاج الى البينة وكذا حال الشفع
اقول قوله والاشهاد لا يشترط لاختيارها الى قوله يسقط
اليمين الى قوله صدقت مع اليمين يدعي ان يصدق مع اليمين
ايضا منه امس لان قوله للقاضي حين بلغت طلبت
اخبار عن الماضي لا عن حاله عند القاض والامام اصح
الى البينة لانه يحل على البلوغ الا انه محجل القاني
فينبغي ان يتوى بل وقوله امس في الحكم **اقول** قد سبق
تحتوى هذا الفروع في الفصل الخامس شرابه لم يضاف
الاختيار الى وقت ما مضى بل اطلق الكلام اطلاقا فقد حكى
ما لم يمكن استينافه الى ان لا تجعل الجارية بلغت الان
واختار نفسها الان خلاف مسئلة امس فانه حكى لا يمكن استينافه
في الحال

لا انما لا ولا اعتراف من المجلد من ادعت الاختيار فيه فتكلم على
 اقامة البينة موافقا على دعواه بخلاف المسئلة الثانية فانها
 لا تعترف حتى تكلف على اقامة البينة وتكلف على اختيار نفسها
 حين بلغت لانه لم تدع الاثمة وان سلم اخبارا عند القضاة
 من الماحي لكن الفرق بين مضي الحدث وبين مضي وقت الحيا على
 انه يجوز عند المجتهد دليل لا يحرى في مسئلة امس لان العلم بخصوصه
 ولا يجب عليه كونه ان البائع لو انكر بيع الام والمشتري
 يدعيه لا يبيع للبيع وطئها لان انكار البائع ان كان ضحيا
 فالفسخ لا يتم به حتى لو ترك المشتري الدعوى واظهر بطلان
 بان يقول من ترك الفسخ او فسخ البيع وسم الوطئ
 اذ الفسخ تم ولو عزم على ترك الدعوى بقلبه ولم يتكلم بلسان
 لم يحل للبائع وطئها ولا يفسخ البيع اقول لو انكر البيع
 اصلا ينبغي لنبيه الوطئ اذ لا فسخ في فسخه بدون
 المشتري **قوله** البائع لو انكر بيع الام بتبادر منه انكار
 البيع اصلا لا يحرى سنها ببيع لا بالبطل ولا بالخيار في اطلاق

والمتردد

والمشتري عليهما باعتبار دعوى المشتري كيف فلو انكر البينة بعد
 وقوعه وعلم به يكون واجبا جارية الغير ولو فرض الانكار قطعا لا يبيع
 بالخيار ومعنى اصلا لا يحرى بينهما بيع فالانكار اما ان يتعلق بالبيع
 نفسه فيكون منكرا بوقوع البيع قطعا فيايرم ان لا يكون فرقا
 بين انكار البيع وطلعا والبيع بالخيار وان جعل الانكار تفرقا
 قويا للمتن له الخيار في البيع بالخيار بدون التسليم كما تبدأ دون
 قوله لان انكار البائع ان كان فسخا في فسخه اصل له له وجه
 لان صحة المشتري يتعلق به وان لم يخرج عن ملك البائع ولما على
 قولنا فيلزم ان يطارد جارية الغير وهو حرام لا غير طيب بوجه قوله
 لا يبيع الا واما قوله لو انكر اصلا فيرو عليه ان وقع سها
 فانكاره اصلا لا يقيد ما ذكره اصلا وان لم يقع فينبغي ان لا يبيع ^{الوطئ}
 لتعلق الدعوى الشرعية بها حتى لو بين على الشراء وانكار البائع
 على البعير حكم بالبيع وان كان ان تعدد زورا او التكرار للتورع
 سيما في اي صوره فان حكم القاضي بالكساحد الزور ^{طاهر}
 وباطنا يصح ان لا يبيع للبائع وطئها **قوله** واذا كان الخيار للمشتري

فتصرف في المسح جاز وسقط خياره وكذا الورق او وملك
 وكذا الورق منه على البيع كذا وخيار البائع فان ملكه ورثته لا يملك
 وعرض البيع لا يبطل خياره لانه لا يملك فسخ البيع بعينه الآخر اقول
 في بطلانه فسخ بفعل فينبغي ان يملك بعينه الآخر **او** هذا ما فسخ
 مما ذكره قاضي فان قيل هذا امر ان كان فسخ بفعل يجوز بل لا يملك الآخر
 وثاقا ومو بان يقر في البيع مسح ووطئ فان كان الخيار
 للبائع يفتقر في ذلك فسخ البيع ويمكن التطبيق بابا المراد من البيع
 المسح التسليم الى المشتري والا فالبيع دون التسليم من
 قبيل الاقوال دون الافعال على ما سبق في فصل الاختلاف بين الدعوى
 والتمهات فلا يملك فسخ البيع بعينه الآخر وان لم هذا فلا يتم ان
 لعرض البيع حكم البيع بعينه وكذا اليمين واليمين بدون التسليم
 من قبيل الافعال لانها عقدان يحصلان بالقول والامع التسليم فلا
 محالة يكمن من قبيل الافعال واما اجازة المشتري فيكمي فيها من
 الاقوال لاستقلاله فيها فينبغي ان لا يكون حكمه كالبائع في فسخه
قول شري خيار فاراد ورده على بائع حكم خيار الشرط **فصل** في المسح

هذا وقال المشتري مؤذنا لقول المشتري مع يمينه اقول
 الا قل ان القول في العيب للمالك حتى اراد رده بعينه **فصل** في المسح
 هذا وقال المشتري مؤذنا يصدق البائع مع العيب فعلى هذا
 ينبغي ان يكون القول للبائع في مبيع خيار الشرط **او** البائع
 اقرب الرق عليه ومو خيار الشرط فلا بد ان يدعى على المشتري
 فعلى على البيع ليرة الرد عليه كالتمديد بل لا بد من التمسك
 للمشتري بتمسك ذلك القول للمالك وفي خيار العيب يدعى المشتري
 العيب في المسح بعد الاتفاق بعدم البراءة عن العيب والبائع يملك
 ذلك قال القول للمالك فانما يقع الفرق بينهما **قول** اعلم بان خيار
 المسح في كل غير ملك يعقد حكمه الفسخ كسح واجازة وقسمه
 وصح عن دعوى الما مال اعاد عقد لا يثبت الفسخ كله وصح
 عن القود ونحوها من العقود التي يكون الرد فيها مقفونا
 بنفسه لا بما يقابله فلا يثبت فيها كذا ذكرنا في قولهم النكاح
 لا يحكم الفسخ يشك على الرد ونكاح اصدما الآخر فان النكاح
 يفتني في ما تنص عليه بعد التام **قول** العقد المختار حكمه **فصل** في المسح

والابتداء لم يزل الخيار ونكاح المرتبة والمملوكة لا يجتمعان
 باختیارهما لانه يبطل حكم الشرع لانا لا اختيار فلا يشكركما التكاليف
 يقع عليه من سبع جزئات ما يحتمل الشبهة **قول** ولو باع بعد الرؤية
 على انه بالخيار او عرض على سبع او مائة لم يبطل خياره لا الوفاء قبل
 الرؤية **اقول** ———— دل هذا على انه لا سطر بخروج الرؤية والقبيض
 والا تصاد ذكر البيع والحجة مستدركا لانه يبطل برؤية القبيض
 سواء باع او مضى **اقول** بيني او لا ان يبيع بعد القبيض قبل
 الرؤية سطر خياره فيعلم منه لو باع بعد القبيض وبعد الرؤية يبطل
 بالطريق الاولى ولم يتعرض لبيان ظهوره فوجب ان يرد
 قوله لو باع بعد الرؤية قبل القبيض يبطل ايضا على عكس الاول
 فوجب ان يرد من قوله لا الوفاء قبل الرؤية وقبل القبيض
 لا يبطل الخيار فدل هذا انه يبطل بخروج القبيض والرؤية
 وليس كل من القبيض والرؤية لا يستلزم الاخر على ما بينه
اولا قول العددي المتقارب كاجازة وعلل والكليات
 والوزن اذا كان في وعاء واحد او موضوعا على الارض فهو كشئ

ولهذا اذا

اذا ارى منه خفة ورضى به كروية كلة اذا كان غير المرئي كالمري
 ولونه وعائنه فزاد احداهما فالصحيح انه كروية كلة كشئ واحد
 انهما كشئ واحد حكم العيب حتى لو وجد بهما احداهما لو عاين غيبا
 كان قبل القبيض اذ هما اوردتهما وبعد القبيض بهما المعيب فقط
اقول ———— هذا ينافي قوله كشئ واحد حكم العيب
 فان الشئ الواحد كليتي وعاء واحد اذا وجد عيب بعينه
 رد كله لا المعيب فقط **اقول** مرادهم انها كشئ واحد حكم العيب
 قبل القبيض وبعد القبيض كشئين لدليلين عرفان موضوعهما
قول سري اذا استثنى منه شئ معين لا بد من ضرورة
 المستثنى وكما شرط رؤية المسح لسقوط الخيار
 رؤية المستثنى لان جهالة وصف المستثنى منه **اقول** لو
 كان المستثنى مغنى بشئ فزاد عطاؤه وهو معطى بشئ
 به اذ الغرض منه ومي يحصل منها بما قلنا **اقول** كون البسط
 بشئ فزاد عطاؤه دونه مستبعدة او لرفعه **والثاني**
 نعم ما ذكره محكي اذا باع الاشياء المتعددة والمستثنى واحد

نوصف حاله في المستثنى

معرفة المستثنى منه

منها فوجب ان يبيح واره المشتري كما لم تستثنه واما افرادها
 البيت المستثنى كونه الاربعه ان امكن ولا يرى اظاه فبينه ان
 حصته المقصوده والا فدى من اظاه با امكن قوله ولو نشأ
 فقال البايح اخسني ان قلعت ان لا يرضى وقال المشتري اخسني ان
 قلعت ان لا يكون كما ارد قبل ان مني بنفسه البيع قوله هذا يدل
 على ان الحينار يسقط بنحوه فلع المشتري **اقول** شري ما لم يرب بعد
 اتفاقا بوجوه فالقول في المشتري مقروضا على فيستقط
 كما هو بل تعيب بالقول كما يبيح **قول** باع المبيع فرب غلبت
 فان قبله يحكم باقرار او يبيحه او ينكول فله رقه على بايحه **الاول**
 لانه فسخ من الاصل فجعل البيع كالفلم يكن غايه الامراه انكر قيام
 العيب لكنه صادر مكد با شرعا بحكم اقله لو انكر البيع فبر على
 المشتري فوجد عيبا فبر من البايح انه برى من كل عيب لا يقبل
 للنساقض مع انه مكذب شرعا انكار البيع فعلى هذا
 الاصل ينبغي ان يقبل **اقول** قد مر منه المسئلة مراد ان ال
 من كل عيب من غير سبقي بيع محال وقد انكر البيع والامكان

التوفيق بان باع وكيله ولم يعلم او دعوى عدم العلم بحكمه
 وبيعه سبها وصل ثمنه اليه كمن غايه الذرة فلا يلتفت
 اليه واعتبر النفاق في الظاهر وعرضه بوسعهم اكتفى بما كان
 وجعله دفعا شريفا لما ذكره المصنف على ان الحكم قد جعل ان كان
 حكم العدم وقد سبق التحقيق في النفاق فارجع اليه
قول ومعنى الحكم بالقرار ان انكر الاقرار فبر من اموالنا **الاول**
 لانه لو لم ينكر الاقرار يرقه باقراره بلا حكم فلا يرق على بايحه فاقوله
 لاجابة الى هذا التاويل لانه يمكن ان لا ينكر اقراره مع انه لا يرضى
 بالرد فيه ذلكم ولا يكون معناه من بايحه لعدم الرضا كما مر في
 وكيل البيع اذ اذ الق **قول** باقراره بخلاف رقه باقراره
 بلا حكم فانه يبيح من الثالث **اقول** الاقرار حجة قاصرة فلا
 الى الغير كما تقرر الاصل وعدم الرضا بدون الالتزام الشرعي
 والاضطرار الشرعي كاللكن لا اعتبار له ولا يرقه
 بالعيب **والثاني** فلا يرق على البايح **الاول** **قول** وان اقر
 بالعيب فلا يرقه القول لانه لا يرقه **الاول** على هذا

ان لا يبره في القسم الثاني بحججه قوله الواحد لا ينسب **اقول** الضرورة
 في القسم الثاني لعل الاطباء فوق الضرورة في القسم الثالث للضرورة
قوله وعن ابي يوسف انه يبره بحججه قوله لان قواني حجة لا يطالع عليه
 الرضا **اقول** على هذا سفيان يبره بحججه قوله كما هو عند البعض **قوله**
 مبني امثال من الاستحسان فلا يرى ما ذكره اهدا على الارض بعينه
 احدها على الآخر بالنظر الى الظاهر **قوله** ابا قمر من البلد الى القرية عيب
 وكذا ابا قمر من البلدة عن مولا عيب اذ العيب ما ينقص القيمة وهذا
 كذلك **اقول** على هذا سفيان ان يكون العجب عيبا حتى لو عجب عند
 المشتري يمنع الرمي بعيب **قوله** لو سلم العجب ان يكون عيبا
 يظهر عند الرؤية والنظر اليه فان قبل عنده يسقط فلا حكم له في
 بعده **قوله** شري لم على انها صغيرة الشئ اي كبري
 ليس الرقة المقصود موافقة والكبير اقدر عليها **قوله** سفيان
 يكون الرقة او المقصود موافقة والكبير اقدر عليها ما هو
 سفيان ان يكون الرقة لو وجد كبري كس صعب **قوله**
 الكلام في موضع الاستنباط ويعلم بالتفحص ولما ذكره فيعلم بالنظر

لا يبره في القسم الثاني بحججه قوله الواحد لا ينسب
 في القسم الثاني لعل الاطباء فوق الضرورة في القسم الثالث للضرورة

اليها فينبغي ان يكون مقتولا بالروية **قوله** يبره بالسطح لانه في
 اوانه للكبرية غير اوانه للداء **قوله** جعل الكبر مناعيا لا يبره
 عدم الحيض حتى لو ادعى عدم الحيض للكبر لم يسع **قوله** لم يجعل
 الكبر عيبا من اجل جعل الفوط عيبا لانه لم يعلم انه للداء او الكبر لانه
 لم يعلم اوانه او غير اوانه حتى لو علم انه اوانه يبغي ان لا يكون عيبا
قوله ان شري كرم فانه عند فقطع ثماره فوضها على الارض ثم
 واجه عيب الكرم قال لو لم ينقص القطع فلا رقة **قوله** يبغي ان
 لا يكون لها الرقة لانه الرزايان منفصلة متولدة وهي تمنع الرقة
 كما امر ولم يرفها خلافا ولكن يظهر من هذا دوا بين **قوله** الاما د
 المشتري ليس عيب حتى وجد عيب الكرم وانما على
 استبان سفيان يبره على الباع اذ الاما د للقبول لقرار المشتري
 فاما اقطف المشتري ثماره فوضها على الارض ثم وجد الكرم
 فادار الرد عليه مع الثمال والعرض ان العطل لم يصبه فلا مانع
 لامتناع الباع عن القول ايضا ولعل انه المراد من قولهم
 ان الرزايان منفصلة المتولدة لانه لم يندفع المانع

لا يبره في القسم الثاني بحججه قوله الواحد لا ينسب
 في القسم الثاني لعل الاطباء فوق الضرورة في القسم الثالث للضرورة

فاذا انفصلت فان كان نفس الانفصال عنه يورث العيب كالموت
 في بنات آدم يكون ما نحا وان لم يورث العيب به كالموت مثلا
 فان ملكك الزبالة كانت مائة لتفقد المبيع مع الا ان يرضى
 وان كانت الزبالة موصوفة بعينها فان رد البيع مع الزبالة فيسقط
 لا يمسح عن القول لعدم التقيد والعيب واذا رد المبيع دون الزبالة
 فيبقى ان يمتنع عن القول بالنقصان الا ان يرضى به فيرد عليه هذا
 ما سألني وانه علم **قوله** حليب البقر فهو ماء شرب اولاً
 لا يمكنه الرقابة عماؤه ولا مع اللبن لانه انفصل فلا يمكن فسخ العقد
 فيه تبعاً للبشر في الاصل وقبل اقاله يترتب ان ذكره مكرراً خبراً
 زبادي كند وبيعاً وهذا ان يرضى به يرد المبيع **قوله** البسج
 لا يمكنه الى زيادة شئ **قوله** هذا اذا لم يرضى الباع الرو
 بية من النجاسة او ازيد اللبن فيه يكون بيعاً جديراً لا اقاله
 ولا يمكن الاقاله مع وجود طريق البيع التام لا بزيادة ما اراد
قوله لو باع بعضه لا يرد بجمع بنقصه او الروا امتنع عن صحة المبيع
 بفعل مضمون فصار كما باع الا انه لا يرضى حتى ملكه او لم يرضى

يرجع بنقصه طلباً او الروا امتنع فيه من جهة الباع على ما مر
 بيان قطع الثوب انه يرجع اذا المشتري يرد الا ان الباع لا يرضى
اقول رد الكحل من حيث مجموع امتنع من جهة المشتري بكامله
 بفعل مضمون فاذا امتنع الرد في الكحل فبإحضار البعض حكم الكحل
 بخلاف قطع الثوب فان المشتري يرضى بالرقعة مقطوعة كمن احراه
 والباع يمتنع من القبول لتفقد العيب كالحادث من القطع **قوله**
 ولو كحل بعضه لا يرد عند ان يرضى بعضه فيما كحل ولا يرضى ما بقي
 بعضه وعن ابي يوسف بنقص ما كحل وعنه البيع روايتان في
 في رواية يرجع بنقصه الا انه لا يرضى الباع وفي رواية يرد
 وان لم يرضى الباع **اقول** الروا الاولى تؤيد ما مر من كماله
 في بيع البعض **قوله** قدر قدر الفرق بين الاكل والبيع بالان
 الاصل من اشتراء الطعام الاكل دون البيع على ما سبق قوله
 ولو صدق من اشتراكم انهم راي عيبه لم يرد الا برفقاً يبيع ولو اكل
 في النار قدوة ما فزاعيب لم يرد له اذ يدسقف بالنار كالأكل
 الدرب والفقه كحديث **قوله** الدرب يسوق النار لئلا يذاب اللحم

الا ان يكون قبل الذوب **اقول** يحتمل ان يكون المراد من الحد يترى
 لا بمعنى آمن والمراد من الانتعاش انتعاش تنزي لا انتعاش هو الحد
 في لا يرد الاعتراض بالذهب والفضة لان او قال القدر ومن النار
 يعسقا حائنه فينتقص طهره فيحتمل ان يكون بالانكار وهو انسيب
 الصاكن المهم بهذا المعنى ويحتمل ان يكون المراد الحد يد بمعنى آهت
 ولا يفسد الذهب والفضة ولا يتم انتعاشهما الساعى لحده ليكون
 تفاوت الوزن ولهذا يعطى الذهب على الصياغ بوزن و يوفد منه
 بهذا الوزن فلا يورث الى النزاع **الفصل السادس**
والعشر من فبا يبطل العقد قوله
 ولا كور تعلمى الكتاب به بالشرط وبطلانها سد اقول هذا الكلام لا يتم
 على اطلاقه لانه لو كانت عبده بشرط ان لا يخرج من المدينة مع الكتاب
 ويبطل الشرط في هذه الصورة لم يبطل الكتابة لفك الشرط
اقول القائل ان يبطل الكتاب بشرط فاسدة مطلقا
 وفي الاستحسان يجوز بيعه كما لو كانت عبده بشرط ان لا يخرج
 من المدينة مع الكتاب فيقال لم يفتق العقد ويحتمل ان يكون المراد

يبطل بشرط فاسدة مطلقا ان شرط بان لا يعلى لخاله اقال كانت
 عبدي فلانا باللفظ لم يخرج من المدينة يبطل كماله السحر لا يرد
قول حلف ليقضي بينه الى خمسة لا حيث لم يعزب الشئ
 من اليوم فاقصى وكذا لا يكلمه الى عشرة ايام وظل العاشر وكذا
 ابا تروجت الى عشرة سنين وطلعت العاشر وكذا الواجر الى خمس
 سنين وطلعت الخامسة كذلك فاقه فان اقول هذا الخلف
 اصله الى صوم كما هو مذكور في الامداد بذكرهم الى عشرة وكذا
 مخالفة ما في عامة الكتب من ان الغاية في الاجارة لا تدخل لان المصدر
 الغاية فكانت لمدة الحكم ويمكن ان يكون فيه روايتان ويمكن ان يكون
 عدم دخوله في الاجارة الى رمضان والدخول في الاجارة الى خمس
 سنين والفارق هو العرف **اقول** هذا على اصله الى خمسة ايضا
 اصله الى خمسة ايضا ولا ينفقه لا يتم بيد مؤثرتين احدهما ان الغاية
 لم يكن قائمة بنفسها بل يكون قيامها بالمعنى كالعشرة والخمسة وخمسين
 تدخل في المعنى وان كانت قائمة بنفسها سواء تناهوا واما صدر الكلام
 او لا اليوم المحبس وشروطه لا تدخل حكم المعنى وانما هما وان تناهوا واما صدر الكلام

الغاية الا انه لا يكون غاية للمغياة نفس الامر وانما يكون غاية بواسطة
 الى الكلام كما عرف في آية الوعد فانه داخل في اليد ويكون الاستقاطعا
 ورايا وكذا في اشياء الجوار الى الغير يكون الغد غاية في الكلام دون قبل
 فاذا باع بالجنار مطلقا يكون مقتضيا للتأخير وكذا فيفسد السعة ^{بغير}
 ما اذا باع باجل مطلق يصح السع ويكون غاية للمتكلم غاية مطلقة ونظر
 الى مطلق الاجل وهو نصف يوم او ثلثه ايام او شهر او سنة ^{بغير} ولا يفتقر ^{الى}
 فاذا اختلف فيقتضيه ^{بغير} فتنص الى تأخير يدرون ذكر الى خمسة فينتا ^{بغير}
 صدر الكلام فتدخل وكذا في الحارة الاجارة لان مطلقها يقتضي ^{السعة}
 ايضا ولهذا نفرد ان لم توجع معلوم وكذا اقله لوقال له علي بن
 من درهم الى عشرة فالمعبر ^{بغير} فمجرد لا بد من الا بقاء المصروف عليه
 والختم في خارج لانه لما اقر بالوجه ولزوم صدق درهم لانه لما قال
 من درهم يتحمل ان يكون بيانا لانه الذي قاله قال الى عشرة يكون خاصة
 فلا تنافي ولها صدر الكلام ويكون غاية في الكلام لا قبلا وان سلم
 تناولها لكن قيامها ليس بنفسها بل باقبلها كما لو قال انا في سبعة
 الى سبعين فكذلك الاكثر من الاقل والاقل من الاكثر مرله اعرفا

فلا يتناوله صدر الكلام فظهر ان ما ذكره ممهنا كقولنا على اصله
قوله بخلاف الخلف في يوم الخميس فانه اذا قال انا في سبعة ^{بغير}
 طالع اليوم من يوم الخميس او لا يدخل الخميس على غاية وهي
 يدخل لانه لم يكن غاية اخراج بخلاف الخلف او وقت اليوم بها
 وبدون الخلف لا يتحقق الخلف اقول بهذا يستقيم على مدبر
 الى يونس ومحمد ^{بغير} لا على مدبر الى صمد على قدره مثله لا توار
 بقوله عال من درهم الى عشرة يدخل العشرة عندهما لما ذكر من
 الدليل ولا يدخل العشرة عندهما لان لعدم تناول الصدور ولكن
 لا في ١٢ دوايتان غاية اليوم يدخل دوايتا الخلف تناول
 لكن نظام الرواية لا يدخل للمعروف فغاي هذا استغنى ان يكون ^{انتها}
 في كل واحد من مبداء يوم الخميس ^{بغير} **قوله** اليوم
 وان لم يكن غاية لزمان قضاء الدين الا بالانكسار الا ان قيامها ^{بغير}
 ومنه الا انه دخل تحت حكم الغيا فيستقيم على مدبر الى ١٢ كما قرره في الخلف
 الاولى **قوله** الغاية لو كانت غاية قبل تكلم لم يفت منه البسطة
 من هذا الخابط الى ذلك واكملت السمع الى راسها انه دخل تحت الغيا

ولم يكن غاية قبل تكلم فلو لا تناول الما صدر الكلام فكذا لا يدخل نحو
 اعتوا الصيام الى الليل فكيف لم تكلم ولو تناول الما صدر الكلام ^{الغاية}
 كذا الى المراتق فيدخل المرفوع **اقول** — الغاية بكلمة الى في مبدئها الى
 والصوم السمكة وتاجيل الدين وقوله فتنظر الى ميسرة لم يدخل
 المغنيا والغداة في قوله قرأت من قوله الى آخره وقوله فتنظر من ما بين واعم
 الى ما بين وقوله اشترى من مائة الى الف تدخل في المغنيا والمرفوع
 يدخل في الغسل عندنا خلافا لزمه الى قوله ولم اجد في كتب الاصول ^{الزوجة}
 اصلا صائبا كافي يخرج عن هذه الفروع المستبينة خالفا ^{لما}
 فان حاصل البردوي ان الغاية لو كانت قايمة بنفسها لا تدخل كالليل
 في الصوم الا ان يتناول الما صدر الكلام كمرق في الف والالف فلا كذا في الف
 وهذا يتكرر في ظاهر الرواية في تاجيل الدين اذا الغاية لم يتخلف مع
 ان المصدر يتناول **اقول** يمكن ان يقال كذا لا يدخل الغاية في تاجيل
 لا قضاء مطلقه نصف يوم او ثلثة ايام او شهر على ما سبق في ذلك لا يدخل
 الغاية في تاجيل الدين ^{الاستدراك} في تاجيل الدين فلا اشكال في ذلك
 انه ان قال والله لا يكلم الى رجب فالغاية لا تدخل في المغنيا لكونها قايمة

بنفسها

دخول خبرانية الما صدر الكلام في باب الزهر

بنفسها فلا شك في الاعلى رواية الحسن فان الغاية يدخل في المغنيا
 في روايتها وان قال الى خمسة فلا اشكال في رواية ايضا لكونها قايمة
 قايمة بنفسها وشكل في ظاهر الرواية لكونها داخل في المغنيا
 فيجب ان يقال في تاجيل السبع في الاشكال ويمكن ان يكون الرواية
 باعتبار خصوص الغاية حتى لو قال والله لا كلتي السمكة الى
 واسمها ينبغي ان يكون الغاية خارجة **قول** وحاصل كشف البردوي
 ان المصدر لو تناول الغاية يدخل ولو قايمة بنفسها كمرق في الآفلا
 كعشره وهذا يشكل بمرسئ السمكة فانه كمرق في كما مر مع انه لم
 يدخل وكذا يشكل عامر من تمام الحاية وتمام الالف **اقول**
 الظاهر ان الاستثناء في قوله لو كانت قايمة بنفسها
 لا تدخل كالليل في الصوم الا ان يتناول الما صدر الكلام منقطع
 لان بين التناول وبين كونها قايمة بنفسها منافاة لانها ^{الغاية}
 لو لم يكن موضوعا للغاية مع ما قبلها لم يكن تناول المصدر وايضا
 ايضا الظاهر ان المصدر اخذ حاصل كشف البردوي من قوله لو باع
 خيارا الى رجب يدخل الغاية او المصدر يتناولها فاستوف

في قوله ولو قايمة بنفسها عن غيره لان وجب قايمة بنفسها ولا
 يكفئ غاية قبل التكلم ويكون حاصل البرزوخ ان الغاية لو تنادى
 المصدر كمرقن فيكون متبادلا للتناول لا لغاية بنفسها لكن تنضم
 مقدمه مسلمه عند اي مذكورة من غير مرقن شرط لدخول الغاية
 وهي ان لا يكفئ غاية قبل التكلم في لا يتشكل راسي السمكة كقولنا
 غاية قبل التكلم وكذا لا يتشكل بالجملة والالف وان كانت قايمة
 بانفسها الا انها غير غايية قبل التكلم وقوله الى بانه والالف
 ليس كالحاشي او العاكس قايمة بنفسه دون الحاشي والالف
 اذ هما متقدمان بما قبلهما في الاحاد وتامل **قوله** وحاصل
 ان الغاية لو كانت قايمة بنفسها تدخل وتنادى لهما المصدر
 كمرقن والافلا فكيف في الصمم وهذا يشكك في راسي السمكة
 فانه كمرقن كما مر مع انه لم تدخل وكذا يشكك مع انه الجوارف انما دخل
 مع انها قايمة بنفسها **اقول** مر له لو تنادى لهما المصدر ولم
 يكن غايية قبل التكلم فيه دخل والاف فيجوز فلا يتشكل راسي السمكة
 وغاية الجوارف كما مر من **قوله** فان قيل انها غير قايمة بنفسها

في قوله ولو قايمة بنفسها عن غيره
 في قوله ولو قايمة بنفسها عن غيره

على تقدير تسليمه يشكك نظام الدواية في تاجليل اليمين او الغاية
 لا في خلافه وايضا هذا الضابط بخلاف الاولين لانه جعل المرفوع
 والليل مما ليس بقايمة بخلاف الاولين وكذا اسرار الضوابط المذكورة
 في غير ما في الكتب لا يخرج عن الخلل **اقول** قد عرفت في حاصل البرزوخ
 ان الغاية لو كانت قايمة بنفسها لا تدخل كالليل في الصوم الا ان تنادى
 الظاهر ان هذا الاستثناء منقطع وان قوله الا ان يتناولها مصدر الكلام
 كمرقن استثناء منقطع ولا مجال للاتصال لما عرفت في المناقاة
 بين كونها قايمة بنفسها وبين التناول وقد عرفت ان حاصل
 كشف البرزوخ ان الغاية لو تنادى لهما المصدر كمرقن يكون متبادلا
 للتناول لا لغاية بنفسها من المناقاة فيكون مرجع القول
 على اصليين من كودبي قبل ذلك مسلمة عند اي صوره من هذا ما
 لا معنى للمغال والله اعلم بحصه الحال **الفصل السابع**
في تصرفات القول
 وصاحب الاب لوعده لا كافيا لا ينبغي للقاء ان يغزله فلو غزله قبل
 يقول **اقول** الصوم عند من انه لا ينزل لانه مخصوص وهو

اشتق من القاء فكيف يغزل وينبغي ان يغني به لفك
 وقضاة الزمان **اقول** كونه اشتق من القاء محل حيث اذا القى
 ينبغي ان يكون كذلك على انه يجوز ان يجد الاشتق والاعد والاكفي
 منه فير مصلحه فيغزل وينصب ذلك الاعد غاية ان لا ينصب
 او في عد لا من وصية فالوجه ان يغني على هذه التفصيل والتميز
الفصل السابع والعشرون في احوال الزوجات
قوله ولو اقرب بنت ولها بنت مودة فالما للنتها
 المودعة لها اقول مدانة ذات الزوج ظاهر احكام يكن منكرة
 ولا معتدة ينبغي ان يكون الحال لهما اذ لا الزام على احد فثبت
 نسبا من المقررة في حقها على ما ذكره السدائيه وغيره وقيل
 لا يثبت هذا ايضا **اقول** ظاهر يومهم ان البنت منكوحة
 ولا معتدة بالفعل فجمعا ان يكون بينهما زوج سابق
 وان لم يكن منكوحة ولا معتدة بالفعل فيقدم على المقر لها وان
 كان موافق ليس لها زوج مودعة فيكاه بها ومعتدة منه فكونها
 مودعة الولاء منها يمكن لتقدمها على المقر لها كما لو اسيبت

قوله في دار الاسلام على ان افعال النكاح كاف حلالا امر باعلى الصلاح
 والمشهد ان الزنا لا يكسر سببا لبقوث النسب او اقربا للزنا
 اما اذا ادعى الولد فيثبت بها النسب وان لم يثبت النكاح به
قوله ولو ترك ثلث بنين فاقرا احدهم بزوجه الميت فانه
 يعطيه نصف ما في يد اقول فيه نظر **اقول** وجه النظر ان
 نصيب الزوج من اربعة وعشرين سنة وعلى نصف ما في يد
 ومدة ثمانية اربعة فينقص من نصيب الزوج جزاءه الجواب
 ان المقر انما اقر ان حق الزوج من اصل الزكة مثل نصيب
 احد البنين وانكر الباقي فنصار نصيب الزوج مثل نصيب المقر
 وهو نصف ما بين **الفصل الثامن**
النكاح من قول ومبابة مترجمة بدو سرهما وجماعهما
 وسلمها كذا لم يحز لا اشتغالها بهما وجماع عكسه لعدم اشتغالها
 بهما وجماع عكسه وعلى هذا الرمي اقول فيه نظر او الذي
 للزوج والجماع لا مشغولة بها **اقول** اذا اسيبت
 باي السرج والجماع يجب ان يكون على ظهر الفرس والرسا او في ظهر العرس

امة رضى الفرس اذا سئل عن الفرس لا يجاب على السؤال والجماع
 بل اذا اجاب احد فقد ينسب الى السام فظهر ان المراد ما ذكره لا
 ما ذكره المصنف **قول** جازية المشقة على غير الواجب وكذا القول
 والصدقة اذ القبض شرط تامهما كما لهجة قوله في الصور التي استد
 هذه المسألة على جوازية المشقة على غير الواجب وقد مر في
 زياد اية قاف خا ان الاستفاد على غير المأمور به يمنع صحة الهبة
 سواء كان مملوكا او احرارا **قول** يظهر من هذه التقدير
 فيها روايتان عن ائمتنا لا تدفع ولا تشاء بينهما **قول**
 ولو ادعى وادى وصالح على بيت متهما لم ير عند الاقرار ولا
 عند الانكار اذ المعتبر من غير حقيقة وهو على دعواه في البتة
 خلا الصالح على بعض دينه **قول** لو ادعى شاة فصالح عاصمها
 يخرج الى حال جاز عند اى يوسفه فعلى طه اسعى ان يجوز الصالح
 في حيلة الدار عند اى يوسفه ايضا **قول** الصور من الزوائد المنقولة
 وقت الدفع فلا يستحق المصحح الا بالبيت فلا يكون المعقب من
 عين صحة خلاف البيت فانه لم يرض الزوائد بل من الاصل **قول** لو طعن

في ارضها
 في ارضها
 في ارضها

في ارضها ادرك اكثره والا فلا حتى لو في الارض الفنى من القطع فباع
 منها فانه منى فلو كان المدرك ستمائة منى او اكثر جاز البيع والا فلا
قول في نظر اذ بعض اصحاب المذكور ان المدرك لو كان اكثر من
 خمسمائة منى واقل من ستمائة يسفى ان يكون اذ المدرك اكثر منى
 غير وقوله والا فلا يعنى ان لا يكون لو اقل من ستمائة منى وفيها
 تدافع **قول** انما مرادنا على طبع الفشل لا على طريق الحصد
 يحتمل ان يكون المراد ان المدرك اكثر مما بعد الا فلا لا يعيد ولا
 بالمائة في لا تدفع **الفصل الثالث والثلاثون في البيع**
الفصل الثاني **قول** امر قنا باباى او قال قتل نفسك ففعلت
 ولو امره بان يلاو قال مولاه فالتف لم يرضه الا امره بان يلاو او
 يقتل صار عاصبا او لم يعمل في ذلك الفعل واما بالامر بالطلاق
 مولاه لم يرضه عاصبا لانه واما صار عاصبا لقنه وهو لم يملك ولما
 واما المملوك حال المولى بفعله **قول** مسئلة تدعى خلافه وهى
 لو امر قن غنى بالطلاق قال رجل يغرم مولاه ثم يرض على امره الا
 صار مستولاه للمقنى فصار عاصبا ويملك الجواب بانه لا ضمان على العتق

لا على مولاه في اطلاق مال مولاه فلا رجوع على الامر بخلاف اطلاق مال
 غير المولى ويمكن ان يكون في المسئلة روايتان **اقول** يمكن المناقشة
 بانه ان كان الغصب موجبا للضمان في ضمن الصودع يلزم ان
 يكون مشتركا بينهما لزوال المال كد وثبوت يد الفاعل في المقتضى
 فيكون امر الغاصب اكرا كما هو المال كد وانه لم يكن الغصب موجبا
 فلا ضمان في شئ منها سواء تلف مال مولاه او مال غيره ويكفي في
 مقرر المصلحة في الامر منه كالسلطان والمولى للعبد ولا يكفى في الامر
 الكراة وموعد الضمان واعتبار الغصب في مال مولاه **الاطلاق**
 بعد الامر في غير ذلك الا انه يستند الى وقت الامر في غير مقتضى
قول بعث بقدره الى البقاء على يد رجل فجاء بها اليه وقال
 بعثها ولا ان اليك فقل البقاء له مذهبها الى مالها فاني لا اقبلها
 فذهب بها فحكمت ضمن البقاء لانه لما جاء بها الى البقاء **والامر**
 فصار البقاء امينا وليس للمودع ان يودع اقول **فقط**
 اذ لم يتبدل ويمكن ان يجاب تمام سجي في فتاوى فاف فان وضعت
 ثوبا في دار فزماه ودار فافده ضمن **اقول** عدم قبوله

انا بعثه عند صاحبها والضمان في الغصب بافان ملك
 غيره بفعله لا يكون عدم قبوله حتى لو لم يرد لا يضمن **قول**
 غصب دابة قيمتها عشرة فزادت حتى صارت قيمتها اذبح
 فالتلفها الغاصب فعند اى يوم يضمن قيمته يوم غصبه **الاطلاق**
 له ان يضمن قيمته يوم الاطلاق او يوم سعة وتسليمه ثم قال ومن لان
 اثبات الخيار بين الاقل من المال والكثرة حتى تخفى واحدة من
 باطل اقول **يمكن** ان يجاب بان القيمة قد يكون يوم الغصب
 اكثر وقد يكون يوم البيع والاطلاق اكثر فتخير باعتبار ذلك
 صحة ففرضه بيان من القاعدة الكلية التي يعرف بها جواب الصور
 المذكورة وغيره لا جواب من الصورة خاصة **اقول** الاغراض واراد
 على صورة المسئلة والجلاب لا يرى فيه وان كان بيانا للقاعدة الكلية
 وموظف له ولو كان مكان السعة في الام قتل فالملك مخير ضمن قيمتها
 يوم غصبه او يوم قتله لان ضمان القتل يجب على العاقل ويمكن احابه
 عليهم بخلاف البيع وللانطلاق اقول **العاقل** منها بمنزلة المتكدر

ثم قال كذا مخيرة السع ايضا بين تفضيل الغائب يوم غيبته وتفضيل
 قيمته يوم قبضه فلا فرق بينهما الا على قول من يرى موجب الخطأ
 على الجأزة ابتداء ثم ينتقل الى عاقلة فيلزم القائل فتمه يوم قبل
 ابتداء بخلاف الباع فافترقا **اقول** للمقتل من حكم محض للمعاقلة
 لا اشتراك في الباع ولا المشتري ولذا يحل المالك بين المصمتين للمعاقلة
 الا انه لا يوجد التخيير بالنظر الى ما هو مخصوصه او لا معنى للتخيير
 بين الاول والاكثر في بعض المواضع يضمن تمه يوم غيبته
 بعضا يوم قبل **قول** ليس بولاية وهو المشتري بخلاف الماء
 فينزعه ووضع على الواح المشورة فلما انفسى رقب الثوب لم يضمن
 لغدوا الى وفاقا بنزعه وفيه نظر بدليل مسئلة الحرم لو لم يخط فغير
 فلبسه ثانيا لو نزع على قصد اللبس بتجدد الجوار فكان لم ينزع والا
 بتعدد الجوار فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ بنزعه على قصد اللبس
اقول ان الثمان انما يلزم بالتعدي لا بقصد التعدي فاذا زال
 التعدي في الوديعة عاود الى ان فاق كلاف خراء المحرم فانه اذا تعدد
 الجنابة تعدد الجوار والفعل بتعدد ما ينقطع وقصد الى اخر ثانيا

اما اذا لم يتعدد القصد وانقطع الفعل ثم وجد لم ينقطع
 حكما ولو وضع الثوب سكنت ولم يقل شيئا ضمن ايضا ولو قال
 لا اقبل الوديعة والمسلم بالايدياء اذا القبول عرفاه لم يثبت
 عند الروي كما **اقول** دل هذا ان البقار لا يصير موهبة حتى
 من بعض ما مع رجل الى البقار او يربها فينبغي ان لا يضمن البقار
 قد مر خلافه في بيان الغصب **اقول** قال من املك الثوب لا قبله
 وبه يخرج الثمان من عهده بخلاف مسئلة البقرة فانه قال من املك
 لا جنبي او يمتد الى الرسالة بما يصل اليه فلا يخرج عن عهده الثمان
قول ولو طلبها ربا وقال المودع لا يضمن احضارها الا ان
 فتركها فخرج فهذا ابتداء ايداع او عزله بطلبه بالترك صار مودعا
 ابتداء **اقول** ينبغي ان يكون ابتداء ايداع لو صدق المودع والا
 فينبغي ان لا يجعل تركها ايداعا على ما سيجي مسئلة الطلب في
 ايام الغنمة **اقول** لو تركها بعد الطلب زمان الامن فالغالب
 فيها السلامة فيكون ابتداء ايداع فحكم حكم سائر الودائع وانما
 في ايام الغنمة والغالب فيها الغارة فمررها به حفظه بنفس

في هذا القول
 لا يضمن البقار
 الا اذا كان
 موهبة

فتركها عند المودع ينبغي العمد بإيصالها اليه فلهذا ذكر قال
 لو عجز عن رد ما بعد أو لتضييع الوقت والافيج عليه الحفظ
 والحمل والرد والايصال الى صاحبها ضايق الوقت ولو
 بعد رجحانها ولو باعتبار عدم الايصال بشرط التصديق في قوله **قول**
 ان المتأجر او المستفيد لو خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ
 عن الضمان على ما عليه الفتوى في هذه المسئلة ينبغي ان لا يبرأ
 بالطريق الاولى **اقول** ليست هذه المسئلة من اشباه مستأجر
 او مستفد خالف ثم عاد بل مسئلة غاصب استأجر المقصود
 وقدمه هذه الفصل ان الغاصب براء بحج والعقد غير
 ذكر الى افرغ فيه جواب البراءة بلامرية **اقول** والحي قد اصاب
 ان الاخذ بعد التساؤل للعارية والاذن وبعد عقد الاجارة
 وقبل وقتها يعني عليها لا مطلق الغصب بطريق الاولى
 يبرأ الضمان **قول** استعار ثوبا ليكره انفسا معينة فكتب
 ايضا اخرا ضمنه اذا ارض يتفاوت بالرفق والصلابة **اقول**
 ينبغي ان لا يضمن لو كرر مثل المعينة او ارض منها كما لو استأجر

للمالك متى نوما غافل لا يضمن لو حمل مثل المستفي في الطراد
 اخف منه **اقول** ان سلم قياسه بالاجارة ينهم الجواب عن التعليق
قول صبي استعار من صبي شيئا فدفعه لغيره الدافع ولو كان
 ما ذونا يبرأ الاخذ لعنه آخره وضمن الدافع لتلف تسليمه
 ولو كان الدافع مجعرا ضمن كل منهما اذ الدافع غاصب والاحد غاصب
 الغاصب **اقول** لو اراد بالمالك من ما ذونا في الجارة لا يضمن الدافع
 فينبغي ان يضمن كل منهما ولو اراد الاذن في هذا الدافع ايضا
 ينبغي ان لا يضمن الدافع ايضا او المالك استعار شيئا فدفعه
 ولزم الصنف المحجج الى غير حاله رعاية ضمنه الصبي الدافع وكذا الاخذ
 لما **اقول** يحمل ان يكون ما ذونا بالاستعارة يضمن فقط في الدافع
 الى غير فقد خالف امر المالك وهو موجب الضمان في حق نفسه
 دون الاخذ منه لاخذ ما ذونه **قول** للمحققين ان يبرأ
 بالرمي قال قاضي خان هذا عند ابي يوسف ومحمد ومعلى هذا القول
 وفي العدة المرتقن لو سافر بالرمي او انتقل عن البلد لم يضمن
 وكذا العدة الذي في يده الرمي قال غياث الدين في فصوله المذكورة

يخالف ما ذكره فتاوى القاضية **اقول** يحتل ان ما ذكره العدة
 في المسحور وما ذكره قولهما فلا اشكال **اقول** **القول**
 والى محيى **قول** لو كان المستاجر حاريا فاشتغل بحمل الهدما
 فضاء الاخر لو غاب عن بصره فاشتغل عماد الدين في فضاء
 هذا ينبغي ان يضمر في مسئلة الفتوى لو غاب عن بصره فليست
 عند الافتاء **اقول** يمكن التوفيق بان هذا يكتم فيما لا يروى
 في الاشتغال بحمل الهدما فغاب الاخر بلا ضرورة بخلاف مسئلة الفتوى
 فلا يترك على الاصل المذكور **اقول** الاشتغال بحمل الهدما
 مستبعد جدا عند اهل الموانع لضرر الوقوف بالحمل عند انقضاء
 فالاولى ان يحل على الرواية **قول** ولو استاجر لغيره
 شعير محمد خاتمة برضمة وقيل في رواية ايتان ولو حمل شعيرة
 اقترع برضمة اذ البرمثل كمل الشعيرة نقل على الدابة من الشعيرة
 ومحمى ولو حمل وزن الشعيرة **اقول** سفي ان يكون
 رواية لان خمسة اقترع بر اقل وزنا من بر بوزن عشق
 اقترع شعيرة فان ضمه الاقل وزنا او كان فيه رواية فلا

في الاكثوزنا ولا يكون فيه رواية **اقول** ان اراد ان يلزم ان لا يبرأ
 من الضمان لتقتضي الاختلاف في المسئلة الاولى فهذا لا يقتضي
 الرواية الصريحة وان اراد ان يحل ان يوجد الرواية في هذه المسئلة
 بعينها فهذا غير مسلم اذ لا يجب على المجتهد ان يجتهد وبعده في كل
 موضع **قول** بعث بقر مع رجل الى بقر فقال البقر
 ردتا الى ربها فانه لا قبلها فذم ففعلت ضمه البقر لانه
 لما جاء الى البقر انتهت الامر فصار البقر امينا وليس للمودع
 ان يودع **اقول** **سفي** ان لا يضمر اذ لم يقبل فلم يبرأ
 فيؤتى فيما من فيما يقبل فيه المودع فيما نقل من الذخيرة
 من انه لو وضع ثوبا عند رجل وقال من اذ وبيع عندك وقال الرجل
 لا قبله ببيع **اقول** قدمت هذه المسئلة من تزييع السؤل اليه
 والجواب عنه من انه عدم قبوله انما يعتد عند صاحبها لا عند
قول لو لم يكن الا رجل ولد في عياله فلو بعته بيده قال الطواويس
 لو كان البقر مشتركا ضمه لا لو خاصا وقال مبرورة ضمنا
 وقال تميم بن الحرسي قال الطواويس لو خاصا لا لو مشترك

اقول الاول قرب اذا الخاص يرد كيد المالك حتى لا يثبت
 ما تلف بفعل بلا تعدد خلاف المشترك **اقول** الثاني ان
 على الاجرة المشتركة ان يرد كلا يدعي على صاحبه ولو اشترى من
 فلو شرط ان يرد بنفسه على كل فرد فهو يكون غير اجدا فلاح
 عن نوع **قول** ولو شرط على الراعي دفع ما ضيف ملكه فلم يرد
 فملك سعى ان يبرأ اذ في هذا شرط الضمان فيما مات صنف ان
 وثمة لا يثبت شرط الضمان على الامير باطل وقال عمار الدين في
 فصوله وعندنا ان يرفع هذا الشرط لما قرأ في مثل من الحفظ و
 كان شرط عليه غاية ما وسعه من الحفظ فيجوز فلولم يرد في فقه
 في حفظ شرط عليه وخرج من هذا جوابا ذكر ان الشرط انما
 على الامير اقول الظاهر ان الدعي ليس من الرعي فلا يدخل في العقد
 فهو متبرع في التبرع فلا يثبت واقل ما فيه انه لا يثبت عن المشترك
 بالشك **اقول** حاصلا ذكر عمار الدين في شرط دفع ما ضيف ملكه
 شرط له وسعه وهو الحفظ المكنى للرعي وهذا مخرج ما علم ولا
 كما في به البايعين فسق ان يرفع بشرط الضمان على الامير ^{على وجه}

مشروع

مشروع والا يلزم ان لا ضمان عليه قطعا بالتقصير والتعدي
 والكلام فيما لا يبرح صوته وهذا معلوم عند اهل المواساة **قول**
 ذرع بثلثه فاستاجر اصددهم لينقل الحصيد فدفعه الى
 لينقلها فهلك عنده وكان العرف بينهم ان يستأجر اصددهم
 ويستقله ملوا وشريك يبرأ المستاجر لانه كغيره من شريك و
 المستاجر انما يبيع فيما لا يتفاوت فيه الناس واهل الحصيد
 مما لا يتفاوت اقول على هذا قوله العرف بينهم كذا في
 مستدرک لاجابة اليه **اقول** فائدة التقييد بالعرف ان
 المجرع عرف بالعرف يستعمل المستاجر حمان في جمع الحصيد
 حتى لو لم يكن معروفا لنوم ان المستاجر انما يستعمل الحمار في
 حصته فقط لانه اجمع وكذا لا يقيم مسئلة المستأجر
 انما يبيع فيما لا يتفاوت فيه الناس لانه انما يجوز في حصته شريكا
 فقط دون حصته وحصته شريكا **قول** نبي ثوبا وركبة بينه
 ولم يرقه عاربه فزرق قد مر في ضمان الاجير ان مؤنة الرق على الا
 المشترك ان وكبح وفيه اختلاف فعند مرجع مؤنة الرق

الى الاجبر كما يشهد به الامثلة المذكون فيما بعد والصريح البرسم
 بيزيد المال والاغا وقع اليه وان كان المراد نقص المال يدفع كدحي
 من حاله مطلقا لم يتم مسئلة الاجابة بدون العذر اصلا **قوله**
 سراحا فجلت منه ثم فربطت نفسها او فعلت شيئا كروا
 وغير متقد السقوط الجنين والفتنة ميتة استحقاقا بينة
 فوقع له بها وبغيره يقال للمساوي قتلتم اعداءكم ولو لم
 ولد من هذا الرجل ولو لم يولد من هذا الرجل ولو لم يولد من هذا الرجل
 فادفع اعداءكم او اذنا بغير الجنين وانما شرط جميع القوم للقبير
 متقدية في السبب ليست مما شق الا للاف بل هي حسيبة
 الى والاعا بوجوب الفمان بوصف النور في قوله اذ اخذ القرع
 ينبغي ان يكون للمساوي ان ربطا بغير الجنين اذ قيام البدل
 كقيام الجبد لعم كما هو كذا ذكره ولد من هذا الرجل ولو لم يولد من هذا الرجل
 للجنين ولهذا الاشياء في جنين الجنين لان القرع يثبت بالنفخ على
 ظلاف القياس حراد بما منع عن الهاء ولا يواس على ولد من هذا الرجل
 منفصل **قوله** سقط بشئ عملة فعلى عاقلته كما

درم ودرم

وقتا على طلبة العلم بالارزهر بخزانة الدهن

خمسمائة درهم ورضع في سنة لو ادته ابا او غيره ولولا عاقلة
 ففى حالها سنة قال عماد الدين في فصوله حصل من الجمل ان القرع
 يجب على ابي على رواية على عاقلته رواية وهو المختار اقول
 انهم كثر ما يقولون كسبهم ويريدون على عاقلة او غرضهم في
 امثال هذه المواضع بيان الوجه من النظر لا بيان محله لكنه
 معلوما في موضوعه فعلى هذا يجوز ان يراى العاقل بما ذكره اولا
 توضح بان مرادهم نفسا لا العاقله وتعالى اراد نفسها
 على ان لا عاقله للبع عند بعض المتأخرين منهم قاض خان لا بناء على
 المختار على سبيل ما هو وجه العاقله **قوله** في قوله ولولا عاقله اي
 ففى الهاء سنة كيف يمكن التاويل بان يراد على عاقلة فثبت
 ما قال عماد الدين لا مرية **قوله** آتيا فادعاه وجلا واقران القرع
 له فدفع اليه بلا امر القاض فذلك عند فاستحقه آخر بييم ضمن
 ايتحاتاء يرجع الدافع على القابض اقول هذا بصحة لوجه
 مضنا او غير مصدق اما الوصدة ووجه سفيان لا يرجع لعمه
 اما القابض مستحق والمستحق مبطل كما اقر المديون بوجوبه القابض

فدفع الدين الى الوكيل ثم حلف الدين وانكر التوكيل فانه يدفع الدين
ثانيا ولا يرجع على الوكيل بالدين لو مالكا **اقول** ان شاء الله تعالى
لتصرف مال الغير كذا ذكر فيكون منزه غاصب الغاصب ويرجع الدافع الا
ولو بالاقرار لشك في الشرع باقراره بخلاف الاقرار بالوكالة القففي
فاما الموكلة لغير الوكالة ودفع اليها الدين ثانيا فيكون المدفوع
اليه حلالا ويكون امانة عنده فاذا انكر امانته ولا يدفع مال الغير
الى اجنبي حتى يضمن ويرجع اليه بما دفعه **الفصل الرابع**
في الاحكام والقواعد
في الهداية ولا يقع الطلاق بمنزلة النائم وفي ذم عقاب ببيع ولبس
واللبس بالخليطين لا روى عن النبي صلى الله عليه وآله قال ستان ابي عمر
شربة ما كدت احدثي الى اعم فاضرت به كرمي الغد فقال
ما ذكرك على حجة وزبيب لا يظن بان عمر سقى ما لا يشرب
حراما فدل انه حلال قوله بمنزلة النائم لا دل على ان السكر
حلالا وشبهه بنوم وخوم وكذا ما كدت احدثي اولوم يحل
لما فعل ابي عمر وبقية الشارب على حصة السكر به

اقول التسبب بالنوم لا يستلزم الحلا او يكون
يكفي وجه التسبب بالنظر الى ان القمار وكثر منها لا يخلو
واختيار وهو سبب وقوع العتق والطلاق واما ان
من الجن فاعتبر افعاله زبيرا له كما حواه به والجرأة على
بخلاف السكر امر عيب مخالف للنقي ولا يلزم من حرمة السكر
حرمة ما به السكر لقوله عدم حرمة الخمر عينيها
والسكر من كل شراب ويجل سكراني زبيرا على انه حرام ايضا
حصل بحسب مزاجه من غير وقوف على حصوله قبل
استعماله حتى لو عرف ان عمره انه يسكر به مكسواه ولكنه
ظن انه يتحمله بلك **قول** صدقة الوكالة فقال للديون
انا اقيم بينه عليك فاني اخاف ان يدفع عندي فيضعفني
ربه فله ذلك **اقول** الاصل هذا يدل على جواز اقامة
البينة في كل اقرار يتوقع الضرر من غير المقر ولو لم يكن
فيكون هذا **اقول** هذا مما يدل على ما ذكره اذا كان الحكم
بالقياس ولا يوجد الاحتياط في مقابلة بعض المواقف اذا كان

او كان هذا الحكم بطلاناً فلا يدل على الاصل اليك **قوله**
 كنت قبضته في جيبه الموكل وهو فوته اليه لم يصدق اذا
 عملا يملك الشاؤ وكان متها في اقرا و قد انزل موت
 اقول على قيس هذا ينبغي ان لا يصدق وكيل يقتضي
 او عارية لو اقر بعد موت موكله اني كنت قبضت في جيبه
 وهو فوته اليه وقد مر انه يصدق **اول** الظاهر ان هذه الوكيل
 بقبضه الذي وثق المبيع دون الوضعية والعارية والا يكون
 فيه اختلاف صريحا ولا يلزم اتحاد احكام الوكلاء لجواز
 لواحد منها قصد صيته فيختص بها الحكم دون غير **قوله** وان
 غسل اليد معط لا سمي هذا تفي **قوله** اني صيرت يدي قبض
 كالاكثر **قوله** المراد من آية التيمم قوله ولم يجد ماء الآية
 عدم القدرة على الاستعمال سواء عدم الماء حقيقة او وجد ولم
 على الاستعمال للبحر فاذا اخرج عن غسل الاكثر فهو حكم الكحل فاذا
 سمي بكونه ممثلاً بآية التيمم واذا مسح بالاكتر وغسل الاقل لم يسل
 شيئا من آية الغسل والتيمم ظاهرا فلهذا قال سمي وسقط

غسل الصلح عندنا كالف العرج عن غسل الرق فانه في
 حكم الغسل **قوله** ولو قدر على القيام كذلك ما روجها اليها
 فهذا اولا خلاف الواحترق وما بعد الموت ما ليس على
 الزوال اقول من ادرك العمل بالخبر بالراي وهو العارية
 على القيس على احد الادلة الثلاثة ومنه ينبغي ان لا يكون **اول**
 قد يقر في الاصول ان القيس الصلح يقدم على خبر الواحد
 لما بين الراوي من الخلفاء الراشدين والعباد له ولعل
 من امن فيهم ولهذا عمل القيس الصلح دون الاثر **قوله**
 ومبارح فان ولا مال له ولم يترك في التيمم لم يسل اليه
 في ثلثها وبه تبين ان استحباب الوضوء وثبوت ملكه يقتضي
 على حال الموت ولا يستند الى اول المرض اذ لو استند الى المرحل
 لبين ان اليه وجبت وثلثا لدار شيئا من اليه الاية
 ان من اشترى دارا وموت فيها ولما استغنى آخر غايب
 ثم اذا اشترى وهب الدار من رجل ثم ان التيمم الاخر اجد
 الدار بالشفقة بطلت الحجة لانه في سابق ومنه لا يسل

فعلم انه لم يأت بحد كذا سابق اقول هذا بناء فيها قالوا من
 ان صحتهم يتعلو بما له في مرضه وايضا لا يلحق صحتهم لما صح
 نقصهم في الثلث اذ مورثهم في تصرفه ملكه فلا ملحق لغيب
 فيه فكيف سقط **اول** حال هذا يرجع الى وصيته بالثلث
 حتى لو كان سوانا يخرج من الثلث يكون البتة صحتها
 فيكون ايجابها بعد الموت فلهذا يجوز نقصهم بما زاد على الثلث
قول والدفع ان الشقة يتحول الصفة فيها الى الشفع
 ولذا الاحتياج الى العقد المبتدأ فاستند ملكه كذا في الوارث
 اذ ليس من شأنه ان يوجب الاستثناء فاقصر اقول **لا يستند**
 بناء ما روي في كتاب الاجازة من ان صحتهم لا يتعلو بما له مال او
 لا يبقى بعد موته حتى يتصور التعلق عند ذلك ثم يستند كحما
 في الاموال المذكورة على الاستثناء **اقول** البتة كما لا قراره المكن
 محو على الوصية في حكمها حكم الوصية وهي تثبت بالنقص
 مخالفاً بالقياس كما بينه مؤلفه **قول** رجع في نص الوصية
 جار بقضاء اذ لا قال في شرح الحيل هذا يدل على ان الرجوع

انما ادنوه كما
 في الاموال

في الريبة

في الريبة بلا قضاء فصح البتة من الاصل لا بمرتب اذ لو كان
 بمرتبته لما جاز للشيوع فان ولي فيه اشكال وهو ان الرجوع
 لو كان فسخا للريبة من اصل وصي ان يبطل الهبة في البتة
 لانه كان وصي نصف المصاع ابتداء ونظير الشفعة التي مرت
 انما فائدة ذكره الزياكات ان الشفعة لا توافقه نصها
 بطلت الهبة في البتة اذ هي الشفعة عند زوال ملك البائع
 قبل ثبوت الملك للثاني فيستحق الشفع مما وقت الزوال
 فيبطل الهبة للشيوع اقول جعل الرجوع فسخا من الاصل
 بمرتبته اذ الفروع التصحيح فيقدر بعد ثبوتها ولم يظهر غير ما
 فلا يلزم ان يبطل البتة البتة فلا اشكال **قول** المانع للهبة
 الشيوع الابتدائي لا الشيوع الطارئ كما قرره موضع
 فلا اعتبار به **قول** رجع ومقتضى الرجوع ثم رجع فيه بلا حكم جاز
 من الثلث ولو حكم جاز ولا شيء لورثته من وصيته ومنه ان الرجوع
 فسخ عند محمد مطلقا رواية الى جعفر في رواية فسخ لو حكم عند
 ج ويدر لورثته وعلى وجه الى يوسف في مطلقا وادرك في جواب

111

في صف المسألة مما انه فسخ على كل وجه يوافق رواية الى صحتها
 محمد بن اقول على رواية الفسخ مطلقا سفي ان يعبره الرجوع
 من كل حال يرجع بحكم ابدونه وعلى رواية التفصيل سفي ان يعبره
 مما التث لوررج بلا حكم ومما الطر لوررج بحكم **اقول**
 هذا لم يندسنا زيدا معننا به مما ذكر قبله الاكتفاء اقول
الفصل الخامس في التلويح على ما لا يقع
 لو كان البيتان في القدم بسقف واحد صاحب الطابقين متصفا
 لو كان في القدم يسقفين وبعد القدم ان لا يخط احداه وراء
 منذ الوقت كيف كان يجعل اقصى الوقت الذي كونه الناس
 صلا القدم ويبني عليه الامر فعلى ما في رواية الصنفين محتاج الى
 ومما ان مسئلة البنيان يريد البناء يمنع الآخر من الصنفين
 من الخواج الاصلية وفي مسئلة الاصل يمنع عن الشمس والريح
 وذا من الخواج الزائدة اقول يمكن ان يكون ما في الصنفين
 على رواية غير الظاهر فلا حاجة الى الفرق **اقول** الدخول يختلف
 باختلاف العمل فمنه نعرف الحكم في ملكه لغير عدم وصلا

الشمس

الشمس والشمس لا يسمع دعواه ومن منه وصول الصنفين
 يسمع لعدم الانتفاع بدونه والمسألة انما يحل على اختلاف الروايات
 اذا كانت واحدة بعينها **قول** اصحابه بالقسم بناء وآخره
 لا بناء فيها ففتح ذو البناء في جدار كوة ليس في الص
 منو بين سطح و سطح جدار يتويان فاذا جاز ليتحد
 بين السطحين لا يحل عليه ولو اراد منه على الصنفين ولم يقع بصر
 عليهم لو كانا على السطح لا يمنع اذا استويا في الفور على فيكون
 حان تقدم فذكر وهو موقوف ما ذكر البناء كوة في سفي ان يقال في
 الصنفين ولو يقع بصر في دار جاز الا ان محمد بن محمد
 الذي في حقه المنع عن الكوة مع ان به صاحب الكوة يقع
 في الحق اقول يمكن ان يكون منه الكوة على ظاهر الرواية وهو
 القياس ومنه الصنفين على غير الظاهر فيقولون بغير حرج كل
 منها جواز ما في الآخر **اقول** مسأله في ما ذكر البناء كوة ومنه
 بناء صاحب السطح متفوعا على القسم ومنه البيتان
 ومنه السطح بين السطحين من غير البناء ولا عمل

المنوع

على القسمة خصوصية ليست في الشراء فالحق ان كما يجوز تقسيم
كل واحد منها في المجموع بحسب حصة كذلك يجوز تقسيمها في
حصته بعد القسمة فلا يلزم الاكالة في الحكم **قوله** شعبة
الى جان فلما جاز قطعها لتفريع موانع قالوا هذا على وجهين
فلو امكن تفريغ بشد التسبب الى الخلاء او تفريغ بعضه
بشد بعضه فلم ان يا قدر ب الخلاء بالشد لا بالقطع فما كان
واما ما لا يمكن تفريغه الا بقطع فالاول ان ينادى بها منقطع
ينفخ او ياذن له ولو اذني برفع الى القاف فيجمع على القطع ولو لم
يفعل ايجاز كذا ذكره ولكن قطعها بنفسه ابتداء ولو قطع
غير محمد ليس القطع من محل لغيره اعلى منه او سفلا **قوله** انتفع من
لم يفسد ولو كان القطع مما محمد انتفع فيه ضمنه قوله
لو كان القطع من محل آخر انتفع سفي ان يفسد ^{الوجه} التفريع
والافسحى ان لا يفسد **قوله** القطع لدفع الضرر الشرعي
انما شرع للتفريع ولو تعدى القاطع عن موجب الشرع
ضمن والنظر انما هو لدفع الضرر لا القطع مع وجود ^{الانتفع}

مطلقا

مطلقا والمراد من قوله فلو قطع من محل آخر اعلى منه انتفع الخ
هو وجود التفريع مع الانتفع فكيف يقدم العاقل ان يقطع
غيره بدون حصول مقصوده سيما لا يوجب الشرع ولو قطع
بدون التفريع فينبغي ان يفسد لعدم احباب **قوله**
ولو اجر البيت والدار من واحدة اراد المستاجر ان يعطيها
في داره ليدخل لا يمنع من ذلك لقيام المستاجر مقام الموصر
ولا يبقى للموصر طريق فيكون المار واحدا فلا يبريد الشريك
اقول سفي ان لا يجوز بل اذن الموصر **قوله** سوف الكلام
من اوله الى منها يقتضي ان يكون المانع اصل السكنى لغير
في الحال اذ في الحال وفي هذه الصورة لا ضرر لهم اصلا فلا
يتمكنوا المانع فلا دخل لاذن الموصر في هذه المسئلة **قوله**
قال صاحب مجمع النوار لسال المجمع من انهم قوم بنيت قريته
يسر منه اهلها وروايتهم وطرس على التجار هم الا ان
ليسهم حتى في اصل النهر فارادوا رباب النهر كونه على القريه
وفيه خرابها قال لم ذكر قال وسالته عمه فناء خالفته ^{عليها}

اشجار لقوم را در ب القناه ان يعرف قناتها من هذا قول
ملا آخر ليس كذلك اذا اشجار التي على حافيتها من شرب هذا
النهار قول من المسلمين تدافع يمكن توفيقها باق
حقه اصل النهار **اقول** فيه تدافع اذ قوله خالصة ينس
ان يكون الاشجار التي على حافيتها من شرب منها اذ معناه ان
صاحب الاشجار من هذا النهار ويمكن ان يكون القناه خالصة
بما يكون طامع افوق الارض ويمكن ضبطه واصلام لهم وهذا
لا ينسج من الشرب الاشجارهم بما نفعها بالارض خلافاً لغيره
فان اهل القره الثانيه حادث لاصح لهم اصلا وحك ان يحل
هذا على التحول والنقوش في الفكر كيف شاء قال المني عن الشقه
وسقى الدواب لما قال محمد بن الحسن له المني او المجد والماء
غير **قوله** سقيه ارضه بنت من عروق ارضه ولو سقاه
رب الارض فابنته هو لو لو بنت بنفسه فهو رب الشجر لو صدق
رب الارض انه من عروق شجر ولو كذب صدق اقول
مرانه لو عرف انه من عروق فهو رب الشجر بلا تفصيل سقي

اقول هذا فيود سدي التفصيل اذ السقي والابنت
يعتني سبي اليد لرب الارض والمدعي طوبى الشجر فلو صدق
انه لا نزاع فيه وان كذب صدق مع يمينه خلاف ما سبقت
فانه بنت خارجة عن ملكها فان عرف انه من عروق حكم له و
لا احتياج الى التفصيل **قوله** سالت محمد بن شجر في داري
بنت من عروقها اخرى في دار جاري قال لك ان تعلمها
اذ بنت من شجر ثم اقول هذا على الاطلاق يعتني عدم التفصيل
ايضا **اقول** يجب ان يحمل انها ان عرف بنتها عن عروق
شجره او صدق انها منها يدل عليه قوله شجره في داري
من عروقها اخرى في دار جاري مغيرة فيها اشجار
فهو على وجهي لعدم ما كونهما ثابتة قبل احوال الارض
مغيرة على وجهي فلو كانت الارض مملوكة فاشجارها ملكها
ملك رب الارض فلا ان يفتح بها وباصلا ما يشاء او يملكها
من الارض لم يصير مغيرة لشغلها بملك رب الشجر ولو
لا ملك واخذ اهل القره مغيرة قال اشجارها بصلها عليك

وهو

على حالها القديم وثانيها كونها ثابتة بعد اتخاذها مقبرة و
 مدعى وجهين فلو لم غارس في الغارس لانها ملكه ولو لم
 يعلم غارسها فلتعاقب امرها فلو راي بيعها وحرف ثمنها الى عمارة
 المقبرة فلم ذلك اذ لو لم يعلم غارسها فهي في حكم الوقف لا يرى
 ان شجر بنت في ملك رجل ولم يعرف غارسها فهي لرب الملك كذا
 هذا **اقول** في كونها ثابتة قبل الوقف لو كان ذلك الارض ملكا
 فينبغي ان يفضل او الغارس مقدم على رب الارض كما مر
اقول المراد من التفصيل كونه باقية على الملك ولم يرد وفقا
 بالنسبة واما اذا كانا ملكا لغارس مدعى الملك فقام مدعى وقفا
 ولا حاجة الى التفصيل معنا وان المدعى الغارس ممكن
قول اهدم حائط بينهما لو بنى اهدما بلال فن شريك قيل
 عريضة كما مر لا يرجع ويكون متبرعا و **قيل** في عريضة
 وكذا عن محمد وموافقه لولا لئلا في وضع الجذوع على حائط
 ولا يتوصل اليه الا بالبناء جمع الحائط فكان مضطرا الى البناء
 فلا يتبرع كما لو غير هذه فينبغي اهدما **اقول** ان الفتوى

الصل السادس والثون
 في سائر الخطا ٤٥

على

على ان شريكه بغيره وبشيء تحقيقه **اقول** الظاهر واول هذا البحث
 الى آخر لو كان عليه حوله بان يكون عليه جذوع كان لصاحب الجذوع
 حقان حق الانتفاع بنفسه لا لشرالك الملك كما لو لم يكن عليه
 جذوع وصح هو وضع الجذوع عليه والرجوع انما يكون باعتبار
 حق الشئ دون الاول وموصوله لا ملك له كما في العلو والفساد
 ولا يمكن التوصل اليه الا بالبناء حتى لو قسم العريضة وبني كل منهما
 حصته لا يتوصل الى حصة لغيره وضع الجذوع على حائط الجبر
 انما يكون باعتبار اشتراك الملك وان كان للشئان مدخل في عليا
 الجبر مختلف فيه ولا يجب على القاض ان يحكم به في لائمه ما ذكره المحقق
قول دارهما او بينهما فينبغي اهدما لم يرجع على شريكه لئلا يفسد
 حياه ودراه واما الدار والبيت فلان بينهما يقدر على القسمة
 والبناء في نفسه لو كان البيت كسرا احتمل القسمة واما الخا
 ار له به صحوا اذ يمكنه القسمة واما البئر فلم يرد اخذها
 اما ار له فيه حجة طصو لهما متقنا لهما فبازنها ازاله فلو لم
 شريك به بغيره فلا طريق هو المطالبة فصار تركها متبرعا **اقول** مر

ان الحولة لو بنى الحابط برجع لانه مضطر اذا لا يتوسل الى صفه الآبه
 فكذا البئر مع ان الشريك يجزئها لوطالب فيسبغ في ان يجزئ
 حكما او يكف كل من المتبرع والرجوع وجم في كل منها نظر الى
 الدليلين **اقول** المطلوب منها اعياء الملك المشترك ولا اعتبار
 طهه كل منها لاحقا زائدا كوضع الخدوع على الجدار فلو طالب
 شريك بجزء فاذا انكره فطالبه يكف من غير فطر الفوق يسرها
 وبين وضع الحولة **قوله** طاقوته لهما انفق احدهما في مرقها
 بلا اذن الاخر لم يكن مقبولا اذا لا يتوسل الى انتفاع نصيب
 الآبه اقول سفي ان يكون هذا على تعصيل قدمته **اقول**
 هذا مبني على انه لا يقبل القسمة حتى لو كانت قابله لها بان يكون
 صحوا يكون الامر على خلاف ذلك كما مر **قوله** شري نصف
 بارضه جار وشرك يايه ولو اشتراه بغير ارضه افنى بحران وبعضهم
 افنى بفسان لانه الشراء يقع على عهده فيطالب المشتري
 بهده فيتضرر البائع فيما لم يبيع وما النصف الآخر فصار كبيع
 جدد في سقف وفي المحط سفي ان يحوز هذا الشراء فلا يقع على

مدد

مدد لدخول ارضه فلا يتضرر بابعه وشركة المشتري كسائه
 بارضه اقول ينبغي ان يعجز بانه لو شري النصف بارضه او بشار
 ولم يذكر ارضه سفي ان يجوز لدخول ارضه الاعلى متر **اقول**
 الاطراف من قوله شراء بغير ارضه اي شري نصف الحائط انه لم
 يدخل ارض نصف الحائط لكونه منفيا صرحا ولا يعارضه الدلالة
 او اللسان في يجوز ان يطالب المشتري مدده وان لم يقع البيع
 عليه فكيف يجوز ان يعاسي على قوله كسائه بارضه او بدون
 ارضه فصان المسئلة لم يتعرض لهما لان مدد المسئلة
 لم يتوقف عليهما **الفصل السابع والثلاثون في**
مسألة قوله الفرس هو الخيل والعنة والبرذون مواجيل
 البعجي ومعنى قوله لا يبر من قتل قبلا فلا خيلة حيلة العربنة
 فيلغز ذكر العنة وبيع الخيل وبيع البعجي والبرذون فدخلا
 في التنزيل وقيل انه البرذون يقع على الفرس الا يركب
 البرذون يسمى فارسا ولم يسمه الا يبرذون ركبته ويقال فلانا
 كذا وكذا من الفرس ولو بعضها عرابا وبعضها برفين فيلغز
 البرذون

البرذون

في التنزيل والعبارة الاولى اصح اقول العبارة الاولى على اطلاقها
 لا تضع لانه صفة المضاف قد يكون للتحقق في سبغ ان لا يبلغ
 كما قال عبيد المصنوع اجماره وذكره غيرهم **اقول** من تأمل حاله في التنزيل
 ولا فطما فيها حكم كلف لغو الصفة في الاضافة او الغرض تحصيل الغاية
 على الحرب ولا يلاحظ فيها ولا يخطر بباله ان مركبه عزه او برودون ^{بها} ^{من} اسقط راكبا
 على فرسي فلهذا فانه على العواب لتفاوت الفرض في لغة الفرس
 اسرع واقدرا على الاتباع فلهذا اختلفت في العواب اقول قوله
 كان الامام قال من قاتل رجلا فلهذا كذا يقتضي ان يكف نزل للامام
 رجلا وان لم يكن له فرس صلافا لظاهر امره ان ليس كذلك **اقول**
 مراد الركب بعد المسقط الركب من فرسه او كان رجلا
 املا للسلام فنزل رجلا فقد المسقط او الرجل الحربي
 فيردوا الاتهام على الحرب في لا يدرى الرجل ابتداء **قوله** من قتل
 قتيلا فلا برودة فقتل رجلا على عزه لم يكن له اذ البرودون لا يطلق
 على العربي كمال فلم يدرى اقول هذا يستقيم على ما توهم من عبارة

اختارها

١٢٩
 اختارها بعض المشايخ واما على ما مر من العبارة الاولى الاصح
 فسبغ ان لا يكف في العبارة اذ معنى قوله لا يبرودون من قتل قتيلا
 فلهذا العزم فيلغوه كراعي ويبيع الخيل ويبيعها على ما مرته فذلك
 في التنزيل باسم للذين يعني الاحسان اذ انقل الا على نزل الا في
 استخار دون العلى في العربي من يفر جدي عالما اذ انقل
 بالادنى بقي على القاص ولا ينسأول الا في **الفصل الثامن**
والثلثون في كلمات الكفر قوله
 روى الطحاوي عن الحسن بن احمد واصحابنا انه لا يخرج الرجل من الايمان
 الا بجملة ما اذله فيه ثم ما يتفق به روى يحكم به به وما يشك في روى
 لا يحكم به به اذ الاسلام ^{الشيء} لا يبرول بسبغ ان الاسلام يعالج
 ينبغي للعالم اذ ارفع اليه هذا ان لا يبادر بتكفير اهل الاسلام ^{معنى}
 بوجه الاسلام ^{الملك} اقول قدمت هذه لتبصر ميزانا فيما نلت
 في هذا النظر ^{المسائل} فانه قد ذكرنا بعضها انه كفر مع انه لا يكفر
 على قبيح مدعى المقدمة فليست **اقول** لا وقوف حقيقة الكفر
 بل يدرك الحكم على الدلائل واللوازم البينة كالتواخيخ والازكار

قوله جاء عن مجلس المعلم فقال من يفتد على الاتيك بما يقولون
او قال من المجلس علم في كذا او قال علمها وركاثة ثم بدت ان
كفر فخذ الحكمه كذا قوله قوله ما يفتد على الايمان الى اما لو
سمع في مجلس لا يتيسر على كل احد من كثرة الفوائد والرياضات
والجمادات على من الانبياء وبعض السلف فقال وتوطينا
ومواضع عن مناه وبقضاء لاعل سبيل الاستحقاق والاعمال
ان لا يكفر **قوله** ما ذكر وان كان صحاحا كنه بعيدة الا على علمه ما
ذكره الواقعي **قوله** ولو قال انه وقت كنه ستر شرفه
كما به كذا ايضا وفي المتأخرين لو غنى قاضي البلدة لا يكفر
غرضه ان وقت الافذ كان يتواضع ولا يعان ولا يطلب
الغنى وليس في انكار الشرع واستخفافه فينبغي ان
ان لا يكفر وان لم يعن قاضي البلدة **قوله** ان ما يتبادر من العرف
والاستعمال في علمه ان هذا الكلام انما يستعمل في موضع
بلا ريبه ولعل مرادهم ههنا هذا
قوله شد زنا را على وسط او وضع عليها

تقيام

عليها على كنه كنه قول انما ان يقول كنه كنه
ان يكون على نية اعتقاده كنه والافلا او الاصل ان لا يكفر اصل القبة
والسلام راجع الى الاقدار والاعتقاد **قوله** قد عدا مثل مدح
من لوازم البينة للكفر ومن التزم هذه اللوازم باختياره كفر
بحسب الشرع وحدار احكام هذا الفصل الكراف من هذا البديل
قوله عن الماتريدي ان من قال لطان زماننا انه عاك كنه
لانه جابر بيقين ومن سمي الجور عد لا كنه قال بعض المشايخ لا لا
تاويل اذ يمكن ان يقول ادواته عادله غيرنا او نقول انما
عن طريق الحق اقول هذا نص على ان محروما كان التاويل مع الكفر
وعلى هذا سعى ان لا يكفر في مواضع كثيرة **قوله** ان ساوي
الطرفان سعى ان لا يكفر وان تخرج جانب الكفر واحتمل التاويل
فستفي ان يتعين بالقرون الحالية او المقابلة او بالعرف والاستعمال
فيضحي انه يحكم بالكفر لا منشاء العوام عن مظان التهمة ولو اكتفى
بمحرومات التاويل لجاز العوام ولا يبا لغت عنه **قوله**
ولو قال اصل الجور لمسلم اسجد للملك والافضل ان لا يسجد

ولو اراد ان يسجد بنسبة النجبة فالافضل ان يسجد فحذف كونه
 حائرا من سجدة لطان كرميا لا يكفر هذا في الدائم اما لو سجد بنسبة العباية
 له اذ لم يحضر اليه كذا قول اذ لم يحضر اليه سفيان لا يكفر اذ العباية
 الا بالنسبة فحيث العباية يكون للنجبة والتكريم وانما لم يذكر
 المتبادر من السجدة ان يكون للعباية ان كان مالا مستحقا وان نوي
 بها التكريم يكون له من الاصل لما نوي به وان لم ينو بها شيئا بان لم
 يحضر اليه في قلبه قد سبق الاطاعة بان يسجد للعباية ^{على المنبأ}
 الاصل فيحكم بلو ادفعها وان لم يكن موصوفه حقيقة فيكون موصوفه النية
 وعدمها سواء في حكم الشريعة **قوله** لو سقي ولدك الخمر او لمرة فجا
 اقرباؤه ونسبه والدرهم او كره فيه كذا قولوا اعتقدوا انه
 حسن ومباح كذا ذكرنا لو اعتقدوا انه قبيح وحرام وفعلوا
 مع ذلك سفيان لا يكفر واغايته الفرية والرضا بالمعصية ولو معصية
 لا كذا **قوله** الظاهر انهم فعلوا ذلك لجعلهم وتقليد لهم لغريم ولا يستند
 شيء الا لما اقدموا على ذلك وتلفوا لهم على طريق المعصية ولعل الخمر
 دليل يثبت الحكم بالكفر ولم نقف عليه **قوله** سئل عما روي عن ابي

اذ هم انهم راوا بالبصرة يوم التوبة وروي ذلك اليوم بمكة فقال اني
 قتلت من اعتقد جواز كفارة من المعجزات لان الكرامات اما انما
 لا تجوز ولا الكفر او لا سفيان لا يكفر ولا يستعمل لانه
 لان المعجزات اذ المعجز لا بد فيها من التحريم ولا التحريم من
 فلا معجزة وعندها مل السنة يجوز الكرامة **قوله** سئل عن عواينة
 عما روي عن ابيهم لعنه لو كان اني قتلت بكفرة فانا اجتمعا فلا
 اطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف بكفر وعلى هذا ما حكاه جهم
 طارزم ان فلانا ان كان يصلي سنة الفجر كوازم وفرضه بمكة
 وقد ذكر علماء دارنا ما روي من المعجزات الكبار كاحياء الموتى وقلب
 العصا حية واستقامة القوس وسباح الجمع من الطعام القليل ^{وهو}
 الماء من بين الاصابع لا يمكن اجزاء ^{من} الكرامات للوحي وطبي المسألة
 من قبيل المعجزات لقوله لم ذوبت في الارض ولو جاز الغنى ايضا لم
 يبق ما يورث التحصيص لانه كالاسراء بالجسم وفذلك فاصية عدم فله
 ابن القائل ان ما نقل عنه صحيح لقوله من حسن المعجزات الكبار ان
 جنس الكرامات للوطو الجمل اغا يكف بالنسبة الى قوله من جوارح المسألة

من جنس الكرامات للمولى لا من جنس المعجزات الكبار المحنفة بالانبياء
الفصل التاسع والثلاثون في المنقاة
قوله الاعتناق اذا وهب نزول به الملك والرق جمعاً فينظران
 تاثيرهما في زوال الملك قصداً او يزول ضمناً وتبعاً لزوال الرق فعلى قول
 ابي صبيح تاثير الاعتناق في ازالة الملك قصداً وابتداءً وفي ازالة
 الرق ضمناً وتبعاً وعندهما تاثير الاعتناق في ازالة الرق قصداً
 وابتداءً وفي ازالة الملك ضمناً وتبعاً ووجه قولهما ظاهر وهو ان
 لما كان عبارة عن الصنف الاعتناق عبارة عن اثبتت القوة بان
 اثبات العتق وهو لا يتجوز باجماع بين اصحابنا واثبتت القوة يكون
 بازالة الصنف الذي هو الرق فلو تجوز بالزم محال لانه اذا اعتنق
 البعض ثبت العتق في ذلك البعض او الاعتناق فعل متعد لازم
 العتق ولا وجود للمتعدي بدون لازم كذا لا يحقق بل انكسار
 فاذا ثبت العتق في ذلك البعض فلو لم يثبت في سائر الابواب يتجوز العتق
 وقد بينا انه لا يتجوز اقول لم يثبت غير انه قال لا يتجوز باجماع
 بين اصحابنا وهذا دعوى بلا بيلك ولا استدلال ولا يستقيم مثله بياناً

اقول

اقول لما بين ان الاعيان اثبتت القوة الحكيمه التي لا يتجوز
 اذ لا معنى لاثبات الحكيمه في بعض الاعضاء دون البعض العتق
 في جميع الاعضاء باجماع بين اصحابنا ولو لم يتجوز يلزم المحال وهو
 انفكاك لازم عن المعلوم فقد ثبت ان الاعتناق لا يتجوز والوجه
 لم يثبت الاعتناق بما فتراه ولو لم يكن خالفهما وتنفى عن ازالة
 الملك وهو متجوز بلا ريبه ولا لم ان ازاله بعض الملك في العتق
 العتق الذي ازاله كل الملك حتى ثبتت القوة الحكيمه في العتق
 يلزمه الولاية وجه ازالته **قوله** ويوضح قوله عمى اعني
 شقها من كل عيب كلف عتق بقيقه والانثا انما يكلف
 كحصيل ما ليس كاصل اقول هذا البسط واليسر لم
 يزل الاستنباط او حاصله ان العتق لا يتجوز وفاقاً والاعتناق
 يتجوز عند ابي صبيح لا عند هذا فكل واحد منهما ان يكون
 البعض جزءاً من الكل او العتق لا يتجوز وفاقاً فتمام الاستنباط
 ولم يزل يما قرع مع قوله عمى كلف عتق بقيقه يدل على ان العتق
 يتجوز وهذا باي ان لا يتجوز عند علمائنا **اقول** ازاله بعض الملك

131
 131

في القن جرأ والعل لا يوجب وجه المصلحة والحرمة انما يتحقق
 عند زوال المكروه والاصل ان هذه النزاع مبني على
 تعبد الاعتناق كما قررنا ادلا **قول** ادعى مال لنفسه ثم قال
 انا وكيل فلان لم يكن متناقضا اذ يجوز ان يضيف الوكيل
 مال الغير الى نفسه وقت الدعوى اما لو قال انا وكيل فلان
 ثم اضاف الى نفسه بصفته متناقضا اذ الانسان لا يضيف مال
 نفسه الى غيره **اقول** يمكن ايضا الثاني اضافة
 مال الغير الى نفسه فلا تناقض فينبغي ان يكون مفصلا
اقول اول الكلام محتمل واخره مخرج في الاول فاذا اضاف
 أولا الى نفسه يجوز لرجوع الحق الى نفسه وان مخرج الوكالة
 ثانيا وهذا يوافق العرف واذا اضاف الى الغير ولا فخذ
 اضاف الحقوق اليه واذا اضاف الى نفسه فقد يرجع الحق
 الى نفسه فهذا تناقض مخرج وهو معنى قوله اذ الانسان لا
 يضيف مال نفسه الى غيره اذ الاهتمام فيه اتم وهذا المسألة
 قد سبق الكلام فيها في فصل التناقض **قول** ادعى فلان

لو كان

بوكالة ثم ادعى فلان لغيره وكالة مضمومة فيه لا يقبل ويصير متناقضا
 والدين في هذا الحكم كالعين وقد مر جنسه في فصل التناقض
 اقول المتوفيق المتقدم يمكن ايضا **قول** ان لم يضمن زمان يني
 الدعوى لم يقبل لولا الوكيل مضمومة في عينه من جهة زيد لا يضمن
 الى غيره وان مضى بها زمان حتى ان يحل دعوى الثاني على الملك
 المطلق علم انه لو ادعى انه لفلان ثم ادعى لفلان آخر وكالة
 مضمومة فبمضي على انه ستراه منه مسعى ان لا يقبل لعدم دعوى
 شراء فلان منه **قول** ان الاب لو اتفق مال ولزم على نفسه
 خسران له وادعى ان اباه كان مؤثرا وقت الدعوى وانكر الاب
 يعتبر حال الخصومة فلو كان معسرا وقت الخصومة صدق والا
 اعمل الى ظاهر والظاهر يوجب للدفع لا الاستحقاق وهذا
 كما في بيانه الاستحقاق اذ سبب الضمان وهو ان لا يقال للغير
 نائبه يعين فلا يعار من الا ينعق مثله مسددا استحقاق لا بظاهر
 مسعى ان لا يضمن الاب **اقول** لو كان الاب معسرا وقت النزاع
 تملك ملكا ابنه بقدر اكله لقوله نعم وما لك لا يسر فلا اخبر

مملكت استينافه فسمي ان يفهمه وانه قوله والاستصحب دليل
 الدفع كحس الطامنة امثال هذه المسائل والخاصة ان الالب
 منك الضمان للتملق والقول للثبات لا يدل استحقاق كما ظن
قوله ميزان شوق الى طبع الاعظم لا يعرف حاله فادعى انه
 محدث فيقطع فقال رب الميزان موقد مع ملوك كان المالك سائلا
 يوم الخصومة ترك كلف فانه ماموحد شوقه ولو لم يكن
 سائلا يومها فلا بد من سعة على انه مبيد او كان بيديا كد
 فحات وهو كذا فوره او شراو بذلك المسير اقول لو علم
 انه كان على قبل ذلك سعي ان يصرف رب الميزان بسلا يومها
 كما انه **اقول** لو علم انه كان على قبل ذلك فاما باقرا ذكر
 المدة ابا البنية فاذا ادعى انه طارث فلا بد من البنية على قدمها
 ولا كلف المدة على عدم القدم فلا يكون من قبيل الاستصحاب
الفصل الرابع في معنى خطل المختر
والبحر قوله او دعي عينا عند رجل ونجد الموضع وهذا فرب الموضع
 على الابداع وعلى قيمة يوم الجور ولو قالوا لا تعلم قيمة يوم الجور

٢٥
 نعالم قيمة يوم الابداع وعلى كذا يقضى عليه بقيمة يوم قبضه حكم الابداع
 وان قالوا لا تعلم قيمة اصلا لا يوم الابداع ولا يوم الجور فاما يقضى
 بما يقتر من قيمة يوم محرم كما في الغصة او شهد بقيمة يوم الابداع
 لا التجهيل يقضى بقيمة يوم الابداع وان قالوا لا يعرف قيمتها اصلا
 يقضى بما يقتر قيمتها اصلا يقضى يوم الابداع وهو الصواب اقول
 قالوا وان قالوا لا يعرف قيمتها اصلا يقضى بما يقتر قيمتها يوم الابداع
 لكان قبلي ما ترفكاه فهو من الكاتب **اقول** اذا مات المودع بقيمة
 بالوضع فلا مجال لا لقرار المودع والوارث لا يعرف الوارث
 اصلا فكيف يقتر بقيمة يوم التجهيل واما يستفاد العلم
 الابداع قيمة يوم الابداع فيناسب الاقرار وشار الى ما ذكر
 بمقتضى الصواب واقرار الوارث بعد الاقرار بقيمة لا يعتبر ^{القبض}
 تجهيل المودع على ما سبق واصل صورة المسئلة ادعى على رجل
 على وارث ان والى المدة اقبط مني كذا بضاعة وبينه وذكر
 قيمة ومات قبل روق الى تجهلا وصار دينه مذكرة **قوله**
 كنية افر سجل فلان كتب هذا السجل عني ومضونه حكمي فطعنوا

وقالوا قوله مضمون حكلي كذب وخطا، لان مصنفه شيئا، التسمية
 وحكاية دعوى المدعى والتكاذب فيه وشبهه وكذا وكذا ليس
 بحكم القضي وانما حكم بعض مضمون السجل فينبغي ان يكتب ومضمون
 حكمي لا تحت عيني اقول سفي ان يصح والايضا، مثلا فاذ
 ذكر الكل وارادوا فيهم مجازا فلا كذب ولا اخطاء، ومثله مشار
 لا كسب **اقول** السجل للالزام ولا يمكن الالزام بما يحتمل اذا
 طعن الخصم بالالزام انما يحصل بحجة قاطعة **قول** مشتركة
 عنان وراسن بالما كذا وكذا وخطاه وجعله في يد المدعي
 احضر جمع وان هذا الذي هم شري به هذه الاموال المشتركة
 كذا في الكرايب وبيع الكرايب كذلك انما بين الملكية فوجب
 عليه له اء حصته من هذه الدنيا فردا المحضر بعل ان الدعوى
 وقعت في الدنيا بين الملكية وموقلة فدعواها والبينة عليها
 بلا احضار عنها لا يسمع وهذا ليس بصواب عندنا ولا كورة
 المحضر بهذا لان احضار النقال انما يشترط للثبات اليه الدنيا
 وكما لا يمكن الشهادة لان بعضها يشبه بعضها كذا لا يمكن التمييز **اقول**

ان اعدت الشركة وحصول مال الشركة بقدر ما لقاه من الدنيا
 الملكية يكون امانة وان انكر يكون مضمونا عليه ودينه ذمته
 فلا يحتاج الى احضار **قول** ادعى عليه انكر كفلت له زوجي
 بمهرى عليه كفالة متعلقة بعرقه بيننا واجت صمانك
 في محل الصمان وقعت العرق بيننا ان الزوج جعل امره
 بيدي على انه متى غاب عني شهرا طلع نفسي بينا وغاب
 وطلعت نفسي بذلك الامر وصرت كفيلا لي بمهر فلزمك ادائه فبرئت
 على جميع ذكركا فافتوا بصحة المحضر والقضاء على الكفيل بالظهر وقالوا
 وهو قضاء على الزوج بالفرق لانها ادعت على الكفيل امره
 اليه الاثبات امر آخر على الزوج وهو جعل الامر بيدها وتظليتها
 نفسها بحكم ذلك الامر عند تحقق شرط فينقض الكفيل ضمما للزوج
 وهذا اصل محمد في قواعد الشرع قال وهذا مشكل عند الفقهاء
 المدعى شيئا بالفرقة على الغائب الحاضر المدعى الغائب
 ليس بسبب لثبوت المدعى على الحاضر بل هو شرط في حبه لا في حبه
 خصما الغائب عليه عامة المشايخ **اقول** قد نزل هذا الاشكال

في الفصل الخامس في القضا على الغائب ونقله جوابه صاحب
 البردوي ونية القضا فارجع اليه **قول** واصغر الام في
 انها امره شرا من فلان وطاعتها واجبة والامة تنكح وشهدوا
 انه شرا من فلان فيقول يهيم الدعوى في حق الملك لانه وجوب الطاعة
 وقيل لا يهيم الدعوى وهو الصحيح لاننا لم يشهدا بملك الباي لانفا
 ولا دلائل وبدونه لا يقضى بالملك للمشركه **اقول** مرة المحرم
 ان الباي لو كان معلوما يقبل في فعله من اينبغي ان يهيم الدعوى و
 يقضى بالملك له الباي معلوم **اقول** قد بين في المحرم الباي
 ان الامة قد اقرت عند البيع وتسلم الثمن الى الباي فهذا يرد
 ان الامة اقرت بملكها الباي دلالة وهي يمكن مع كون الباي معلوما
 بخلاف هذه المسئلة ايضا ان ما في محرم الباي ان كفا في الخلف
 المذكورين من انكروا ذكرنا اذا كان الباي معلوما على سبيل
 وجوان على الاطلاق محل بحث منكر **قول** ادعي انك سرق كذا دهما
 وقال خصم ان حلفت اني سرقته فانا اعطيك مثله فحلف المدعي واعطاه
 خصمه ان حلفت اني سرقته فانا اعطيك نصفه **اقول** اعطاه نصفه

خطا ثم اراد المدعي عليه المسترد او ما دفع اليه كيف اخطى فيه قال في
 ان اعطاه نصفه والتم نصفه صليما ودعوى المدعي واقر انه سرق
 فعليه اعطاء الباقى لاسترداد ما دفعه واحطى خطا بنصفه بناء
 على عيب المدعي ووفاء بما قال فلا يلزم شي فله استرداد ما اعطاه
 وقيل له الاسترداد في الوجهين اذ المدعي لا يستحق بعينه شيئا على المدعي
 عليه بنصف محمد اذ انضا حط ان حلف المدعي والمدعي ضامن في المال
 المدعي فالصحيح باطل **اقول** اصد الوجهين انه اقر انه سرق فعليه
 هذا نسقي ان يصح الصلح على ان المدعي ثابت بقوله فلا حاجة
 لقوله الاسترداد او في الوجهين **اقول** معنى قول النسفي ان اعطاه
 سرقا ما هو ذمما قوله مهمله فانا اعطيك مثله لانه قال سرق
 اعطاه النصف بل كلامه ان حلفت فانا اعطيك مثله فقط في يظهر
 وجه الاسترداد او في الوجهين كيف لو دعا حراما واقر كذلك
 ولا وجه للاسترداد واعطاه السليقة لانقطاع النزاع بالصالح
قول قال كان هذا بيدي ابي واقرت انه ملكي وبعد شرا
 من ابي فعليه تسليمه الي فحلف فيه اجوبة جهامة بنسفي

بنفسه وقال فيه وجه فلهذا ان المدعى يدعى الملك لنفسه
وان ادعى انه اقوت له لا يسمى دعواه ايضا لانه نسبته اليه بالصلح
سببا للملك وهو الاقرار حتى لو نسبته اليه ما يصلح سببا للملك بان
قال هذا ملكي شريفة من ابني قبل ان شرته هذا هج دعواه اقول
دعوى الكلام لا يسمع لوعلة باقرا بان قال هذا لي لانه اقوت بذلك
وقل سمع اما لو لم يعلم به بان قال هذا لي واقوت بذلك كما هو
كذلك معنا فلا شك انه سماع وفاقا **اقول** انما هو من قوله كان هذا
بيدي واقوت له ملكي لم يدع الملك لنفسه ولو قدر دعوى الملك لنفسه
ولو قدر دعوى الملك فانما يتبرر بقرينة قوله انه ملكي فينتفع
على الاقرار حتى ان باخذ المص قوله انما لم يعلم انها بان قال هذا لي
واقوت بذلك كما هو كذلك منا ومجربا المسئلة منا لا يفتقر
تعبها لانه قد تمت تفصيلها في فصل الدعوى **قول**
صورته ان والد له ولانا آجر مني محذوفا وكذا اجابة طوية
مرسومة ثم مات وانفسخت الاجابة بموته وهاهنا بعبارة
الاجابة وبيان تركته فرد المحض ما لم يذكر قبضه الا اجابة قال

يقبضه

وقد عني طلبه العدم بالازمة

يقبضه الاجابة الموجب اليه شيء منه دينه تركته بموته اقول
طلب المال ذكر قبضه دلالة فلا حاجة الى تركه كما سيجي بعد ورقين
في حقيقته في محضر الوهيبة ان طلب الاحضار تكذيب الروا **اول**
طلب المال من ابي المحرم لا يستدعي انا موثرة مات وعليه بقية
الاجرة المقبوضة دينه عليه بعد ما انفسخت الاجارة والفرض
اثباته بمحضه فالم يصرح في المحضر لا يثبت على ان مقدار السبب
واجب ليصح دعوى البقية بعد المحاسبة فكيف يكون طلبه
ذكر قبضه دلالة وقوله كما سيجي في محضر الوهيبة لا يحسم عليه لان المحرم
انكر اول اصل الوهيبة واشت الوكيل اقرار المحرم بالوحيبة والرد
الى الكذب نظام الا ان المحرم لم يدع الروا بل ينكرها بخلاف الكلام
ممنها لانه وقع من المدعى في اول دعواه **قول** وقيل ينبغي ان يكتب
صلح الاجارة على ان يزوع المستاجر ما به الا لان كلامه على كلمة
الشرط وذراع المستاجر بنفسه ليس حقا بالعقد اقول
مرانا المحض مفهوم التام ومنهم من يسمي هذا سوالا من ابي
بنفسه او حكاية وهذا المفهوم انم مدعى قضيا بالعقد **اقول** مرارا

بعد شرطان المعد
ما لا ينفذ العقد

ان يكتب في العقد بكلمة على لانا للشرط فيعتق ان يكون قولها
 بزرعة المستاجر بنفسه وشرط لا يقتضيه العقد حتى لو شرط فيه
 ذلك فيعتق ان يكون فاسد الالة كوزان بزرع بنفسه او غاويه ويدل
 على ذلك قوله فيكتب بزرع ما يبدوله وهذا لا يوجب الفاسد لان هذا
 يرجع الى بيان غرض المستاجر لا الى الشرط **قوله** الا ان هذا القول
 عند رعا غايه الزيادة او الاجارة في الاصل شئت طاعة المستاجر
 الى الانتفاع وكان انتفاع المستاجر بنفسه من قضايا العقد **قوله**
 زراعتة بنفسه الانتفاع والانتفاع هو ان يتمتع بفعله وكذا لا يوجب
 فلم يكن نفس الزراعة بنفسه من قضايا العقد **قوله** ما يحظر به
 من قوله الاجارة شئت طاعة المستاجر الى الانتفاع ان نفس الزراعة
 انتفاع حتى يعتد به عليه ان تعبد بالزراعة على نوي الى الغلة
 التي ينتفع بها المستاجر ومقتضى العقد الزراعة مطلقا ولا يشترط
 بما حصل ان حصل حتى لو لم يحصل آفة لم يعتد بالاجارة لتسليم
 عليه **قوله** ولا ان شرط ما لا يقتضيه العقد انما يفيد ان انتفع به احد
 التعاقدين وفقا او تقر به لهما عند احدى لهما لو لم ينتفع

به احدهما ولا تقر لا يفيد العقد كما لو شري طعاما وشرط بالبيع
 ان ياكله اقول — في نظر لانا ان كان نفع لاهما **قوله**
 المسطورة كتب الفقهاء ان شرط العقد لا يفيد كما لو شري
 طعاما بشرط ان ياكله بنفسه لانه جبره وما لا يقتضيه العقد فيه
 نفع لاحد عاقديه او المبيع فهو نفعه في حق من يملكه لا
 قوله لو لم ينتفع احدهما ولا يفيد العقد في الايراد
 لان ان كان نفع لاهما لانه من مقتضيات العقد **قوله** ومنها
 لا منفعة لاهما من هذا الشرط بالافرا اقول هذا في العامر
 قوله انتفاع المستاجر بنفسه من قضايا العقد حيث جعل في
 هذا الشرط مفعلا لاهما ونفعا لاهما فبين كلاهما منافاة
قوله الانتفاع المنفي من الانتفاع الخاف عن مقتضى العقد
 وكسبت من مقتضى العقد فلا منافاة **قوله** ادعى هذا على هذا ان
 اخرج من ارضه محمدا كذا او سلمه الى ثم احدهما على صاحبه
 فعليه قصر بيع فوزه بان لم يذكر فيه اجره وهو يملكه ولا بد منه
 لو الاجارة مما غير المال كالمخار اقول هذا ليس بخلاف ما في فصل
 الاشارة

ان قوله سلة نظر قوله وهو يملك وسيجي نظر **اقول** التسليم لا يلزم
 الحكم وهو ظاهر لفرار لوجه القلبية وهو يملك مما غير الحاكم والخلف لا يلزم
 الخصم والتسليم ليدى الحاجب ولا يتم هذا بما يحتمل بل يجب ان يكون
 جهة قاطعة **قوله** الرابع كما في آخر وجعلت حكمي هذا موقوفاً على
 امضاء القاضي فلان وهو الذي استخلف ويؤخذ مما كونه حكماً للمعالي
 بالشيء لا يثبت قبل وجود ذلك الشيء وهذا قدر قولي لو جعلت
 على هذا الوجه لما لو حصل الحكم مطلقاً والكتاب على هذا الوجه فهذا
 يوجب خلافاً المكتوب الى الحكم **اقول** يدل على هذا ان القاض لو
 ادعى انه حكم كذا واما المكتوب وقوله سلة من العلم ينبغي ان يسمع
 في مثله ان يكون سلة آخر لفاد الرمان فيبقى ان لا يقبل قوله
اقول هذا ما خذوه **قوله** في قول ابي حمزة لا بد حكم القاضي مما علمه
 آخره ويجعل يعلم وان كان اسناداً في حالة القضاء اما في طاهر
 الرواية فيمكن علم القاضي ان كان في حالة القضاء فينبغي ان يكون الحكم
 منها كذا **قوله** ادعى عليه الف درهم قيمه غير استملاكه بغير
 قوة لانه لم يبيح المستملك ولا بد منه لان في الاصل ما يفسد

ومنها

ومنها يضمن بقيمة ولعل هذا العيب يضمنه فلا يجوز دعوى القيمة
 مطلقاً ولان من اصله صواب حق الحاكم لا ينقطع عن العيب ^{بما لا يملك}
 ولما جاز الصالح عن مفسوب تلف على الكثر من قيمة واما انقطاع
 عن العيب وسئل الى القيمة بقضاء او بتراض فقبله يكون حكم العيب
 فلا بد من بيانه **اقول** على هذا الاصل ينبغي ان يضمن قيمة المثل
 يوم القضاء عند ادم كماله المثل المنقطع او الاصل عند ان ^{القائم}
 يكون مشروعا مع احتمال الاصل ولا ينقطع الا بقضاء كما في الصلح
اقول اذا لم ينقطع حق الحاكم عن العيب القيمي اذا سلك مدونة القضاء او
 الرضاء على اصله الى صوره فهذا لا يقتضي تضمين قيمة يوم القضاء كما
 في المثل المنقطع حتى يكون ما ذكره مما في الرواية وهو قيمة يوم
 غايته يقول انه استملكه عن كذا وكذا ويحكم القاضي ما ادعاه ان
 ثبت على قيمته يوم الغصب وهو اصل الصلح عن المفسوب على الكثر
 قيمته لا يتوقف على ملاك الغصب لان القيمة حال قيام العيب
 وجوب القيمة ولهذا وجه الرضى والكفالة بالمفسوب بالبراءة ^{القضاء}
 مع كل منهما لا يبيح الا بالدين القائم في الحال ولا بد من ذكر ان ^{القيمة}

هذا الغير سرقته او بخاره او يخلف القيمة باصلا والبلدان
والمعتبر قمته المبلغ في مكان الاتلاف فلا يرمى ببيان اقول
والمعتبر قمته في مكان الغصب للاتلاف على ما جرى في اثنا المحضر
اقول الظاهر ان مراده دعوى الجناية والاتلاف لا دعوى الغصب
حتى يمتد ما ذكره وايضا ما ذكره من الاصل يخفى بالاتلاف
دون الغصب بل عليه دعوى الاستلاك فلا يرمي ما ذكره او لا
فيجوز ان يحالف حكم الاتلاف حكم الغصب وما يبيح قيمة عدل
وهو لا يخلف غالبا اذ هو في جنس النقص **قوله** ادعى انه باء منه
ثلثة اذ ربح والا طلسي كذلك او قلنسوتين كذلك او سلما اليه
وقبضتها فلزم له اء التمثيل وانكر خفيه الشراء فبرهن المدعي
على وفق دعواه وكتبوا نسخة المحضر وطلبوا جوابه فذعم
بعض المتقدمين ان فيه خلا لا لم يذكر فيه ان المبيع ملك البائع
ام لا يجوز انه لغني وباء بلا امر ولا يوجب عليه مطالبة الثمن
الا ان هذا الزعم لا يوجب خلا لان قوله سلمها فليطرق فعله ونحوه
وقد مر في فصل الاشارة **اقول** هذا الكلام من المصنف قد سبق

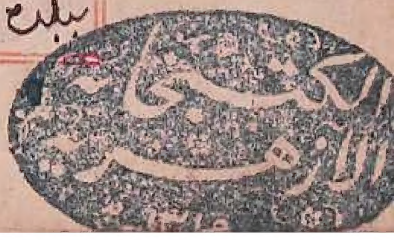
الا انه لم اجد في الفصل الاشارة ولعل انه يوجد في الاصل ولم
يكتب المصنف هذا الكلام في فصل الاشارة على ان التسليم اليه ^{الملك}
وهو ظاهر الا ان يقال تسليم حال الغيبة الى الغير اضافة في عليه
ما سلم اليه بقدر الامكان ليعضد صاحبه **قوله** والشا اذ ادعى
بمحضر منه ولا بد من التقرض بذكر من حفر واحضر معه فسوف ان يكتب
قاضي هذا الذي اجف من محضر من هذا المدعي عليه لانه يحتمل ان
ادعى عليه غير هذا المدعي او هذا المدعي على غير هذا المدعي عليه ويحتمل ان
ادعى عند غيبته **اقول** ثانياه قوله محضر منه **اقول** فيه احتمالات
وان كانت بغير احد المدعي خضا فادعى هذا المدعي على غيره ليعرف
اولا لمحضر خصمه او يدون محضر خصمه وضمه منه في يرجع الى المدعي
او يدعي غير المدعي على خصمه او على غير خصمه ويرجع منه الى خصمه
الحق ويدعي غير المدعي على غير المدعي عليه محضر منها ويرجع ضميه منه
على سبيل البدل والا فقل **قوله** ثم ذكر فيه جهه صفة كذا على
مخذه كي صفة كذا سنة كذا قيمة كذا احضر مجلس الحكم وشار
اليه انه ملكه وحقه قالوا بعض هذه الالفاظ خلط وبعضها

لا يحتاج اليه في بيان صفة وسنة وقمة واما الحل فان
 قال و اشار اليه انه ملكه وحقه وينبغي ان يقول الى الجمل المحفر
 هذا انه ملك المدعي هذا وحقه **اقول** لاحتمال ان يرجع الضمير
 الى المدعي عليه فليكون الحكم على غير المستهوه عليه او اشار الى الملك
 ولا يشر الى الجمل فشهدا بملكه غير هذا الجمل **قوله** ادعى عليه
 ان ارسله اليه ببداية ما شاء كذا وكذا ليس بيمين ان الاخير اصله
 فبأن المدعي عليه وقبضه عنه فليزيم تسليم الثمن الى المدعي فانكر
 المدعي عليه فبأن المدعي فليلزم منه خلاصته وجهه احداهما ادعى
 عليه تسليم الثمن وذكره المدعي ان باءه وقبضه عنه ولم يذكر ان
 باءه وسأله الى المشتري وحتمه انه ملكه به الباء قبل
 تسليمه فسلط السع قال لم يذكر التسليم لا يصح دعوى الثمن
 والثمن ان قال فليزيم تسليم الثمن الى وفيه خلاصته
 وجهه احداهما لا يلزمه اذ الثمن امانة عند المدعي عليه لكونه وكيله
 في البيع وانه الامانات يجب على الامين التحلية لما التسليم
اقول هذه المقدمة قد استعملت في مواضع عديدة الا اننا

محمد المدعي عليه البيع والتمن عنه صار ديناً في الزمة فلا يكون امانة
 عند المدعي عليه فكيف يجب عليه التحلية بدون التليم واعلموا ان كذا اذا اقر
 بالامانة والوديع **قوله** ولكن ان الغنى لو كان قابلاً بدلا لغيره كان
 متعيناً وفيما يتعين من المنقول انما يستقيم طلب الاضرار للثان في الدعوى
 والشهان ولا يستقيم طلب التسليم اذ هذا البيع بناء على ان اللازم
 هو التحلية وهذا هو الوجه الاول لعينه فلا فائدة في اعادته **اقول** التحلية
 لينتج حتمه الامانة بغير الاضرار للشهان والامانة اليه فلا يلزم
 الاعاق بلا فائدة **قوله** محفر دعوى مقدار ثمنه وقبضه وذكر قبض الثمن
 في الدعوى والشهادة جميعاً فربما لم يذكر في الدعوى والشهادة ان
 هذا القدر من الثمن هل كان في ملكه يوم البيع وسأله ان يقر ان لم يكن
 لم يجر البيع فلا ثمن على المشتري ومنه اليه من خلاصته الحقيقة
 لانه دعوى الدين صفة لا للمرضى مقبوض الا يري انهم لم يذكروا وقد
 الرضى به الدعوى وان لم يذكروا قبضه وانما يصح الدعوى
 لانه الحقيقة دعوى الدين على المدعي عليه اقول على هذا فيما قر
 قبل هذا بورقين محفر دعوى ثمن الرضوخ ايضا يتبعني في الدعوى

محمد

واما لم يذكر قدر الدين **اقول** حرج القبض في الدعوى الشرعية
 حيث قال شراف و قبضه فيقول الدعوى الى الدين المقدور فلا يثبت
 الى بيان وجود الرضى عند البيع واما ما سبق فانما ذكر القبض في
 الاقرار والتمسك عليه ويحتمل ان يكون كاذبا في الاقرار او يكون
 وجود بعض الدين بعد العقد فتعذر الجمع فلا يلزم التمسك لنفسه
 البيع كما سبق **قوله** ادعى انه له على الحاضرة على انبتها كذا عدلية
 جينة قد مر فلهذا اقرنا فعلى الحاضرة اداء نصف نقد ^{العدلي}
 ان كان يوجد فلها والا فاداء قيمتها الى وقيل من الايص
 بوجوده اذ ان مدعى العدلي كانت دابحة وقت التوفى والبد
 منه والثاني انه لم يذكر ان الحاضرة وابنتها استوفضتا
 على التوازي او على التفاضل فلا يثبت حتى يتبين على الحاضرة
 او لا يمكن للمدعي اثبات عليها الا بعد رجوعها او لا يصح بوجود
 ولم يذكر الا وجهين **قوله** اطلاق الجمع على التثنية كغير شاي
 كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما **قوله** ومنها انه لم يقل
 ببلد تور الم شرط نفاذ الحكم جملة كذا في العدة **قوله**



اقول قد مر ما فيه **اقول** ما ذكره ظاهر الرواية في
 رواية النوازل المصلي بشرط لنفاذ الحكم

قد مر في
 رواية النوازل